

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري



المشروع السنوي لأداء
مهمة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري لسنة 2024

أكتوبر 2023

الفهرس

المحور الأول: تقديم مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

1	1. تقديم استراتيجية المهمة
6	2. تقديم برامج المهمة
7	3. الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط

المحور الثاني: تقديم برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

14	
15	I. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
	3. الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
27	II. برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
	3. الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
41	III. برنامج المياه
	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
	3. الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
59	IV. برنامج الغابات وتهئية الأراضي الفلاحية
	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
	3. الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
72	V. برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
	3. الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
85	VI. برنامج القيادة والمساندة
	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
	3. الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط

92	الملاحق
	ملحق عدد 01:
	بطاقات مؤشرات الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
	ملحق عدد 02:
	بطاقات مؤشرات الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
	ملحق عدد 03:
	بطاقات مؤشرات الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج المياه
	ملحق عدد 04:
	بطاقات مؤشرات الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
	ملحق عدد 05:
	بطاقات مؤشرات الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
	ملحق عدد 06:
	بطاقات مؤشرات الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج القيادة والمساندة
	ملحق عدد 07:
	بطاقات خاصة بإدراج النوع الاجتماعي

المحور الأول

تقديم مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

1- تقديم استراتيجيّة المهمّة:

يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني في تونس وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وأحد أهم القطاعات الإنتاجية المكوّنة للناتج المحلي (10.2% من الناتج الداخلي الخام)، كما يعتبر هذا القطاع مصدراً أساسياً للغذاء وتوفير المواد الأولية والاحتياجات الغذائية للمواطن وتحقيق أمنه الغذائي ومساهمته في امتصاص البطالة وتوفير مواطن الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية (16% من اليد العاملة) خاصة في المناطق الريفية بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات (12% من مجموع صادرات البلاد) وبالتالي المساهمة في تخفيض العجز في الميزان التجاري (70% من حجم واردات البلاد الغذائية).

وقد تمّت بلورة السياسة التنموية في القطاع الفلاحي على الملاءمة بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية مع ضمان التوازنات البيئية وخاصة التغيرات المناخية وذلك بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير ظروف عيش مرضية لكافة المواطنين في اتجاه تحقيق المساواة في إطار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي. حيث شكّل المخطط التنموي 2023-2025 الانطلاقة الفعلية لتحقيق الرؤية المستقبلية للقطاع الفلاحي والمتمثلة في "فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي" وذلك لتعزيز المكتسبات والإنجازات التي تمّ تحقيقها في المخطط التنموي الفارط ومواكبة التحوّلات الاقتصادية والرقمية على المستوى الدولي ومجابهة التحديات المنتظرة في ظلّ التغيرات المناخية الراهنة. ولتحقيق الرؤية المستقبلية للقطاع الفلاحي بالبلاد، تمّ تحديد أهداف استراتيجية صُلب برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تناغم مع التزام الدولة التونسية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 والمتمثلة خاصة في:

■ الهدف الأول للتنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر والهدف الثانياً القضاء التام على الجوع.

والمضمنة أساساً بالبرنامجين 1 و 2

- الهدف الخامس للتنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين ويهمّ جميع البرامج العملياتية.
- الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية ويهمّ بالأساس البرنامج عدد 03: "المياه".
- الهدف 13: العمل المناخي ويخصّ بصفة هامّة البرنامج عدد 03 "المياه" والبرنامج عدد 04 "الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية".
- الهدف 14: الحياة تحت الماء ويهمّ بالأساس البرنامج عدد 02: "الصيد البحري وتربية الأحياء المائية".

■ الهدف 15: الحياة في البر

وتتبع حيوية القطاع الفلاحيين مساهمته الهامة في خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية بالجهات خاصة وأنّ الأراضي الفلاحية تمثل 62% من المساحة الجمليّة للبلاد التونسية، أي ما يُعادل أكثر من 10 مليون هكتار موزّعة على النحو التالي:

- المساحة المزروعة 5.25 مليون هكتار أي 32% من المساحة الكلية للبلاد.

- المراعي الطبيعية والمروج 4.8 مليون هكتار

- الغابات حوالي 1.6 مليون هكتار

كما تم الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية والاتفاقيات الثنائية المبرمة بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ونظيراتها على المستوى الدولي في بلورة السياسات القطاعية ومواصلة وتنفيذها خلال سنة 2024 بما يُساهم في تعزيز نسق الاستثمار على مستوى البرامج العملياتية لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وفي هذا الإطار أمضت تونس اتفاقية شراكة مع وكالة المجلس الفلاحي بالنيجر ضمن البرنامج 05: "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي".

كما تضمّننا لاتفاقية ثنائية مبرمة مع موريتانيا عدة مشاريع تنموية تهتمّ بالمجال المائي المنتميل للبرنامج 03: "المياه".

هذا إلى جانب الاتفاقية المبرمة بين الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية والدولة البلجيكية حول تطوير السياحة البيولوجية المستدامة والعادلة لفائدة الجهات التونسية ومُتساكنيها ومشروع دعم

تنمية الفلاحة البيولوجية المستدامة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية المُمَوَّل من قبل التَّعاون السَّويسري وذلك ضمن البرنامج 01: "الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية".

أمَّا بالنسبة لمقاربة النوع الاجتماعي ومدى وجود فوارق بين الجنسين في النشاط الفلاحي فإن المهمة تعمل في ضل الإتفاقية الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك لمعالجة:

- ضعف نفاذ النساء للتشغيل والمبادرة الخاصة في القطاع الفلاحي لصعوبة النفاذ للتمويل
 - هيكلية القطاع يغلب عليها العمل غير المؤجر
 - الإطار القانوني ومؤسساتي غير مراعي للنوع الاجتماعي
 - مشاركة وتمثيلية ضعيفة للنساء في مواقع التسيير وصنع القرار
 - تأثيرات التغيرات المناخية على عمل المرأة في القطاع الفلاحي
 - ضعف ملكية المرأة للأرض
- وقد إتخذت المهمة من الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي أرضية لإدراج الآثار الست في برامج المهمة حيث تم:

إدراج الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي في برنامج المياه وبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية وبرنامج القيادة والمساندة.

إدراج الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل في برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية والبرنامج عدد 2 الصيد البري وتربية الأحياء المائية

إدراج الأثر عدد 6: سياسات وبرامج تعزيز صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية في البرنامج عدد 1 الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

وقد تم ضبط السياسة التَّنمويَّة الفلاحية خلال المرحلة المُقبلة ابتداء من سنة 2024 التي تتركز على ترشيد استغلال الموارد الطَّبيعيَّة وحماية المشاهد والتَّنوع البيولوجي والحدّ من تأثير التَّغيرات المناخية، والحفاظ على ديمومة المنظومات الفلاحية والنَّهوض بالاستثمار وتعصير المُستغلَّات الفلاحية ورقمته القطاع الفلاحي وتحسين مستوى دخل الفلاح باعتماد مُقاربة

تنمويّة شاملة ودامجة لمُختلف الشّرائح وخاصةً صغار الفلاحين والشّباب والمرأة في الوسط الرّيفي.

وستشمل السّياسة التّنمويّة في القطاع الفلاحي على المدى المتوسّط ابتداءً من السّنة الماليّة 2024 المجالات التّالية:

1-1 برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

- الرّفع في القيمة المُضافة للإنتاج الفلاحي وتعزيز مُساهمته في النّموّ الاقتصادي،
- دعم قُدّرات القطاع الفلاحي على التّأقلم والحدّ من التّأثيرات السّلبية للتّغيّرات المناخية،
- تشجيع النّظم الزّراعيّة المُحافظة على الموارد الطّبيعيّة والقادرة على التّأقلم،
- العناية بالفلاحة المطريّة نظرًا لأهمّيّتها بالنّسبة لعدد القطاعات الاستراتيجية كالحبوب وزيتون الزيت، عبر وضع حزم تقنيّة تتلاءم مع خُصوصيات مُختلف الجهات وتنوّع الإشكاليات التي تُواجهها،
- تشجيع نُظم الإنتاج المُحافظة على مقوّمات الخُصوبة الطّبيعيّة للأرض وقُدّراتها على اختزان وتثمين مياه الأمطار،
- تحسين نسبة تغطية الحاجيات الوطنيّة من الحبوب المُنتجة محليًا لبُلُوغ نسبة 100% بالنسبة للقمح الصلب بالتّوازي مع تطوير أنظمة غذائيّة مستدامة،
- النهوض بسلاسل القيمة الفلاحيّة ودعم قدرتها التنافسيّة وتعزيز فرص التّصدير،
- مزيد العناية بالمنظومات الأساسيّة للحبوب والألبان، وإفرادها بسياسة دعم خاصّة تُمكنّها من الارتقاء بمستوى مردوديتها وتحسين جودتها والرفع في مستوى تغطيتها للحاجيات الدّاخليّة قصد التّوقّي من مخاطر اضطرابات الأسواق العالميّة،
- دعم السّلامة الصحيّة النباتيّة والحيوانيّة للمنتجات الفلاحيّة بما يضمن الجودة ومواكبة تطوّر الشّروط الصحيّة العالميّة،
- تعزيز تموقع قطاع الفلاحة البيولوجيّة في الاقتصاد المحليّ والوطني وتطوير قطاع السّياحة البيولوجيّة.

2-1 برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

- إحكام التصرف في الموارد البحرية الحية والمحافظة على الموارد السمكية خاصة في المناطق قليلة العمق،
- دعم الاقتصاد الأزرق عبر تامين منتجات الصيد البحري وفتح أسواق جديدة،
- تحسين حوكمة القطاع ودعم الهيكلة المهنية بهدف التحكم في كلفة الإنتاج،
- تنمية نشاط تربية الأحياء المائية عبر الترفيع في نسبة الإنتاج المحلي من مُدخلات الإنتاج وإدخال أنواع وتقنيات جديدة، مع دعم البحث وتأمين نتائجه في هذا المجال،
- تأهيل البنية المينائية وتعصير الخدمات،
- مراجعة منظومة التغطية الاجتماعية في قطاع الصيد البحري والنهوض بالجوانب المتعلقة بالسلامة،
- الاستجابة للشروط القانونية للاتفاقيات الإقليمية والمتوسطة في مجال المحافظة على الثروة السمكية.

3-1 برنامج المياه

- مواصلة ربط السدود ودراسة تحويل فائض المياه،
- معالجة إشكالية تفاقم الترسبات بالسدود عبر مشاريع هيكليّة،
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتحلية مياه البحر والتحكم في التقنيات ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال،
- تطوير التغذية الاصطناعية للموائد المائية عن طريق المياه التقليدية وغير التقليدية،
- الاقتصاد في مياه الري عبر مواصلة تجهيز المناطق السقوية بمعدات الاقتصاد في مياه الري،
- التوسع في المناطق السقوية المروية بالمياه المستعملة المعالجة وإعادة تهيئة المناطق السقوية المتقدمة،
- تطبيق التكنولوجيات الحديثة في مجال التصرف في المعطيات وتطوير قواعد المعلومات عبر تركيز المنظومة المعلوماتية الوطنية للمياه،
- تطوير شبكات القيس وأنظمة الإنذار المبكر والإعلان عن الفيضانات.

4-1 برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

- تثبيت الغطاء الغابي والرّعوي والترّفيح في نسبته،
- ملائمة الإطار المؤسّساتي والقانوني للقطاع وتدعيم قُدّراته،
- دعم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات وترتيب الأولويات في الاستثمار وضبط برامج التنمية حسب خصوصيات الجهات ومُتطلّباتها مع دعم اللامركزية في مجال التنفيذ واتخاذ القرار.
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تنمية الثروة الغابية والرّعية.

2- تقديم برامج المهمة:

تمّ ضبط برامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وحصرها في خمس برامج عملياتية وبرنامج مساندة كما يلي:

- الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
- المياه
- الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
- التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
- القيادة والمساندة.

3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط:

ميزانية المهمة :

جدول عدد 1 :

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة ألف دينار

التطور		تقديرات 2024	ق م 2023	بيان النفقات	
النسبة	المبلغ (2)-(1)	(2)	(1)		
%101	7 000	706 000	699 000	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%101	7 000	706 000	699 000	اعتمادات الدفع	
%103	1 149	39 456	38 307	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%103	1 149	39 456	38 307	اعتمادات الدفع	
%125	152 385	754 544	602 159	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%125	152 385	754 544	602 159	اعتمادات الدفع	
%79	- 325 017	1 257 368	1 582 385	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%112	76 541	702 075	625 534	اعتمادات الدفع	
%94	- 164 483	2 757 368	2 921 851	اعتمادات التعهد	المجموع
%112	237 075	2 202 075	1 965 000	اعتمادات الدفع	

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024
حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024	ق م 2023	البرامج	
النسبة	المبلغ (1)-(2)	(2)	(1)		
%116	63 947	467 118	403 171	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
%115	60 032	459 735	399 703	اعتمادات الدفع	
%120	28 278	172 533	144 255	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
%99	2 277	164 803	167 080	اعتمادات الدفع	
%84	235 969	1 228 752	1 464 721	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3: المياه
%128	157 274	722 562	565 288	اعتمادات الدفع	
%100	824	402 945	403 769	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
%101	4 144	375 442	371 298	اعتمادات الدفع	
%102	4 056	241 947	237 891	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
%101	3 428	232 839	229 411	اعتمادات الدفع	
%92	21 350	246 694	268 044	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة
%106	14 474	246 694	232 220	اعتمادات الدفع	
%94	161 862	2 759 989	2 921 851	اعتمادات التعهد	المجموع العام
%112	237 075	2 202 075	1 965 000	اعتمادات الدفع	

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 3 :

الوحدة: ألف دينار

المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

1- نفقات التأجير

ضبطت نفقات التأجير لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 والمحمولة على الموارد العامة للميزانية في حدود 706,000 م.د تعهدا ودفعاً مقابل 699,000 م.د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 7 م.د أي بنسبة زيادة بـ 1%.

وتبلغ جملة نفقات التأجير لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات 716,497 م.د.

وتتمثل أهم الفرضيات التي تم اعتمادها في احتساب نفقات التأجير ضمن مشروع ميزانية سنة 2024، انطلاقاً من مرتبات وأجور الأعوان المباشرين خلال شهر مارس 2023، فيما يلي:

- احتساب القسط الثاني من الزيادة في الأجور بكلفة 24,6 م.د.

- احتساب كلفة تنفيذ برامج الترقيات الخاصة بسنوات 2020 و 2021 و 2022 بمفعول مالي لمدة 12 شهراً بـ 14 م.د.

- احتساب كلفة تنفيذ برنامج الترقيات لسنة 2023 بمفعول مالي لمدة 3 أشهر بـ 1,6 م.د.

2- نفقات التسيير

ضبطت نفقات التسيير لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 في حدود 39,456 م.د تعهدا ودفعاً مقابل 38,307 م.د ضمن قانون المالية لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 1,149 م.د أي بنسبة تطور 2,9%. ويرجع هذا الارتفاع المسجل في نفقات التسيير إلى الترفيع في منح الدولة بعنوان التسيير لأغلب المؤسسات العمومية تحت الإشراف نتيجة تراجع مواردها الذاتية وخاصة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية التي تعتمد مداخيلها أساساً على بيع الماء بالمناطق السقوية بالإضافة إلى برمجة جزء من المصاريف المتعلقة بدخول وحدتين إضافيتين لمراقبة الصيد البحري (مصاريف التأمين ومصاريف المحروقات...).

وتبلغ جملة نفقات التسيير لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات 93,648 م.د مقابل 93,474 م.د سنة 2023.

-3- نفقات التدخلات

ضبطت نفقات التدخلات لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 في حدود 754,544 م.د تعهدا ودفعاً مقابل 602,159 م.د تعهداً ودفعاً لسنة 2023 أي بارتفاع قدره 152,385 م.د بنسبة زيادة ب 25,3%.

وتنقسم نفقات التدخلات إلى:

- تدخلات ذات صبغة عادية: وتبلغ 71,493 م.د سنة 2024 مقابل 67,109 م.د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 4,384 م.د أي بنسبة زيادة في حدود 6,5%. وتتمثل هذه الزيادة أساسا في المساهمات في المنظمات الدولية على غرار المجلس الدولي لزيت الزيتون ومنح الدراسة لفائدة تلاميذ مراكز التكوين المهني الفلاحي الراجعين بالنظر لوكالات الإرشاد والتكوين الفلاحي وكذلك في الترفيع في النفقات المحمولة على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري قصد تغطية النفقات المتعلقة أساسا بتكوين مخزونات تعديلية خاصة في مادة البطاطا ومنتجات الدواجن.

- تدخلات ذات صبغة تنموية: وتبلغ 683,051 م.د سنة 2024 مقابل 535,050 م.د سنة 2023. وتتمثل هذه التدخلات أساسا في تشجيعات الدولة بعنوان منح الاستغلال والاستثمار لفائدة القطاع وكذلك تدخلات الدولة لتعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وكذلك التحويلات لفائدة المؤسسات العمومية غير الإدارية قصد القيام ببرامج تنموية بالإضافة إلى عمليات التدخل الممولة على موارد صندوق النهوض بجودة التمور.

وتفسر هذه الزيادة أساسا بالتقدم المادي والمالي للمشاريع الموكولة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة، بالإضافة إلى الترفيع في منح الاستثمار وذلك في إطار برنامج دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية (PRIMEA) الممول عن طريق الوكالة الفرنسية للتنمية.

-4- نفقات الاستثمار

ضبطت نفقات الاستثمار لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 في حدود 1257,368 م.د. تعهدًا و702,075 م.د. دفعًا مقابل 1582,385 م.د. تعهدًا و625,534 م.د. دفعا سنة 2023 أي بزيادة قدرها 76,541 م.د. دفعًا وبنسبة زيادة تقدر بـ 12,2%.

ضبطت نفقات الاستثمار لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 في حدود 1257,368 م.د. تعهدًا و702,075 م.د. دفعا مقابل 1582,385 م.د. تعهدًا و625,534 م.د. دفعا سنة 2023 أي بزيادة قدرها 76,541 م.د. دفعا أي بنسبة 12% وتوزع هذه النفقات كما يلي:

الوحدة: مليون دينار

البرامج	ق م 2023	تقديرات 2024	نسبة التطور
الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة للصحة للمنتجات الفلاحية والغذائية	33.257	41.866	26%
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	40.200	41.538	3%
المياه	345.447	397.449	15%
الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	143.619	146.920	2%
التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	10.814	12.530	16%
القيادة والمساندة	52.197	61.772	18%
الجملة	625.534	702.075	12%

➤ تمثل اعتمادات التعهد المخصصة للمشاريع الجديدة نسبة 42% من جملة نفقات الاستثمار بما في ذلك البرامج السنوية.

تمثل القروض الخارجية نسبة 56% تعهدًا و31% دفعا من جملة نفقات الاستثمار.

تبرير الزيادة بالمقارنة بالاستثمارات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023

تبلغ الزيادة في نفقات الاستثمارات بالمقارنة مع سنة 2023 قيمة 76,541 م.د. بنسبة 12% تهم بالخصوص برنامج المياه بحوالي 52 م.د. وتتمحور حول العناصر التالية:

بالنسبة للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية:

- مواصلة إعادة تهيئة قناة العروسية الفرع الجنوبي وأشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة.
- إحداث 1116 هك من المناطق السقوية الجديدة وإعادة تهيئة 1731 هك.
- مواصلة تنفيذ مشروع تامين المناطق السقوية بالوسط و تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية.

بالنسبة للإدارة العامة للسدود:

- مواصلة إنجاز مشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب بالقيروان ومواصلة إنجاز سدّ ملاّق العلوي.
- مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة للمنطقة السفلى 2.
- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة الوطن القبلي.
- مواصلة مشروع خزاني السعيدة والقلعة الكبرى.

بالنسبة للإدارة العامة للهندسة الريفية:

- مواصلة إنجاز مشروع تعويض الآبار العميقة بالجنوب.
- مواصلة تنفيذ مشروع تامين المناطق السقوية بالوسط وتكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية.
- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي.

المحور الثاني

تقديم برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري



المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

(بداية من سنة
2020)

المدير العام للإنتاج
الفلاحي

رئيس البرنامج :
السيد عبد الفتاح سعيد

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الإستراتيجية

المؤشر 1.1.1: تحسين مردودية الزراعات السقوية (جهوي)

- الحبوب (القمح الصلب)
- البطاطا
- الطماطم

المؤشر 1.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية) (جهوي)

المؤشر 2.2.1: نسبة التغطية الصحية النباتية (مركزي)

المؤشر 3.2.1: تطور تصدير المنتجات البيولوجية (مركزي)

الهدف 1.1 : تنمية منظومات الإنتاج
الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

الهدف 2.1 : دعم وإحكام نظام
الجودة والمراقبة الصحية للمنتجات
الفلاحية والغذائية

الميزانية:

اعتمادات الدفع

(ألف دينار)

459 735

(33.19% من ميزانية
الوزارة)

نفقات التأجير:

75 997

نفقات التسيير:

1 963

نفقات التدخلات

339 909

نفقات الاستثمار

41 866

الهيكل المتدخل في البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

البرنامج 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

24 برنامج فرعي جهوي (CRDAs):
الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة
الصحية للمنتجات الفلاحية

قسم الفلاحة البيولوجية
دائرة الإنتاج النباتي
دائرة الإنتاج الحيواني

البرنامج الفرعي المركزي :
الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية

إ.ع. للمصالح البيطرية
إ.ع. للصحة النباتية ومراقبة
المدخلات الفلاحية

المركز الوطني لليقظة الصحية

المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد
الخليل (فاعل عمومي)

الشركة التونسية للدواجن (فاعل عمومي)
شركة سباق الخيل (فاعل عمومي)
الشركة الوطنية لحماية النباتات (فاعل عمومي)

إ.ع. للإنتاج الفلاحي
إ.ع. للفلاحة البيولوجية
مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية

مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي
المخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية

ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى (فاعل
عمومي)

ديوان الحبوب (فاعل عمومي)
ديوان الأراضي الدولية (27 مركب فلاحي)
(فاعل عمومي)
الديوان الوطني للزيت (فاعل عمومي)

-المجمع المهني المشترك: للفلل (فاعل عمومي) / للخضر (فاعل عمومي) / للحوم
الحمرء والألبان (فاعل عمومي) / لمنتجات الدواجن والأرانب (فاعل عمومي)

الإدارات
العامة

المؤسسات
العمومية
ذات الصيغة
الإدارية

المؤسسات
العمومية
ذات الصيغة
غير الإدارية

المنشآت
العمومية

المجامع
المهنية

1- تقديم البرنامج:

1-1 تقديم إستراتيجية البرنامج

يلعب قطاع الإنتاج الفلاحي دورًا حيويًا في ضمان الأمن الغذائي ودعم التصدير والصناعات التحويلية ويساهم بقدر كبير في دفع التنمية الجهوية وتوفير موارد الرزق وتشغيل الفئات الضعيفة لا سيما النساء ومحدودي الدخل، حيث يُشغل القطاع الفلاحي حوالي 14% من اليد العاملة إلى جانب العديد من الوظائف الموسمية الهامة، فهو ذو أهمية اجتماعية محترمة، إذ يوفر دخلاً دائماً لحوالي 470 ألف فلاح ويساهم في استقرار سكان المناطق الريفية الذين يمثلون 35% من المجموع العام للسكان. وتمثل المرأة 35% من اليد العاملة الفلاحية. كما يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 10.2% في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 12% من قيمة الصادرات وبنسبة 7.1% من مجموع الاستثمارات، ويستقطب 7,1% من جملة الاستثمارات بالبلاد.

غير أن قطاع الإنتاج الفلاحي يواجه عديد الصعوبات التي تحول دون تطوره وتحّد من قدرته على استقطاب الاستثمار والشباب، فيظلّ الوضع الاستثنائي والدقيق الذي تعيشه تونس على مستوى الظروف المناخية المتمثلة خاصة في شح المياه بالإضافة إلى التوتّرات الإقليمية التي ساهمت في ارتفاع أسعار المواد الأولية والمُدخلات الفلاحية والتي كان لها تأثير سلبي على الكلفة وتقلّص الإنتاج، ممّا فاقم من مشاكل وصعوبات الفلاحين. حيث بقي مستوى دخل الفلاح ضعيفاً مقارنةً ببقية القطاعات الاقتصادية بسبب ضعف قدرته على تسويق مُنتجاته بأسعار مُجزية.

وعليه، فإنّ قطاع الإنتاج الفلاحي مدعو خلال الفترة المقبلة بالأساس إلى المحافظة على توازن منظومات الإنتاج في ظل التغيرات المناخية والصّراعات الإقليمية والمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي من الناحيتين الكمية والنوعية مع المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية والمساهمة في تحقيق تنمية جهوية ومحلية عادلة تضمن للفلاح دخلاً يُمكنه من العيش الكريم. حيث أنّه نظراً لأهمية الفلاحة المطرية بالنسبة لعدد القطاعات الاستراتيجية كالحبوب وزيتون الزيت وتنامي مخاطر تهديدات التغيرات المناخية لها، سيتم العمل على إفرادها ببرامج خصوصية تركز بالأساس على مُستجدات البحث العلمي ومزيد العناية بها للحدّ من تأثر نُظم

الإنتاج بالنقلبات المناخية عبر وضع حزم تقنية تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات وتنوع الإشكاليات التي تواجهها والتشجيع على نُظم الإنتاج التي تعتمد على المحافظة على مقومات الخصوبة الطبيعية للأرض وفدراتها على اختزان وتثمين مياه الأمطار.

ومن ناحية أخرى، سيتمّ العمل على تحسين أداء القطاع السقوي من خلال التوسّع المدروس في المناطق السقوية واستغلال المياه المُعالجة المتوفرة وتطوير نسب الاستغلال والتكثيف وتميئتها في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات تطوير منظومات الإنتاج بالمناطق السقوية العمومية بمختلف حلقاتها قصد تحسين مردوديتها.

وبالنظر إلى أهمية المواد الأساسية من حبوب وألبان ومُنتجات الدواجن وغيرها في مجال الأمن الغذائي، فإنّ سياسة التنمية الفلاحية ستتركز على مزيد العناية بهذه المنظومات من خلال إفرادها بسياسة دعم خاصة تُمكنّها من الارتقاء بمستوى مردوديتها والرفع من مستوى تغطيتها للحاجيات الداخلية من هذه المواد قصد التّوقّي من مخاطر اضطرابات التزوّد من هذه المنتجات من الأسواق العالمية وتذبذب أسعارها. هذا بالإضافة إلى العمل على المحافظة على جودة المُنتجات وحماية المنظومات الفلاحية من خطر الآفات الزراعيّة والأمراض الحيوانية.

وتتمثل أولويات برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية فيما يلي:

- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الأساسية كالحبوب (قمح صلب) والحليب واللحوم الحمراء...
- ✓ إحكام نظام المراقبة والحماية واليقظة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية بما يضمن الجودة ومواكبة تطوّر الشّروط الصحية العالمية.
- ✓ تنمية صادرات المُنتجات الفلاحية من خلال تنويع المُنتجات المُصدّرة (مُنتجات بيولوجية، مُنتجات ذات التسميات المثبتة للأصل وبيانات المصدر ...) والرفع في قيمتها المُضافة.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل البرنامج:

- برنامج فرعي مركزي يتفرّع إلى 4 وحدات عملياتية مركزية
- 24 برنامج فرعي جهوي تتفرّع إلى 24 وحدة عملياتية جهوية (وحدة الإنتاج الفلاحي)

- 12 فاعل عمومي يسهرون على تنفيذ سياسة الدولة في قطاع الإنتاج الفلاحي كل في اختصاصه.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1-2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج في:

- تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.
- دعم وإحكام نظم الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

الهدف الإستراتيجي 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

✓ المؤشر 1.1.1: تطوّر مردودية الزراعات السقوية

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي إحكام تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية التي تهدف إلى مزيد النهوض بالإنتاج وتحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتجات من خلال دعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مُستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف بما يؤمّن نجاح المواسم الفلاحية وتنمين السنوات الطيبة.

مبّررات اعتماد المؤشر الخاص بالهدف: إنّ تحسين إنتاجية ومردودية الزراعات السقوية يُمكن من الحدّ من تذبذب الإنتاج ويؤمن توفير البذور الوطنية بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية كالحبوب. وقد تمّ اختيار أهمّ الزراعات السقوية والمُمثلة فيما يلي:

- **الحبوب:** التي تُعتبر إحدى المُكونات الأساسية التي ترتكز عليها الوجبة اليومية للمواطن التونسي، وهو ما يستدعي استغلال كافة الإمكانيات المتاحة بالنسبة للحبوب بالمناطق السقوية والمناطق الرطبة وشبه الرطبة.

- **البطاطا:** زراعة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية ولها مكانة مُتميزة في العادات الغذائية التونسية، حيث تدخل في التركيبة الغذائية على مدار السنة. وتمثل البطاطا الفصلية أهمّ موسم إنتاج، حيث يُساهم في تغطية حاجيات البلاد لفترة ستة أشهر تتواصل من

منتصف شهر ماي إلى منتصف شهر نوفمبر بالإضافة إلى توفير البذور للموسم الآخر فصلي.

- **الطماطم:** زراعة تحويلية يركز عليها نسيج صناعي هام (28 وحدة صناعية و طاقة تحويل تفوق 35.000 طن/اليوم) وتُشغل حوالي 8.000 من اليد العاملة كما تُساهم في تنشيط العديد من القطاعات وخاصة قطاع نقل البضائع.

✓تقديرات المؤشر 1.1.1

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	المؤشر 1.1.1 تطور مردودية الزراعات السقوية
2026	2025	2024				
46	44	42	42	36	ق / هك	- الحبوب (القمح الصلب)
26	26	26	26	24	طن / هك	- البطاطا
75	74	73	73	66	طن / هك	- الطماطم

بالنسبة لتقديرات موسم 2023/2022، من المتوقع عدم تحقيق المردود المُبرمج في المشروع السنوي لسنة 2023 بسبب نقص الموارد المائية وبالتالي نقص في كمية الماء المُسندة للنبات مقارنة بحاجياتها وهو ما أثر على مردود الزراعات.

بالنسبة لتقديرات مردودية زراعة الطماطم لسنة 2023، فمن المتوقع عدم تجاوز مردود بـ 65 طن/هك نظراً لعدم توفر المياه بأغلب سدود الشمال. هذا وقد تم اصدار بلاغات بعدم زراعات الخضروات الصيفية على المناطق السقوية العمومية بالنسبة للموسم 2023/2022.

الهدف الاستراتيجي 2.1: دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

✓المؤشر 1.2.1: نسبة التغطية الصحية الحيوانية:

إن انجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض يمكن من توفير الغطاء الصحي للماشية وحمايتها من الأمراض المعدية (جدري الأغنام، مرض الجرب، الحمى القلاعية، اللسان الأزرق، داء الكلب)

❖ مبررات اعتماد هذا المؤشر الخاص بالهدف: النسبة المئوية للتغطية الصحية تمكن من تقييم فعالية ومدى إنجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض المعدية.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
المؤشر 1.2.1 : نسبة التَّغطية الصَّحيَّة الحيوانيَّة*						
100	100	100	100		%	- لمرض الحُمَّى القُلاعيَّة لدى الأبقار
75	75	75	75		%	- لمرض الحُمَّى القُلاعيَّة لدى المُجترَّات الصَّغرى
75	75	75	75		%	- لمرض الجدري لدى الأغنام
75	75	75	75		%	- لداء الكلب

* تم استبدال مؤشر التغطية الصحية بعدد من المؤشرات الجزئية لكي يتمكن من تقييم عملية التلقيح بطريقة ناجعة ومحددة بالنسبة لأهم الأمراض بهدف وضع البرامج المتعلقة بمراقبة ومقاومة الأمراض الحيوانية وبالحماية الصحية وبحفظ صحة وجودة المواد من أصل حيواني ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

✓ المؤشر 2.2.1: نسبة التغطية الصحية النباتية:

تتمثل في تنفيذ وتطوير الأنشطة المتعلقة بالمعاينات الميدانية للحالة الصحية للزراعات ومراقبة الآفات الضارة ومن ضمنها الحجرية وتقييم الحملات الوطنية لمكافحة الآفات (ذبابة الفاكهة، حافرة أوراق الحمضيات، حافرة الطماطم، دودة التمر، القرصيات والعصفور إلخ) إضافة إلى وضع برامج للمكافحة المتكاملة بالزراعات الاستراتيجية. ويتم إنجاز هذه الأنشطة بالتعاون مع مؤسسات أخرى على غرار الديوان الوطني للزيت، والمجمع المهني المشترك للخضر والمجمع المهني المشترك للغلال ومؤسسات البحث والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.1

التقديرات			2023	الإنجازات 2022	الوحدة	مؤشر قياس الأداء :
2026	2025	2024				
93	92	91	90	89	%	نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية

تشمل التغطية الصحيّة النباتيّة عديد العناصر من أهمّها شبكات المراقبة واليقظة، التحاليل المخبريّة والمُعاینات الميدانيّة لمختلف الآفات والأمراض. حيث تهتمّ المصالح المختصة حاليًا بأغلب القطاعات الاستراتيجية من حيث الآفات والأمراض التي تُصيبها إضافة إلى الآفات المُستجدة والغازية والمشمولة بالحجر الزراعي والتي تُمثّل خطرًا داهمًا على الأمن الغذائي ببلادنا.

وفي إطار سعيها المتواصل لتحسين الأداء، فإنّ الأهداف المرسومة خلال السنوات القادمة تشمل أساسًا النقاط التالية:

- تعزيز شبكات المراقبة وتحديث آلياتها.
- تحديث الوسائل التكنولوجيّة المعتمدة في الكشف والتقصّي عن الأمراض والآفات داخليًا أو على مستوى نقاط العبور.
- تغطية مختلف الزراعات والغراسات الاستراتيجية منها أو تلك التي ما فتئت تكتسب أهمية اقتصادية.
- تعزيز عمليات المتابعة والمراقبة والتقييم لكلّ الإنجازات.

✓ المؤشر 3.2.1: تطوّر تصدير المنتجات البيولوجية:

يعمل برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحيّة للمنتجات الفلاحية والغذائية على تنمية المنتجات البيولوجية ودعم صادراتها. وقد تمّ إدراجها ضمن التوجّهات وأولويات برامج التنمية المحليّة.

مبّررات اعتماد هذا المؤشر الخاص بالهدف: يندرج تطوّر صادرات المنتجات البيولوجية ضمن تمثلي منظوماتي يشمل حلقة الإنتاج والتحويل للمنتجات البيولوجية وله ارتباط وثيق بمستوى نظم الجودة والمراقبة الصحيّة للمنتجات الفلاحية.

✓ تقديرات المؤشر 3.2.1

التقديرات			2023	الإنجازات 2022	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
750	730	720	710	690.5	مليون دينار	تطور تصدير المنتجات البيولوجية

سجّلت قيمة صادرات المنتجات البيولوجية سنة 2022 تطوّرًا بلغ 78 مليون دينار مقارنة بسنة 2021 أي بنسبة ارتفاع قُدّرت بحوالي 12%. ويعود ذلك إلى تطوّر كمّية الصادرات من جهة وإلى تطوّر القيمة المضافة للصادرات البيولوجية من جهة أخرى. حيث تمّ تصدير حوالي 96207 طن سنة 2021 مقارنة بـ 105505 طن سنة 2022 أي بمعدّل ارتفاع على مستوى الكمّيات قُدّر بحوالي 9%. ويُمثّل زيت الزيتون البيولوجي أهمّ منتج الذي يُمثّل حوالي 80% من قيمة الصادرات البيولوجية الجُمليّة.

ومن المتوقّع أن تُسجّل قيمة الصادرات للمنتجات البيولوجية ارتفاعًا بالنسبة لسنة 2023 لتتجاوز 710 مليون دينار وذلك تماشيًا مع النّسق التّصاعدي للطلب الذي تشهده الأسواق الخارجيّة من المنتجات البيولوجيّة.

2.2- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026

تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحيّة
للمنتجات الفلاحية والغذائية

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي	المؤشر 1.1.1: تحسين مردودية الزراعات السقوية - الحبوب: - البطاطا: - الطماطم:		تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية. تشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع الفلاحة تدخلات الدولة لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح في قطاع الفلاحة تنظيم المهنة	35243 116000 30733	- مراجعة أسعار الحبوب عند الإنتاج باعتبار تطور كلفة الإنتاج لضمان مجزي للفلاح وتشجيعه على تحسين - دعم علاقة التعاون بين الباحث والمتدخلين في قطاع البطاطا والطماطم لتأمين نتائجه عبر إرساء عقود برامج تمويل من

طرف المستفيدين (منتجين، محولين)..... - توظيف المعلوم المحدث على الطماطم المعدة للتحويل للاستجابة لطلبات دعم تصدير معجون الطماطم .	35900	وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية			
فتح مناطق تدخل للتوكيل الصحي بالولايات ذات الأولوية و المتواجدة بالمناطق الحدودية والجنوبية	49025	حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	100 75 75 75	المؤشر 1.2.1 : نسبة التغطية الصحية الحيوانية : -مرض الحمى القلعية لدى الأبقار - لمرض الحمى القلعية المجترات الصغرى -مرض الجدري لدى الأغنام - لداء الكلب	دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
توفير الموارد الضرورية لتمكين المخابر من أحدث الوسائل الخاصة بالكشف والتقصي	17123	الحماية والمصادقة ومراقبة جودة المنتجات	91%	المؤشر 2.2.1 : نسبة التغطية الصحية النباتية	
فتح فضاءات قارة لعرض وبيع منتجات النساء في المناطق الريفية مع إيجاد الصيغ المثلى لإدارتها والتصرف فيها مثل هيكلة الفلاحات في مؤسسات وهياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني		تخطيط،تنظيم ، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية .		المؤشر 3.2.1 : تطور تصدير المنتجات البيولوجية	

كما تجدر الإشارة إلى أنّ أنشطة وتشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع الفلاحة وتدخّلات الدولة لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح في قطاع الفلاحة وتنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية تُساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 02 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة : ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	تنمية الألبان والحمراء وإنتاج العلفية منظومتي و تطوير الموارد	المساهمة في تنفيذ البرامج الوطنية لتطوير وتنمية قطاع تربية الماشية والمراعي ودعم تجميع مادة الحليب	119520
ديوان الحبوب	تنمية الحبوب منظومة	دعم البذور الممتازة للحبوب وإعادة تكوين المخزون الاحتياطي من البذور العادية للمراقبة للشعير والبذور الممتازة والمحافظة عليهما	41950
ديوان الزيت	تنمية منظومة زيت الزيتون	المحافظة على الثروة الوطنية من الزياتين من خلال إنجاز الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة	600
المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل	تنمية منظومة تربية الخيل	المساهمة في تحسين سلالات الخيل	4876
الشركة الوطنية لحماية النباتات	دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة للمنتجات الفلاحية	المساهمة في الحملات الوطنية لمداداة الأمراض والآفات	2393

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026

جدول عدد 03 :

تقديرات ميزانية برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة
نفقات التأجير	71,879	72,486	75,997	3,511	5%
نفقات التسيير	1,771	1,891	1,963	72	4%
نفقات التدخلات	283,810	292,069	339,909	47,840	16%
نفقات الاستثمار	28,927	33,257	41,866	8,609	26%
المجموع	386,387	399,703	459,735	60,032	15%

قُدرت ميزانية برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية لسنة 2024 بحوالي 735 459 ألف دينار مقابل 703 399 ألف دينار خلال سنة 2023 مُسجلة بذلك تطورًا بحوالي 15%. وتعود الزيادة في الميزانية إلى ما يلي:

- بالنسبة لنفقات التأجير: هنالك زيادة في الأجر بالنسبة للسنوات 2023-2024-2025 بالإضافة لبقايا من الانتدابات المُرخص فيها والتي تهّم سلك المهندسين والأطباء البيطرة.
- بالنسبة لنفقات التدخلات الترميمية:

✓ تمت الترفيع في تشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع الإنتاج الفلاحي (116.000 م.د مقابل 81.000 م.د خلال سنة 2023) أي بزيادة تقدر بـ 43% وذلك باعتبار ارتفاع الاستثمار في الميكنة الفلاحية والتحويل الأولي والخدمات المرتبطة بقطاع الإنتاج الفلاحي مما أدى إلى تراكم الملفات الجاهزة للصرف والتي لم يتم تمكين أصحابها من مستحقّاتهم والتي تعود لسنوات فارطة (2019-2020...2022).

✓ ترسيم مشروع تمويل الدعم الطارئ للأمن الغذائي (PAUSAT) وتُقدّر النفقات لسنة 2024 بحوالي 5.060 م.د.

✓ ترسيم مشروع دعم التطوير المندمج والدائم لمنظومة الحبوب (PADIFIC) وتُقدّر النفقات لسنة 2024 بحوالي 6 م.د.

✓ ترسيم المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي (DINAMO) وتُقدّر النفقات لسنة 2024 بحوالي 0.733 م.د.

- بالنسبة لنفقات الاستثمار: تم ترسيم مشروعات جديدين:

✓ ترسيم مشروع مراقبة ومكافحة الحشرة القرمزية وقُدّرت نفقات سنة 2024 بحوالي 11.380 م.د. تعهدًا و 6.1 م.د. دفعًا.

✓ ترسيم مشروع النهوض بجودة الحليب الطازج والذي يهدف إلى ترشيد الدعم والمنح المسندة من قبل الدولة والحد من ممارسة الغش بإضافة الماء والنهوض بجودة الحليب الطازج، وتُقدّر كلفة المشروع بـ 3.26 م.د. وقُدّرت نفقات سنة 2024 بحوالي 1.7 م.د.

جدول عدد 04:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) لبرنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات	ق م	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2022	2023	2024	2025	2026
نفقات التأجير	71,879	72,486	75,997	77,810	81,454
نفقات التسيير	1,771	1,891	1,963	2,010	2,104
نفقات التدخلات	283,810	292,069	339,909	348,020	364,315
نفقات الاستثمار	28,927	33,257	41,866	42,865	44,872
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	386,387	399,703	459,735	470,705	492,745
الموارد الذاتية للمؤسسات	5,020	5,265	5,476	6,136	6,867
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	391,407	404,968	465,211	476,841	499,612

المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

البرنامج عدد 02: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية



(بداية من أكتوبر
2023)

المدير العام للصيد
البحري وتربية الأسماك

رئيس البرنامج :
السيد علي الشيخ
السبوعي

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الإستراتيجية

المؤشر 1.1.2: نسبة المساحات التي تمت حمايتها عن طريق تركيز الأرصفة الاصطناعية (جهوي)

المؤشر 2.1.2: عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري (جهوي)

المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب الأكثر طولاً من 15 متر، بالأجهزة الطرفية (جهوي)

المؤشر 1.2.2: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأسماك (جهوي)

المؤشر 2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط المدير المتسلمة وقتياً (مركزي)

المؤشر 3.2.2: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف (مركزي)

الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري

الهدف 2.2: تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 02: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرنامج 2:

13 برنامج فرعي جهوي (CRDAs):
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرنامج الفرعي المركزي :
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرامج الفرعية

الإدارات العامة

■ إ.ع. للصيد البحري

المؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية

■ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية:
قسم أو دائرة الصيد البحري

المنشآت العمومية

■ وكالة مواني وتجهيزات الصيد البحري (فاعل عمومي)

المجامع المهنية

■ المجمع المهني للصيد البحري (فاعل عمومي)

1-تقديم البرنامج:

1.1-الاستراتيجية

يمتد الشريط الساحلي للبلاد التونسية على أكثر من 1300 كلم ويتواجد به 32 ميناء للصيد الساحلي و10 موانئ لصيد الأعماق. ويمتاز البحر بالبلاد التونسية بتعدد وتنوع الكائنات البحرية نتيجة العوامل المناخية المتوسطة السائدة ببلادنا. ويتكوّن الأسطول من حوالي 14000 مركباً يؤمّن حوالي 125 000 طن من منتوجات الصيد البحري (معدل إنتاج سنوي خلال العشرية الأخيرة).

وتتواصل متابعة وتنفيذ الاتفاقيات الثنائية والدولية المتعلقة بمختلف مجالات قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، والتي تشمل الجوانب الخاصة باستغلال الثروات البحرية والمحافظة على الموارد السمكية ومسالك توزيع المنتجات البحرية وجودتها وسلامتها. ونذكر من أهمها التعاون التونسي مع العديد من الدول من أهمها الجزائر واليابان وفرنسا وإيطاليا وأمريكا، بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية واللجنة الدولية لصون التنّيات والهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط. هذا مع المشاركة في الاجتماعات الدورية للجنة الدولية لصون التنّيات والعمل على الوفاء بتعهدات بلادنا فيما يخص المحافظة على مصائد البحر الأبيض المتوسط وتسخير كافة الجهود لتطبيق القواعد الحمائية للأصناف السمكية الخاضعة لولاية المنظمة المذكورة.

ترتكز استراتيجية البرنامج في الوقت الراهن على الحفاظ على ديمومة المخزون الطبيعي وذلك بمكافحة الصيد العشوائي والجائر لانعكاسه السلبي المباشر على المخزونات السمكية والتي تتطلب تظافر جهود مختلف المتدخلين في القطاع لتطوير كافة حلقات الإنتاج والتسويق وتنظيم مواسم الصيد البحري والتحكم في تطوّر أسطول الصيد البحري. وترتكز التوجّهات التنموية للنهوض بقطاع الصيد البحري على ما يلي:

- التصرف الرشيد في الثروات السمكية؛
- تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية.

❖ المحاور الاستراتيجية:

تتمثل أهم المحاور الاستراتيجية لبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية التي تمّ تحيينها في إطار تقييم إطار القدرة على الأداء للبرنامج خلال جلستي عمل بحضور ممثلين عن الهياكل المركزية والمصالح الجهوية للبرنامج تماشياً مع المخطط الاستراتيجي لتنمية القطاع 2021-2025 في:

- إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد.
- تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية.
- التنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية.

❖ الأولويات:

- إحكام التصرف في الثروة السمكية بوضع قواعد الاستغلال المستديم والحرص على تطبيقها؛
- دعم أنشطة التربية المستدامة للأحياء المائية البحرية وبالمياه العذبة وتنويع منتجات التربية؛
- الحرص على تقديم منتج صيد بحري ذو جودة عالية سواءً على المستوى المحلي (للمستهلك وللمصنّع) أو ذو قدرة تنافسية هامة لضمان التصدير.

❖ الرؤية:

- رقمنة قطاع الصيد البحري
- المحافظة على الثروات السمكية وتثمين المنتوجات.
- مزيد حوكمة القطاع في كل ما هو محروقات.
- مزيد التحكم في تهيئة وتعصير البنية الأساسية المينائية.
- تنمية نشاط تربية الأحياء المائية من خلال تنويع الأصناف.
- تنمية القدرات في مجال البحث العلمي في سبيل تطوير المصائد السمكية.

1.2- الهياكل المتدخلة

1.1.2 وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري

باعتبارها فاعل عمومي تنضوي تحت البرنامج الثاني "الصيد البحري وتربية الأحياء المائية"، تساهم الوكالة في استراتيجية البرنامج من خلال دعم مكتسبات تأهيل القطاع وتحسين الخدمات المقدمة لفائدة المهنيين. وتتلخص المحاور الاستراتيجية للوكالة في:

- المحافظة على البنية الأساسية والتجهيزات المينائية.
- حسن تسيير واستغلال موانئ الصيد البحري وإسداء الخدمات في أحسن الظروف.
- ضمان ديمومة الوكالة من خلال المحافظة على أصولها وعلى مصادر تمويلها الذاتية.

❖ الأهداف الاستراتيجية

- تحسين وتدعيم البنية التحتية وضمان جاهزية معدات رفع وإنزال المراكب ومعدات الجهر وغيرها.
- ضمان سلامة الملاحة البحرية لمراكب الصيد واستمرارية نشاطها في ظروف آمنة.
- تدعيم وتحسين جودة ومردودية الخدمات المُسداة داخل الحرم المينائي.
- صيانة وترشيد استغلال المنشآت المينائية ومختلف التجهيزات.
- المحافظة على أصول الوكالة وتوازنها المالية والسيهر على تطويرها.

2.1.2 المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري

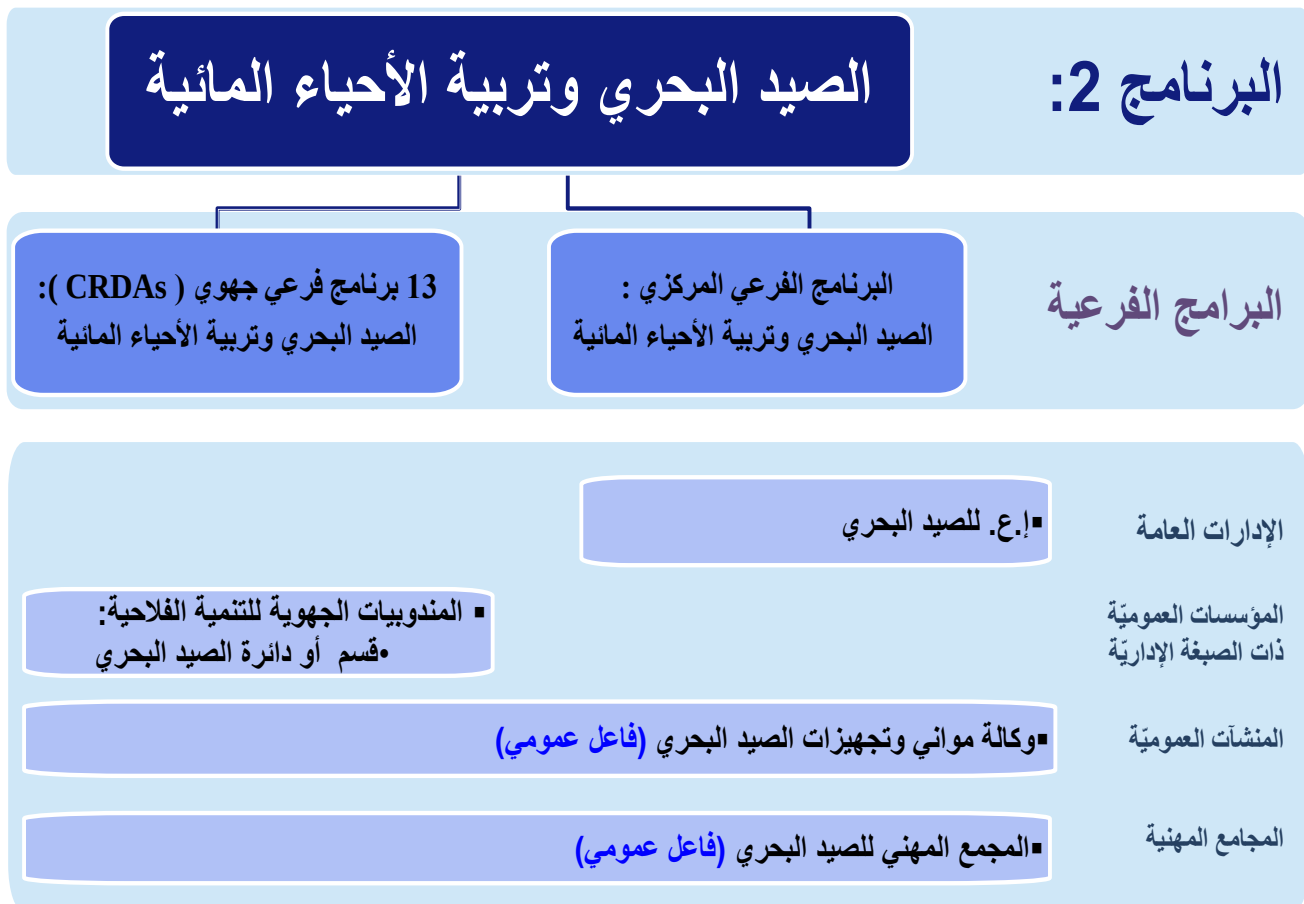
ينضوي المجمع تحت البرنامج عدد 02: "الصيد البحري وتربية الأحياء المائية" ويضطلع المجمع في هذا الإطار بدور هام من خلال تنفيذ المهام المدرجة بنظامه الأساسي والمتمثلة في:

- الربط بين مختلف الحلقات التي تمرّ بها المنتجات في إطار المنظومات وتيسير التشاور بين المهنيين والإدارة.
- المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة.
- المساهمة في النهوض بالتصدير بالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارية المعنية.
- تجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات مُتصلة بالقطاعات والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنياً ودولياً.

❖ الأولويات:

- مراجعة تدخّلات المجمع في مجال تعديل السّوق.
- تطوير النُظُم المعلوماتيّة المتعلّقة بسلاسل القيمة والتّسويق الرّقمي.
- تركيز نُظُم معلوماتيّة للاستشراف واليقظة لفائدة القطاع.
- البحث عن أسواق تصديرية واعدة واستقطاب ومرافقة المصدّرين.
- تحسين الجودة والتّثمين والرّفْع من القُدرة التّنافسيّة.
- تطوير المنظومات والتّنظيم المهني.

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 02: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية



2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1-1: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري

يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الاستراتيجي الأول "إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد". ولتحقيق هذا الهدف، تم ضبط ثلاث مؤشرات:

- تركيز الأرصفة الاصطناعية
- عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري
- نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر بالأجهزة الطرفية

المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.1: تركيز الأرصفة الاصطناعية

يرتبط هذا المؤشر بنشاط إغراق حواجز اصطناعية بمناطق بحرية مهددة بالاستغلال المفرط قصد حمايتها وتنمية ثرواتها. وتعتبر تقنية إغراق الحواجز الصناعية من بين الأكثر فعالية لحماية المناطق المعرضة للاستغلال المفرط، لذا من المهم متابعة المساحات التي تمت حمايتها.

تقديرات المؤشر 1.1.1

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
1111	1107	1104	1101	1098	كلم ²	تركيز الأرصفة الاصطناعية

تم إبرام اتفاقية مع وزارة الدفاع الوطني خلال سنة 2020 للتعهد بصنع وإغراق الأرصفة الاصطناعية مما ساهم في تسريع نسق إنجاز الكمية المبرمجة لسنة 2020 بالإضافة إلى إنجاز الكمية الغير مُنجزة خلال سنة 2019 مع الإشارة إلى توفر الاعتمادات المرصودة على امتداد 5 سنوات (2023-2019). وفي المقابل تم تغيير نمط إغراق الأرصفة إلى نمط مكثف

بالتفصيل من المسافة التي تفصل الأرصفة عن بعضها (condensé). حيث تمّ اعتماد مسافة 70 مترًا عوضًا عن 300 متروفي شكل قُرَى دائريّة ومُثلثة الشكل وفق الدّراسة التي تم إنجازها. وتُقدّر مساحة القرية الواحدة بحوالي (2 كم²).

وباعتبار ارتفاع كلفة صنع وإغراق الأرصفة الاصطناعية التي يتمّ تحديدها من طرف مصالح وزارة الدفاع الوطني، فإنّ الاعتمادات المبرمجة سنويًا ستمكّن من صنع وإغراق معدّل قرية واحدة سنويًا.

✓ المؤشّر 2.1.1: عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري

عدد أعوان حرس الصيد البحري المحلّفين والحاملين للزّي الرّسمي النّاشطين والمكّلفين بمُعينة مُخالفات الصيد البحري المُتواجدين بمواقع إنزال منتوجات الصيد البحري للقيام بعمليات المراقبة.

وتُعتبر حلقة مُراقبة إنزال مُنتجات الصيد البحري من أهمّ الحلقات لمقاومة صيد الأصناف والأحجام الممنوعة. ويرتبط تقييم فعالية هذه الحلقة بعدد المراكب المراقبة من قبل العون الواحد.

تقديرات المؤشّر 2.1.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
80	80	85	90	90	عدد	عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري

يمثل هذا المؤشّر عدد وحدات الصيد البحري التي يُشرف عليها كلّ عون حرس صيد بحري محلّف. وبما أنّ عدد الأعوان شهد ارتفاعًا طفيفًا سنة 2022، فإنّ عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري قد شهد تقلّصًا سنة 2022.

وباعتبار توقّف الانتدابات في السّنوات الأخيرة، فإنّ الهدف المحدّد وهو 80 وحدة صيد بحري لكل حرس صيد بحري قد شهد تأخرًا في تحقيقه.

✓ المؤشّر 3.1.1: نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر بالأجهزة الطرفيّة

تقديرات المؤشر 3.1.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
900	900	900	887	845	عدد	نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر بالأجهزة الطرفية
100	100	100	96	94	%	

تمت تسجيل نسبة 96% في ما يخص المراكب التي تم تجهيزها فعلياً بالأجهزة الطرفية وفي المقابل تم تسجيل نسبة 100% من المراكب التي يتجاوز طولها 15 متر التي انخرطت في المنظومة مع تسجيل نسبة 4% من المراكب التي تنتظر استكمال الإجراءات.

الهدف 2-1: تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يرتبط هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي الثالث والمتمثل في التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية. ولهذا الهدف تم ضبط مؤشرين لقيس الأداء وهما:

- مساهمة نشاط تربية الأحياء المائية في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأحياء المائية.
- النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع البنية المينائية المستلمة وقتياً.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.1: مساهمة نشاط تربية الأحياء المائية في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يساهم نشاط تربية الأحياء المائية في تحقيق التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري وتربية الأسماك من خلال توفير كميات هامة من الأسماك والأحياء المائية المختلفة (قوقعيات، قشريات، طحالب...) لتحقيق الأمن الغذائي من جهة، وتخفيف الضغط المسلط على المخزونات السمكية الطبيعية من جهة أخرى.

تقديرات المؤشر 1.2.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
29500	28500	27500	26500	26077	طن	مساهمة نشاط تربية الأحياء المائية في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأحياء المائية
23%	22%	21%	20%	20%	نسبة المساهمة (%)	
77%	74%	71%	69%	68%	نسبة تحقيق الهدف (%)	

ملاحظة : تم اعتماد معدّل العشريّة الأخيرة للإنتاج الوطني للصيد البحري وتربية الأحياء المائية (130 ألف طن/سنة) كقاعدة حساب لتقدير نسبة مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية في الإنتاج الجملي للسنوات القادمة. علماً وأنّ الهدف الاستراتيجي في أفق 2035 هو بلوغ نسبة مساهمة في حدود 30% (38.5 ألف طن).

هذا وتجدر الإشارة أنّه ستتّم مراجعة هذا المؤشّر لكونه مرتبط بالإنتاج المحقّق من تربية الأحياء المائية من ناحية وبالإنتاج المتأتّي من أنشطة الصيد البحري من ناحية أخرى.

✓ المؤشّر 2.2.1: النسبة التراكميّة لإنجاز مشاريع البنية المينائيّة المستلمة وقتيّاً

وهو مؤشّر جديد تم إقراره منذ شهر سبتمبر 2019 ويتمثل في نسبة عدد المشاريع المنجزة التي تم الاستلام الوقتي لأشغالها من جملة عدد المشاريع المبرمجة بالمخطّط المديرى للموانئ للفترة 2011-2025.

تقديرات المؤشّر 2.2.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
2	1	2	2	1	عدد	النسبة التراكميّة لإنجاز مشاريع البنية المينائيّة المستلمة وقتيّاً *
71.42	66.66	61.90	52.38	42.84	%	

* تم تحيين المؤشّر بزيادة مينائي الصيد البحري بسيدي منصور وسيدي يوسف ضمن العدد الجملي للموانئ ليصبح العدد 42. وبما أن الهدف الاستراتيجي هو تهيئة 50% من موانئ الصيد البحري في أفق 2030 (22 ميناء)، فقد تمّ تحيين الهدف باعتبار الهدف المحدّد كقاعدة حساب عوضاً عن العدد الجملي للموانئ.

ملاحظة: يتمّ تحديد التقديرات استناداً إلى نسبة تقدّم الأشغال بالموانئ.

■ الهدف 1-3: المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين ظروف ووسائل العمل للنساء جامعات المحار

يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الاستراتيجي الأول "إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد". ولهذا الهدف، تم اعتماد مؤشر قيس أداء وهو: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد مُحترف.

✓ المؤشر 1.3.1: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد مُحترف

يتمثل في متابعة عدد النساء جامعات المحار المُرسّمت بسجلات الصيادين البحريين. وهو مؤشر جديد يندرج ضمن مقاربة الميزانية المُراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

تقديرات المؤشر 1.3.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
90	75	60	50	45	%	نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد مُحترف

لم تشهد نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد مُحترف ارتفاعاً منذ سنة 2020 نظراً لتسجيل عديد الإشكاليات التي أصبحت تعيق ديمومة منظومة القفالة خلال المواسم الأخيرة ومنها بالخصوص تراجع مخزون هذا الصنف من القوقعيات بأغلب مناطق الإنتاج. حيث تمّ الشروع في بلورة "خطة وطنية لإنقاذ وتطوير منظومة القفالة بتونس" بمشاركة مختلف الهياكل المُتدخلة في المنظومة. وسيرتكز تمويل هذه الخطة، التي ستمتدّ لخمس (5) سنوات (2021-2025)، على عدد من مشاريع التعاون الدولي كمصادر أساسية للتمويل. وقد تمّ تخصيص برنامج كامل للنهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للنساء جامعات المحار. وفي هذا الإطار، تمّ تمثييع هذه الفئة بفُرُوض صُغرى (Micro crédits) تُتيح لهم الاستثمار في أنشطة أخرى بديلة في إطار برنامج التعاون الفني التونسي - الإيطالي "Nemo Kantara" وذلك في حدود 2,5 م.د.

وكإجراء وقائي للحفاظ على ما تبقى من هذا المخزون، تم اقتراح تعليق نشاط صيد القفالة بصفة استثنائية لأربعة مواسم مُتتالية 2021/2020 و 2022/2021 و 2023/2022 و 2024/2023 وذلك بمقتضى مقررات وزارية.

2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري	المؤشر 1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية	1104 كلم ²	المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية. - حماية خليج قابس من الصيد العشوائي: - صنع ووضع أرصفة اصطناعية بالمناطق المهددة. مشاريع متواصلة - صنع ووضع أرصفة اصطناعية بالمناطق المهددة. مشاريع جديدة وتقدر الميزانية المبرمجة لتركيز الأرصفة الاصطناعية	1000	
	المؤشر 2.1.2: عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري	85 وحدة	مراقبة نشاط الصيد البحري عن طريق الخافرات الإدارية للمراقبة		
	المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر ، بالأجهزة الطرفية	887 مركب	متابعة ومراقبة نشاط الصيد البحري عبر الأقمار الصناعية	800	
			منحة المحروقات	95000	
			تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وجبر الأضرار	13500	
			مساندة (التأجير)	1836	
	الهدف 2.2: تطوير الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	المؤشر 1.2.2: نسبة مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية في الإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسمك	المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية. إنجاز دراسة تخصيص مواقع خالصة لتربية الأحياء المائية بالبحر وعلى اليابسة*	250 ألف أورو من مجموع النفقات المخصصة لنشاط المحافظة على الموارد البحريّة والنهوض بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية.	
	المؤشر 2.2.2: النسبة	6 موانئ	إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري	37000	

				التركيبة لإنجاز مشاريع البنية التحتية المشتملة وقتياً.
		تفصيل للمشاريع المبرمجة سنة 2022 والتي تنضوي ضمن نشاط: إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري		
	8000	إصلاح ميناء قليببية		
	8000	توسعة وتهيئة ميناء طبلبة		
	7000	حماية ميناء قلعة الأندلس		
	8000	إصلاح وتهيئة ميناء المهديّة		
	5000	حماية ميناء الزارات		
	1000	حماية وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بصيادة		
	130	متابعة نشاط صيد التن		بقية الأنشطة الداعمة

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 (إن وجدت)
وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري	تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	النشاط عدد 7: تدعيم وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري (فاعل عمومي) بعنوان إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري: - إعداد دليل إجراءات عملي لمتابعة وصولات وفواتير معلوم الإنزال بمواني الصيد البحري والقيام بدورات تكوينية وتحسيسية مشتركة مع دوائر الصيد البحري. - تعزيز تواجد الأعوان بالبوابات وأسواق الجملة وذلك قصد تكثيف المراقبة بأسواق الجملة لبيع منتجات الصيد البحري وخاصة فيما يتعلق بتصاريح رقم المعاملات لوكلاء البيع - التنسيق مع مصالح وزارة الإشراف والبلديات وبقية الهياكل المتداخلة قصد فرض استعمال كنشات فواتير ووصولات بيع المعتمدة حسب الترتيب الجاري بها العمل مع منع استعمال أية دفاتر أخرى - جرد ورقمنة الملك العمومي المينائي - تحديد المستفيد للعقار والجهة التي قامت بتشييده (الوكالة أو حرفائها) - القيام بزيارات ميدانية لتحديد التجاوزات وتسوية الملفات العالقة - إعداد مخطط شامل يضم الشروط والإجراءات المزمع اتخاذها لتعويض	760

	تراخيص الإشغال الوقتي بلزمات في إطار التفاوض المباشر والمصادقة عليه من قبل الهيئة العليا للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص - إعداد ملفات طلبات العروض في أجل لا يتجاوز شهر ديسمبر من سنة إعداد الميزانية التقديرية للاستثمار. - ضبط اجراءات الصيانة الوقائية الدورية لمختلف معدات الوكالة (من ميزانية ولوجستيك وأجال وغيرها...) والسهر على تفعيلها من قبل مختلف المستعملين بالوكالة		
12000	تنظيم المهنة وتعديل السوق لمنتجات الصيد البحري		المجمع المهني المشارك لمنتجات الصيد البحري

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج مُتوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج: التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة ألف دينار

الفارق		تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	بيان النفقات
النسبة	المبلغ (2)-(1)	(2)	(1)		
8%	600	7,900	7,300	6,970	نفقات التاجير
13%	105	900	795	35	نفقات التسيير
4%-	4,320	114,465	118,785	95,251	نفقات التدخلات
3%	1,338	41,538	40,200	29,814	نفقات الاستثمار
1%-	2,277	164,803	167,080	132,070	المجموع

تتمثل أهم تدخلات برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لسنة 2024 في:

- تقديم تشجيعات الدولة للمستثمرين الخواص في قطاع الصيد البحري بقيمة 11 م.د.
- منحة المحروقات في قطاع الصيد البحري بقيمة 95 م.د.
- الانطلاق في حماية وتهيئة ميناء الصيد البحري بصيانة بكلفة 25 م.د.
- دعم منظومة المراقبة في مجال الصيد البحري بكلفة 1,5 م.د ومتابعة نشاط صيد التن الأحمر.

نفقات الاستثمار:

- ضبطت نفقات الاستثمار لبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لسنة 2024 في حدود 41.538 م.د. مقابل 40.200 م.د. لسنة 2023 أي بزيادة في حدود 3.3%.
- وتتمثل أهم مشاريع الاستثمار المدرجة ضمن هذا البرنامج في:
- ✓ مواصلة أشغال توسيع ميناء طبلبة بكلفة 71,000 م.د.
 - ✓ مواصلة أشغال إصلاح ميناء قليبية بكلفة 24,000 م.د.
 - ✓ مواصلة إنجاز مشروع حماية ميناء قلعة الأندلس بكلفة 32,000 م.د.
 - ✓ مواصلة إنجاز تهيئة ميناء المهدية بكلفة 43,5 م.د.
 - ✓ مواصلة حماية ميناء الزّارات بكلفة 20,000 م.د.
 - ✓ الانطلاق في إنجاز أشغال إصلاح وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بصيادة بكلفة 25 م.د.
 - ✓ دعم منظومة المراقبة في مجال الصيد البحري بكلفة 1,500 م.د. ومتابعة نشاط صيد التن الأحمر.
 - ✓ الانطلاق في إعداد دراسة حماية ميناء الهواريّة بقيمة 0,150 م.د.
 - ✓ الانطلاق في دراسة إصلاح وتهيئة ميناء حومة السوق بقيمة 0,150 م.د.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026): التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	6,970	7,300	7,900	8,089	8,467.2
نفقات التسيير	35	795	900	921	964.6
نفقات التدخلات	95,251	118,785	114,465	117,196	122,683.9
نفقات الاستثمار	29,814	40,200	41,538	42,529	44,520.5
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	132,070	167,080	164,803	168,736	176,636.3
الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	132,070	167,080	164,803	168,736	176,636.3

المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

البرنامج عدد 03: المياه



(بداية من سنة 2023)

المدير العام للسدود
والأشغال المائية الكبرى

رئيس البرنامج :
السيد فائز مسلم

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الاستراتيجية

المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد في الماء (جهوي)

المؤشر 2.1.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي (جهوي)

المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون إعتبار الآبار العشوائية (جهوي)

المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (جهوي)

المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)

المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

الهدف الاستراتيجي 1.3: التصرف في الطلب على المياه

الهدف الإستراتيجي 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي

الهدف 3.3: تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية

الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي

الميزانية:

اعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

722 562

31% من ميزانية
الوزارة

نفقات التأجير:

64 700

نفقات التسيير:

1 230

نفقات التدخلات

259 183

نفقات الاستثمار

397 449

نفقات العمليات المالية

0.000

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 3: المياه

المياه

البرنامج 3:

24 برنامج فرعي جهوي :
المياه

البرنامج الفرعي المركزي
2.3 السدود والأشغال المائية
الكبرى والموارد المائية

البرنامج الفرعي المركزي
1.3 الهندسة الريفية
واستغلال المياه

البرامج الفرعية

■ إ.ع. للسدود والأشغال المائية الكبرى
■ إ.ع. للموارد المائية

■ إ.ع. الهندسة الريفية واستغلال المياه.
■ مكتب التخطيط والتوازنات المائية
(الديوان)

الإدارات
العامة

■ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية:
■ دائرة الموارد المائية
■ دائرة الهندسة الريفية
■ دائرة استغلال المناطق السقوية
■ دائرة صيانة التجهيزات المائية

■ مكتب التقويم والبحوث المائية

المؤسسات العمومية
ذات الصيغة الإدارية

■ وكالة التتقيب عن المياه (فاعل عمومي)

المؤسسات العمومية
ذات الصيغة غير
الإدارية

■ الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (فاعل عمومي)
■ شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال (فاعل عمومي)

المنشآت
العمومية

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج

تُمثّل الموارد المائية عنصراً أساسياً للتنمية المستدامة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف السياسة المائية إلى ضمان الأمن المائي والغذائي للأجيال الحاضرة والقادمة من خلال التصرف المحكم والرّشيد في الموارد المائية المتوفرة خاصة خلال فترات الوفرة (الفيضانات) لمُجابهة الطلب خلال فترات الجفاف المتتالية.

ولمُجابهة الضّغط المتواصل على طلب المياه، تكمنُ الخُطة المُعتمدة للتّصرّف في الموارد المائية فيما يلي:

• مواصلة التّصرّف في وفرة المياه:

- المحافظة على فُدرات التّعبئة بمُختلف المنشآت المائية المتواجدة بتكثيف أشغال حماية المصبّات مع إعطاء الأولوية للمناطق الحساسة منها،
- مواصلة تعبئة الموارد المائية التقليديّة (مياه سطحيّة وجوفيّة بالمناطق النّائية للتزوّد بالماء الصّالح للشرب)،
- تأمين تزويد مناطق الطلب على المياه مع إعطاء الأولوية للتزوّد بالماء الصّالح للشرب وذلك بربط السّدود بعضها ببعض وتركيز محاور جلب فائض مياه الشّمال إلى مناطق الوسط والجنوب.
- التّصرّف في المخاطر عوضاً عن التّصرّف في الأزمات من خلال إرساء نظام إعلان مُبكر للفيضانات.
- استغلال مياه الفيضانات لشحن الموائد المائية الجوفيّة.

• التّصرّف في الطلب على المياه:

- تشمين الموارد المائية غير التقليديّة، من مياه مُعالجة وتحلية المياه المالحة وشبه المالحة للتزوّد بالماء الصّالح للشرب في مرحلة أولى ولأغراض فلاحيّة باعتماد زراعات ذات قيمة مُضافة عالية،
- الرّفع في مردودية الشّبكات المائية من خلال القيام بأشغال التّعهد وصيانة المنشآت المائية وفق المقاييس المعمول بها في المجال،
- تطوير برامج الاقتصاد في الماء والرّفع من كفاءة استغلال المياه خاصّة على مستوى الضيّعة بإرساء نُظم قيادة عمليّة الرّي،
- الرّفع من إنتاجيّة المياه مع استنباط أنماط زراعيّة تتأقلم مع التّغيّرات المناخية،
- حماية نوعيّة المياه من كُّل مصادر التلوث،
- الحوكمة الرّشيدة في الأنظمة المائية،
- تدعيم حركيّة التّصرّف في الأنظمة المائية من خلال تشريك القطاع الخاص،
- رقمته قطاع المياه وإرساء منظومة معلّوماتيّة وطنيّة لقطاع المياه،

- تدعيم الكفاءات والبحث العلمي وتطوير التشريعات،
- دعم مجال التواصل في قطاع المياه.

-الإشكاليات:

- ندرة الموارد المائية: تُعتبر البلاد التونسية من البلدان التي تتميز بمحدودية مواردها المائية ونُدرتها بحكم موقعها الجغرافي وخاصياتها المناخية شديدة التّغير وعدم انتظام الأمطار والموارد المائية وتوزيعها غير المتجانس بين الجهات، حيثُ تبلغ حصّة الفرد 430 م³/سنة مقابل مؤشر فقر المياه بـ 1000 م³ للفرد في السنة ومؤشر شحّ المياه بـ 500 م³ للفرد في السنة.
- تواتر فترات الجفاف نتيجة التّقلّبات المناخية،
- تلوث الموارد المائية،
- الترسّبات بالسّدود،
- الاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية وارتفاع درجة ملوحتها.
- استدامة الأنظمة المائية في الوسط الريفي.
- محدودية تشريك المرأة في اتخاذ القرار في مجال التّصرّف في المياه بالوسط الريفي.

-المحاور الإستراتيجية:

تتميّز البلاد التونسية بمحدودية مواردها المائية وتأثرها بالتّغيرات المناخية في ظل التّزايد المُستمرّ على طلب المياه والاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية وأخطار تلوث المياه. وقد انتهجت الدولة منذ الاستقلال سياسة التّصرّف في الوفرة من خلال مُختلف استراتيجيات تعبئة الموارد المائية السّطحية وأشغال المُحافظة على المياه والتّربة. وقد تبيّن محدودية هذه السياسة لوحدها لتسديد الحاجيات المُتزايدة لمُختلف القطاعات على المياه. حيثُ تمّ بالتّوازي إرساء سياسة تُعنى بالضغط على الطّلب من خلال دعم برامج الاقتصاد والرّفع من إنتاجية المياه وتعبئة وتنمين الموارد المائية غير التّقليدية والحوكمة الرّشيدة فضلاً عن دعم الإصلاحات وتطوير برامج البُحوث في مجال المياه والتّشريعات.

وتتمثّل أهمّ توجّهات الوزارة في مجال قطاع المياه فيما يلي:

1. القيام بدراسات استشرافية لقطاع المياه إلى أفق 2050: وضع خطة استراتيجية شاملة ومُتكاملة للمياه مع التّأكيد على الجوانب الكمية والنّوعية والأبعاد الاقتصادية والتّكنولوجية والبحث العلمي بهدف تأمين التّوازن بين العرض والطلب. وقد تمّ تمويل الدّراسة من طرف البنك الإفريقي للتّنمية والبنك الألمانيّ للإعمار والوكالة الألمانية للتّنمية بقيمة 2655 ألف أورو. وانطلق إنجاز الدّراسة في شهر أفريل 2019 لمدة 20 شهراً وهي في مرحلتها الرّابعة.

2. القيام بدراسة استراتيجية لإنجاز مخطط مديري وطني لاستغلال المياه المُعالجة في مُختلف المجالات إلى أفق 2050 وهي في مرحلتها الثالثة والأخيرة.
3. إرساء نظام المحاسبة المائية (comptabilité de l'eau).
4. إعادة النظر في تخصيص المياه من خلال استبدال المياه التقليدية بالمياه المُعالجة في مجال الريّ وكُلّما أمكن ذلك.
5. مواصلة ربط السدود بعضها ببعض ودراسة تحويل فائض مياه الشمال للوسط: دراسة بصدد الإنجاز وقد استكملت مرحلتها الأولى وهي في مرحلتها الثانية.
6. مواصلة تنفيذ برامج تحلية مياه البحر وتطوير التّحكّم في التّقنيات.
7. تطوير شبكات القيس وأنظمة الإنذار المُبكر والإعلان عن الفيضانات.
8. تطبيق التّكنولوجيات الحديثة في مجال التّصرّف في المُعطيات وتطوير قواعد المعلومات عبر تركيز المنظومة المعلوماتية الوطنية للمياه.
9. تدعيم تغذية الموائد المائية عن طريق المياه التقليدية وغير التقليدية.
10. مواصلة تعبئة الموارد المائية الجوفية من خلال تكثيف الآبار الاستكشافية خاصّة في المناطق المُعطّشة.
11. تثمين المناطق السقوية العمومية بالتركيز على الجانب المؤسّساتي ومراحل ما بعد الإنتاج.
12. الاقتصاد في مياه الريّ والرّفْع من إنتاجية المياه من خلال مواصلة تجديد المُعدّات المُقتصدة في مياه الريّ بالمناطق السقوية والتركيز على قيادة عمليات الريّ على مستوى الضيّعة.

المحاور الاستراتيجية لبرنامج المياه:

- **التصرّف المُندمج والمُستدام في الموارد المائية:** ويهدف هذا التوجّه إلى الرّفْع من أداء الشبكات والتجهيزات والتخفيض من ضياع الماء وتثمينه والاقتصاد فيه والمُحافظ عليه من الاستنزاف والتلوث.
- **تأمين تزويد الطّلب على المياه:** مواصلة إنجاز السدود المُبرمجة وتعلّيتها عند الحاجة ودعم محاور الجلب من مناطق الشمال إلى مناطق الوسط والجنوب.
- **التصرّف في الطّلب:** يهدف هذا التوجّه إلى الاقتصاد والرّفْع من كفاءة وإنتاجية استغلال مياه الريّ وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية وتثمينها وإحكام التصرّف في المنظومات المائية.
- **التركيز على استدامة الأنظمة المائية بالوسط الريفي:** وذلك من خلال النّهوض بالمجامع المائية الموجودة وإعادة تنشيطها وإدخال المزيد من الحرفيّة عليها. وبالتّوازي سيتمّ إيجاد حُلُول بديلة في إدارة الأنظمة المائية بالوسط الريفي بالإضافة إلى تحسين دور المرأة في التصرّف في المياه من خلال تشجيع العنصر النسائي على المُشاركة في مجالس الإدارة.

- **التصرّف في المخاطر عوضاً عن التصرّف في الأزمات:** وذلك من خلال إرساء/تدعيم أنظمة الإعلان المبكر لفترات الجفاف والفيضانات.
- **التركيز على تئمين المناطق السقوية العمومية الموجودة:** وذلك بتعهدها وصيانتها ووضع إستراتيجية في الغرض بمشاركة كلّ الأطراف المعنية خاصة على مستوى حلقات ما بعد الإنتاج لتطوير نسب الاستغلال والتكثيف.
- **إحكام استغلال الموارد المائية الجوفية:** وذلك بمواصلة نمذجة الموارد المائية المعروفة لتحسين موازنتها المائية وكذلك مواصلة برامج استكشاف موارد مائية جديدة مع توجيهها نحو المناطق المعطشة والمحافظة على الموارد المائية من الاستغلال المفرط.
- **إرساء استراتيجية تواصل:** تركز على برامج تحسيس وتوعية المُنفعين وتطبيق ما جاء بمجلة المياه مع تركيز نظام معلوماتي للتصرّف في الأنظمة المائية.

-الأولويات

تتمثّل أولويات برنامج المياه فيما يلي:

- مواصلة تعبئة الموارد المائية ومدّ محاور جلب المياه لتأمين الطلب على الموارد المائية خاصة للتزود بمياه الشرب،
- تدعيم سياسة الطلب على المياه من خلال تطوير استعمال المياه غير التقليدية كتحلية مياه البحر والمياه المالحة لحاجيات الشرب ودعم استعمال المياه المعالجة في مجال الري،
- تئمين استغلال المناطق السقوية الموجودة عبر مراجعة الإطار المؤسّساتي والاهتمام بمراحل ما بعد الإنتاج والاعتماد على المنظومات الفلاحية وسلاسل القيمة.
- التصرّف الرشيد في الموارد المائية وخاصة الجوفية منها والأنظمة المائية بالوسط الريفي لضمان استدامتها،
- تحسين إنتاجية الموارد المائية.

2.1 الهياكل المتداخلة

تمّ تقسيم برنامج المياه حسب طبيعة النشاط إلى 2 برامج فرعية مركزية و 24 برنامج فرعي جهوي:

- البرنامج الفرعي المركزي 1.3: الهندسة الريفية واستغلال المياه
- البرنامج الفرعي المركزي 2.3: السدود والأشغال المائية الكبرى والموارد المائية
- 24 برنامج فرعي جهوي: المياه (على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية).
- الفاعلين العموميين: الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه ووكالة التنقيب عن المياه وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال.

1.2.1- البرنامج الفرعي المركزي: 3-1: "الهندسة الريفيّة واستغلال المياه"

يرتّب هذا البرنامج الفرعي إلى استغلال الموارد المائيةّ المتّاحة للتزوّد بالماء الصّالح للشرب والرّي في إطار منهجيّة ترتكز على التّصرّف في الطّلب بما في ذلك الاقتصاد في الماء وتثمينه بالتركيز على مراحل ما بعد الإنتاج واستغلال المياه غير التّقليديّة مع حوكمة التّصرّف الرّشيد في الموارد والشّبكات لضمان استدامتها.

تتمثّل أبرز المهام الموكّولة للبرنامج الفرعي "الهندسة الريفيّة واستغلال المياه" فيما يلي:

- إعطاء الأولوية لإعادة تهيئة وتعصير المناطق السّقويّة العاميّة الموجودة وتثمينها بالتركيز على مراحل ما بعد الإنتاج.
- إحداث مناطق سقويّة عاميّة جديدة لدعم التنمية الجهويّة خاصّة بالجهات الداخليّة (التّمييز الإيجابي).
- دعم شبكات الصّرف والتّجفيف بالمناطق السّقويّة الموجودة وكذلك المناطق الفلاحيّة البعلية.
- دعم استخدام المياه المُعالجة في ريّ المناطق السّقويّة.
- التّركيز على محاور جلب المياه ومُعالجتها لتأمين تزويد المناطق الريفيّة بالماء الصّالح للشرب.
- تدعيم المجامع المائيةّ التي تعمل في مجال الماء الصّالح للشرب والرّي قصد تحسين آداها وذلك باعتماد تطبيق عناصر الاستراتيجية الوطنيّة لاستدامة الأنظمة المائيةّ بالوسط الريفي.
- تدعيم برامج الاقتصاد في الماء في جميع القطاعات الفلاحيّة وغير الفلاحيّة.
- وتتمثّل التّوجّهات الكُبرى المُستقبليّة للبرنامج الفرعي "الهندسة الريفيّة واستغلال المياه" فيما يلي:
- التّصرّف النّاجع والرّشيد في منظومات تزويد التّجمّعات الريفيّة بالماء الصّالح للشرب والرّي بإدخال المزيد من الحرفيّة وتشريك القطاع الخاص في مجال صيانة الأنظمة المائيةّ،
- التّركيز في البرامج المُستقبليّة على تثمين المناطق السّقويّة العاميّة الموجودة حاليًا بمُشاركة كُّل الأطراف المعنيّة (الإنتاج الفلاحي والإرشاد والهياكل المهنيّة، الخ..) مع التّركيز على مراحل ما بعد الإنتاج،
- دعم استغلال المياه المُعالجة في جميع المجالات الفلاحيّة وغير الفلاحيّة بتشريك كُّل المُتدخّلين في المجال،
- دعم برنامج الاقتصاد في الماء في جميع القطاعات مع التّركيز على قيادة عمليات الرّي على مُستوى الحقل،
- تدعيم برامج الصّيانة للمنشآت والتّجهيزات المائيةّ لضمان استدامتها،

- تحديد سياسة سعرية مرنة لمياه الريّ تمكن تدريجياً من تغطية مصاريف الاستغلال والصيانة في مرحلة أولى وتجديد التجهيزات في مرحلة ثانية.

2.2.1- البرنامج الفرعي المركزي 2-3: "السدود والأشغال المائية الكبرى والموارد المائية"

يتمثل هذا البرنامج الفرعي في تعبئة الموارد المائية السطحية والجوفية عن طريق بناء السدود بمختلف أحجامها الكبرى والصغرى والمتوسطة وحفر الآبار وشحن الموائد المائية باستعمال فائض المياه خاصة عند فيضان الأودية وربط السدود بعضها ببعض لتأمين الحاجيات المائية لتسديد مختلف حاجيات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع القيام بكلّ الأشغال والإجراءات التي من شأنها أن تُحافظ على هذه الموارد المحدودة لضمان استدامتها.

تتمثل أهمّ أنشطة البرنامج الفرعي فيما يلي:

- مواصلة تعبئة الموارد المائية التقليدية السطحية والجوفية لدعم التنمية بالمناطق الداخلية.
- تحويل المياه من مناطق الوفرة إلى مناطق الطلب والاستغلال وربط السدود بعضها ببعض.
- دعم التغذية الاصطناعية للموائد المائية.
- دعم التصريف المُندمج في الموارد المائية.
- دعم برامج تعهد وصيانة المنشآت المائية الكبرى وحمايتها.
- إدارة شبكات مراقبة الموارد المائية السطحية والجوفية مع تدعيمها.
- إنجاز الدراسات الهيدروجيولوجية للموائد المائية المُستغلة فوق الطاقة.
- تدعيم وتأهيل مخابر تحليل المياه.
- إرساء المنظومة المعلوماتية الوطنية للموارد المائية.
- تدعيم ومزيد تفعيل المراقبة والمحافظة على الملك العمومي للمياه وخاصة على مستوى الموائد المائية الجوفية المُستغلة فوق الطاقة.
- إحكام التصريف في الموارد المائية الجوفية بتشريك المُنتفعين في إدارة الاستغلال وتفعيل التعاليم المنصوص عليها بمجلة المياه.

3.2.1- البرامج الفرعية الجهوية: 24 برنامج فرعي جهوي: المياه

تتولّى البرامج الفرعية الجهوية تنفيذ البرامج والمشاريع والإصلاحات التي تمت برمجتها في إطار المخطط الخماسي للتنمية وترسيمها ضمن الميزانيات السنوية للتنمية والتي تتكامل مع الأنشطة المنصوص عليها بالبرامج الفرعية المركزية.

تتمثل أبرز المهام الموكولة للبرامج الفرعية الجهوية للمياه فيما يلي:

- العمل مع بقية البرامج الفرعية المركزية على إعداد التوجّهات الكبرى المستقبلية للبرنامج.

- إعطاء الأولوية المطلقة لتنفيذ استراتيجية البرنامج.
- السهر على تنفيذ المشاريع والأنشطة المبرمجة والعمل على تحقيق الأهداف التي تمّ تحديدها.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للبرنامج في:

- الهدف الإستراتيجي 1.3: التّصرّف في الطلب على المياه.
 - الهدف الإستراتيجي 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصّالح للشّرب بالوسط الرّيفي.
 - الهدف الإستراتيجي 3.3: تدعيم تعبئة الموارد المائية السّطحية.
- كما تمّ خلال سنة 2019 إدراج هدف فيه مقاربة تُراعي المساواة وتكافؤ الفرص بين النّساء والرّجال وجميع فئات المُجتمع وهو:

الهدف المُراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين دور المرأة في التّصرّف في المياه في الوسط الرّيفي

الهدف الإستراتيجي 1.3: التّصرّف في الطلب على المياه

تقديم الهدف: دعم التّصرّف في الطلب على المياه لمزيد تّأمين استغلال الموارد المائية.

مرجع الهدف: التّقارير السنوية.

مبّرات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: مؤشرات يُمكن قياسها وقابلة للتّطور.

- تقديم المؤشرات:

✓ * المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للرّي بمعدّات الاقتصاد في الماء (جهوي)

يتمثّل هذا المؤشر في جمع المُعطيات من المندوبيات الجهوية للتّمية الفلاحية والمُتمثلة في:

- المساحات الجُمليّة القابلة للرّي والمساحات المُستغلّة فعلياً مُحيّنة وموزّعة بين المناطق السّقوية

العمومية المُكثّفة ونصف المُكثّفة والمناطق الخاصة،

- المساحات الجُمليّة المُجهّزة بمعدّات الاقتصاد في مياه الرّي حسب طريقة الرّي بكُلّ من المناطق

السّقوية العمومية المُكثّفة ونصف المُكثّفة والمناطق الخاصة. تمّ اختيار هذا المؤشر لأنّه يهدف

إلى ترشيد استهلاك مياه الرّي والاقتصاد فيها وبالتالي يُمكن هذا المؤشر من تحسين التّصرّف في

المياه:

مؤشرات قياس الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للرّي بمعدّات الاقتصاد في الماء (جهوي)	%	96	96.5	97	97.3	97.8

البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري

انطلق البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الريّ منذ سنة 1995. وهو يعتمد على عدّة إجراءات متكاملة ذات طابع فنيّ ومؤسّساتي واقتصادي ومالي. وقد تمّ إلى حُدود سنة 2022 تجهيز حوالي 421 ألف هكتار بتجهيزات الاقتصاد في مياه الريّ، منها 211 ألف هكتار، أي 50% مُجهزة بالريّ الموضعي و114.8 ألف هكتار، أي 27% بالريّ بالرّش و95.2 ألف هكتار، أي 23% بالريّ السطحي المُحسّن. أمّا على مُستوى الاستثمارات المُنجزة خلال الفترة 1995-2021، فقد بلغت 1672 م.د، منها 759 م.د. منح تشجيعيّة مُسندة للفلاحين. ويبيّن الرّسم البياني التّالي المساحات المُجهزة بمُعَدّات الاقتصاد في مياه الريّ والاستثمارات والمنح المُسندة للفلاحين منذ سنة 1995.

ومن المُؤمّل أن تصل نسبة التّجهيز بوسائل الاقتصاد في الماء 96.5% سنة 2023 و97% سنة 2024 بفضل برامج التّحسيس والتّوعية والتّكوين في مجال الاقتصاد في الماء فضلاً على المنح المنصوص عليها بالقانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرّخ في 30 سبتمبر 2016 المُتعلّق بقانون الاستثمار والأمر عدد 389 لسنة 2017 المؤرّخ في 09 مارس 2017 المُتعلّق بالحوافز الماليّة لفائدة الاستثمارات المُنجزة في إطار قانون الاستثمار (منحة الاقتصاد في مياه الريّ بنسبة 50 و55%).

كما تسعى الإدارة إلى التّركيز التّدرجي لمنظُومات قيادة عمليّة الريّ باستعمال التّكنولوجيات الحديثة على مُستوى الضّيعة (الريّ الذكيّ) على غرار ما تمّ تركيزه بمنطقة بني خلاد. ويتمّ حالياً تجهيز ضيعتين نموذجيّتين لقيادة عمليّة الريّ باستعمال التّكنولوجيات الحديثة بولايتي المهدية ونابل في إطار مشروع تعزيز الإدارة المُستدامة للريّ واستخدام المياه غير التّقليديّة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط (PROSIM) الممولّ من الاتّحاد الأوروبيّ عن طريق جامعة التّعاون الإيطالي (ICU) وسيتمّ تجهيز ضيعات نموذجيّة أخرى في إطار المشاريع المُهيكلّة الجارية كمشروع تثمين المناطق السّقيّة بولايات الوسط المُمولّ من طرف البنك الإفريقي للتّنمية.

✓ * المؤشّر 2.1.3: كمّيات المياه المُعالجة المُستغلّة في الريّ الفلاحي (جهوي)

يتمثّل هذا المؤشّر في جمع كمّيات المياه المُستعملة المُعالجة المُستغلّة في نهاية كل سنة على مُستوى المناطق السّقيّة بالمياه المُعالجة بمختلف الولايات. وتمّ اختيار هذا المؤشّر لمتابعة وتقييم مدى استغلال المياه المُعالجة في مجال الريّ في ضلّ الندرة المائية التي تعيشها البلاد:

مؤشرات قياس الأداء	وحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
				2022	2024	2025
المؤشّر 2.1.3: كمّيات المياه المُعالجة المُستغلّة في الريّ الفلاحي (جهوي)	مليون م ³	13	16	16.5	17	18

نلاحظ أن كميات المياه المستغلة فعليا في سنة 2022 أقل من التقديرات وذلك يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:

- شهدت أشغال مشاريع التهيئة الفلاحية تأخرا في الإنجاز على غرار أشغال برنامج التدخلات العاجلة (كمشروع تدعيم منطقة زاوية سوسة بالمياه المتأتية من محطة التطهير بسوسة حمدون ومشروع إحداث منطقة سقوية وقتية بالثريات على مساحة (200 هك).
- تواصل توقف الري بعدة مناطق سقوية بالمياه المعالجة خاصة منها منطقة سبيطلة الخاصة بسبب سرقة التجهيزات ومنطقة ولجة الخضر لغمر محطة الضخ بمياه الفيضانات ومنطقة لمطة بالمنستير لتردي نوعية المياه ومنطقة مديونة من ولاية سليانة بسبب الأشغال الجارية المتعلقة بإعادة تهيئة محطة التطهير المرتبطة بها وكذلك منطقة. برج الطويل بسبب تردي نوعية المياه المعالجة (تواجد السالمونلا منذ سنة).
- عزوف بعض الفلاحين عن استغلال المياه المعالجة بسبب تردي نوعية المياه المعالجة.

المقترحات بالنسبة لسنوات 2024-2025-2026:

- توفير الاعتمادات والإمكانات اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة في الوقت المناسب من طرف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.
- على الديوان الوطني للتطهير إعطاء الأولوية لمحطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية للقيام بأشغال إعادة التهيئة المائية المبرمجة والصيانة اللازمة عند الاقتضاء والقيام بالأشغال اللازمة لتحسين جودة المياه المعالجة بمحطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية الموجودة.
- تكثيف عمليات التحسيس على استغلال المياه المعالجة على جميع المستويات وتبسيط الإجراءات المعمول بها في إسناد التراخيص في هذا المجال باعتبار الوضعية المائية الحرجة المتكررة على مدى عدة سنوات.

أما تقديرات كميات المياه المعالجة المستغلة وتنميتها فهي ترتبط خاصة بالمناخ (مطر أو جاف) حيث ينخفض الاستهلاك في الفترات الممطرة ويرتفع في الفترات الجافة وكذلك بتدعيم المساحات المروية بالمياه المعالجة من خلال المشاريع المبرمجة لإحداث مناطق سقوية جديدة أو تهذيب وتوسعة مناطق سقوية قديمة ومشاريع تحسين الاستغلال. وتتمثل أهم المشاريع والأنشطة التي تم اعتمادها في التقديرات في ما يلي :

- تم خلال سنة 2022 الدخول حيز الاستغلال كل من مناطق بني حسان بالمنستير (14 هك) وتوسعة منطقتي جربة أغير ب 63 هك بمدنين) والحنشة ب صفاقس (10 هك) والمنطقة السقوية الوقتية بالثريات (200 هك) وكذلك مشروع تدعيم منطقة الزاوية بمياه محطة سوسة حمدون من ولاية سوسة.

- وتم أيضا إنجاز مشاريع إعادة تهيئة محطات ضخ وتجهيزها بمصفاة رملية لتحسين نوعية المياه المعالجة (بمنطقة وادي الصيد) وتجهيز مناطق سقوية بالطاقة الشمسية (منطقة واد الشركة بقابس) سنة 2022.

- كما سيتم تدعيم المناطق السقوية بنابل بالمياه المتأتية من محطة التطهير بSE4 في سنة 2024
- مشروع احداث منطقتين سقويتين بالمياه المعالجة بلسودة على مساحة 150 هك من ولاية سيدي بوزيد والقطار على مساحة (60 هك) بولاية قفصة ومشروع تدعيم المناطق السقوية بالمياه المعالجة المتأتية من محطة التطهير SE4 بولاية نابل. في سنتي 2024-2025.

✓ * المؤشر نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون اعتبار الآبار العشوائية (جهوي)

تقديرات			2023	إنجازات		الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
202	2025	2024		2022	2021		
100	100	100	بصدد إعداد حولية الاستغلال	100	105	%	المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون اعتبار الآبار العشوائية (جهوي)
2200.610	2200.610	2200.610		2200.610	2323.200	مليون م ³	

❖ الموارد المائية قليلة العمق

- بلغت الموارد المائية قليلة العمق المتجددة (السطحية) 770 مليون متر مكعب سنة 2020 وهي ملخصة في الجدول التالي:

السنة	2020
الموارد (مليون متر مكعب)	770
الاستغلال (مليون متر مكعب)	914
نسبة الاستغلال	% 119

- حيث تطورت هذه الموارد بصفة ملحوظة كما يبينه الجدول لتالي:

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
الموارد (مليون متر مكعب)	476	585	669	718	736	746	746	767	770

- بينما تطور الاستغلال على النحو التالي

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
الاستغلال (مليون متر مكعب)	698	745	778	808	855	903	914

❖ الموارد المائية العميقة

- قدرت الموارد المائية العميقة سنة 2021 بـ 1431 مليون متر مكعب منها 622 م³ موارد غير متجددة بينما بلغ استغلال هذه الموارد 2084 م³ باعتبار الآبار الغير قانونية وتستغل هذه الموارد بواسطة 41142 نقطة مياه منها 26341 بئر غير قانوني وتستغل حوالي 674.8 م³ في السنة.

الموارد المائية العميقة (م.م ³)	الاستغلال (م.م ³)	نسبة الاستغلال (%)
1430.61	2084.2	146

- فيما يلي حوصلة لاستغلال الموارد المائية سواء قليلة العمق والعميقة

المائدة المائية	الموائد المائية السطحية	الموائد المائية الجوفية
الموارد (م.م ³)	770	1430.61
الاستغلال (م.م ³)	914	2084.2
نسبة الاستغلال (%)	119	146
نسبة الاستغلال الجمالية (%)	136	

هذا وتسعى الوزارة من خلال عمليات التحسيس المتواصلة وتظافر جهود كل الوزارات المعنية من الرجوع قدر الإمكان إلى السحب الآمن لاستدامة الموارد المائية. وفي نفس السياق أيضا فقد تم تشديد العقوبات على المخالفين صلب مشروع مجلة المياه الجديدة.

الهدف الإستراتيجي 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريف

❖ تقديم الهدف: تزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشرب بصفة مستدامة.

❖ مرجع الهدف:

○ التقارير الإحصائية (تقرير مؤشرات البنية التحتية).

○ الدراسات الاستشرافية

❖ مبررات اعتماد المؤشرات: مؤشرات يمكن قياسها وقابلة للتطور.

❖ *المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (جهوي):

يتم احتساب نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي حسب الشروط التالية:

- أن تكون المياه المتوفرة صالحة للشرب أي أنها مطابقة للمعايير التونسية (من الناحية الكيميائية والجرثومية)،
- أن تكون كمية المياه المتوفرة كافية طوال السنة خاصة في موسم الجفاف،

تقديرات			2023	إنجازات	وحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
96.6	96.4	96.2	96	95.5	%	المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (جهوي)

يتم احتساب نسبة التزود التقديرية على مدى 3 سنوات وذلك باحتساب سكان عدد المشاريع المبرمج إنجازها وخاصة ضمن المرحلة الثانية من برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية والممتدة على سنوات (2016-2025).

تقدر نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بـ 98.6% على المستوى الوطني لسنة 2022، منها 85.5% عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه و 13.1% عن طريق الهندسة الريفية. أما بالنسبة للمناطق الريفية من المؤمل أن تصل نسبة 96% سنة 2023 بفضل مشاريع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والهندسة الريفية وستمكن مشاريع المحاور الكبرى المبرمجة أو التي هي في طور الإنجاز خاصة بولايات باجة وبنزرت والقيروان من تطوير نسب التزود بهذه الولايات والتي لا تزال دون المعدل الوطني.

الهدف الإستراتيجي 3.3: تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية

تقديم الهدف: تمثل نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى على مجموع كميات المياه القابلة للتعبئة.

مرجع الهدف:- كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى- التقارير والدراسات.

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: مؤشرات يمكن قياسها وقابلة للتطور.

المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية **(مركزي):** تمثل نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى على مجموع كميات المياه القابلة للتعبئة. يمكن هذا المؤشر من متابعة وتقييم مستوى التقدم والنجاح في إنجاز المشاريع المتعلقة بتعبئة الموارد المائية السطحية الممكنة والمتاحة.

مؤشرات قياس الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)	%	92	93	96	96	96
	مليون م ³	2310	2323	2410	2410	2410

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

بلغت نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية 92% منذ سنة 2017 وذلك بانتهاء أشغال إنجاز سد سراط، ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 93% موفى سنة 2023 بانتهاء أشغال إنجاز سد الدويميس وأن تبلغ 96% سنة 2024 بانتهاء أشغال إنجاز سد ملاق العلوي.

الهدف 4.3: تحسين المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي

تقديم الهدف: مساهمة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

مرجع الهدف:

- التقارير الإحصائية (تقرير مؤشرات البنية التحتية).
- الدراسات الاستشرافية
- ميررات اعتماد المؤشر: مؤشر يمكن قياسه و قابل للتطور.

تحليل مؤشر:

مؤشرات قياس الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)	%	6	6	7	8	8

❖ *المؤشر 1.2.3: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

تم إضافة مؤشر جديد حول مشاركة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي حيث بلغت نسبة مشاركتها في 2022 حوالي 6% من جملة المجامع المائية للماء الصالح للشرب والمتوقع أن يبلغ المؤشر 7% في سنة 2024.

تحليل الوضعية الحالية:

تبين من خلال تحليل المعطيات على 1471 مجمع لمياه الشرب أن وجود النساء، خاصة كأعضاء في مجالس الإدارة منخفض للغاية حيث لا يتجاوز 21 عضوا متواجدين خاصة بولايات جندوبة (3) وبنزرت (4) وباجة (2) وبن عروس (2) وسليانة (2) ولا يمثل إلا 2% فقط من العدد الجملي للمجامع المائية في حين بلغ عدد المديرين الفنيين نساء 43 مديرة متواجدين أغلبهم بولايات سيدي بوزيد (6) وسوسة (6) ونابل (5) وجندوبة (5) والقيروان (5)، أي بنسبة 4% من جملة المجامع. ويرجع ضعف مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في إدارة مياه الشرب بالوسط الريفي إلى العادات والتقاليد السائدة بهذه المناطق حيث تعتبر هذه المهام من دور الرجال وتسعى البرامج التحسيسية والتوعية خاصة بالنسبة للنساء الشابات على تطوير مشاركتهم في مجالس الإدارة وفي إدارة الأنظمة المائية بالوسط الريفي.

وتجدر الإشارة أنه في إطار إنجاز المرحلة الثانية من برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي تم إنجاز المهمة المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي في التصور والتصرف واستغلال منظومات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وفي طور الموافقة من طرف الممول مهمة إدماج النوع الاجتماعي بالمناطق السقوية العمومية في إطار مشروع تهيئة المناطق السقوية الممولين من طرف البنك الإفريقي للتنمية.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 01

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج المياه بعنوان سنة 2024

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء	الوحدة	تقديرات 2024	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2024 (ألف دينار)	دعائم الأنشطة (تحديد بصفة مقتضية، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الهدف 1.3: التصرف في الطلب على المياه	المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد في الماء (جهوي)	%	97	- تشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع المياه - إحداث وتصرف وإستغلال مناطق سقوية - صيانة التجهيزات المائية	32 500 134 590 25 580	
	المؤشر 2.1.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي (جهوي)	مليون م ³	16,5			
	المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون إعتبار الابار العشوائية (جهوي)	%	100	- تعبئة وحماية الموارد المائية	2 350	
		مليون م ³	2200,61			
الهدف 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريف	المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (جهوي)	%	96,2	- إحداث والتصريف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط اليفي - تحويل إعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه (فاعل العمومي) بعنوان إحداث والتصريف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريف	40 723 115 000	
الهدف 3.3: تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية	المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)	%	93	تعبئة وحماية الموارد المائية (برنامج الضخ) تعبئة وحماية الموارد المائية (الموارد المائية) تعبئة وحماية الموارد المائية (السدود) - صيانة التجهيزات المائية	10 300 1 627 145 800 1 850	
		مليون م ³	2410	- تحويل اعتمادات لفائدة وكالة التفتيق عن المياه (فاعل العمومي) بعنوان تعبئة وحماية الموارد المائية	1 870	
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط اليفي	المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط اليفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)	%	7			
المجموع العام						512 190

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يخصص هذا الجزء للتطرق إلى الفاعلين العموميين (يمكن أن يتم الاختصار على ذكر أهم الفاعلين المساهمين في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج) وبيان مدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة له بعنوان سنة 2024.

جدول عدد 2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	ب	و ع	النشاط	م.ت	قسم	فصل	فقرة	دفع 2023	دفع 2024	دفع 2025
المياه	3	1	7	1	3	31811	21	4 000	4 106,70	4 547
				1			24	1 500	1 540,01	1 705
				1			25	5 000	5 133,37	5 684
				1			26	5 000	5 133,37	5 684
				1			28	6 000	6 160,04	6 821
				1			29	7 000	7 186,72	7 958
				1			32	11 000	11 293,41	12 505
				1			33	2 000	2 053,35	2 274
				1			34	1 000	1 026,67	1 137
				1			35	3 500	3 593,36	3 979
				1			37	4 000	4 106,70	4 547
				2			24	2 000	2 053,35	2 274
				2			25	7 000	7 186,72	7 958
				2			28	30 000	30 800,22	34 105
				2			29	15 000	15 400,11	17 052
				2			33	3 000	3 080,02	3 410
				2			34	5 000	5 133,37	5 684
المجموع							112 000	114 987	127 324	

3 -الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة
نفقات التأجير	60,975	64,897	64,700	197	0%
نفقات التسيير	15,598	1,220	1,230	10	1%
نفقات التدخلات	170,021	153,724	259,183	105,459	69%
نفقات الاستثمار	297,122	345,447	397,449	52,002	15%
العمليات المالية	85,000				
المجموع	628,716	565,288	722,562	63,428	11%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية
للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات	ق م	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2022	2023	2024	2025	2026
نفقات التأجير	60,975	64,897	64,700	66,244	69,346
نفقات التسيير	15,598	1,220	1,230	1,259	1,318
نفقات التدخلات	170,021	153,724	259,183	265,368	277,793
نفقات الاستثمار	297,122	345,447	397,449	406,933	425,987
نفقات العمليات المالية	85,000	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	628,716	565,288	722,562	739,804	774,444
الموارد الذاتية للمؤسسات	12,531	9,417	8,864	10,976	12,284
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	641,247	574,705	731,426	750,780	786,728

ستشهد الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة تطورا مرتقبا نظرا لبلوغ العديد من المشاريع طاقة تنفيذه القصوى على غرار:

- مشاريع إنجاز سدود القلعة الكبرى والسعيدة
- مشروع تحويل مياه سدي السعيدة- بلي والقلعة الكبرى
- إنجاز سد ملاق العلوي
- إنجاز سد الدويميس
- رفع طاقة خزان سد بوهرتمة
- الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى لوادي مجردة D2
- مشاريع إنجاز سدود تاسة وخلاد والرغاي
- الحماية من الفيضانات بوادي مجردة للمناطق U1+M ، U2 و D1
- تحويل فائض المياه من الشمال إلى الوسط التونسي
- مشروع تكثيف المناطق السقوية الممول من طرف البنك العالمي.
- مشروع تثمين المناطق السقوية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية.
- مشروع تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي المرحلة الثانية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية.
- مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية الممول من طرف البنك الألماني
- مشروع الآبار العميقة العميقة الممول من طرف البنك الأوروبي

هذا بالإضافة إلى جملة من المشاريع التي تهتم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

البرنامج عدد 04: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية



رئيس البرنامج : السيد محمد نوفل بن حاحا	المدير العام للغابات	(بداية من أكتوبر 2023)
--	----------------------	------------------------

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء
الهدف 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد 16 مليون هك (جهوي)
	المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتمثلة في نسبة الغابات المهيأة وفي حالة استغلال) (جهوي)
	المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانيات) (مركزي)
	المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات (يقيس سرعة التدخل لتقليل معدل المساحة المحترقة) (جهوي)
الهدف 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالانجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة	المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الانجراف) (2001-2011) والمقدرة بـ 841 ألف هك (جهوي)
	المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها (جهوي)
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية	المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

الميزانية

375 442

(16.4% من ميزانية الوزارة)

نفقات التأجير:

224 606

نفقات التسيير:

1 141

نفقات التدخلات

2 775

نفقات الاستثمار

146 920

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

البرنامج 4:

24 برنامج فرعي جهوي :
الغابات وتهيئة الأراضي
الفلاحية

البرنامج الفرعي
المركزي 2.4 : تهيئة
وحماية الأراضي
الفلاحية

البرنامج الفرعي المركزي
1.4 : الغابات والمراعي

البرامج الفرعية

إ.ع للتهيئة والمحافظة على
الأراضي الفلاحية

إ.ع للغابات

الإدارات العامة

■ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية :
■ قسم التشجير وحماية الأراضي
■ دائرة الغابات
■ دائرة التربة
■ دائرة حماية المياه والتربة

■ وكالة المعدات لتسوية الأراضي
الفلاحية

■ وكالة استغلال الغابات

المؤسسات العمومية
ذات الصيغة الإدارية

■ ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي (فاعل عمومي)
■ الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل عمومي)

المؤسسات العمومية
ذات الصيغة غير الإدارية

تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية :

ترتكز سياسة التنمية في البلاد التونسية على الملائمة بين أسس التنمية المستدامة والمتمثلة في العناصر الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية بهدف توفير مكونات العيش السليم لكافة المتساكنين وتحسين مستوى العيش.

وتعتمد الرؤيا الاستراتيجية في جانب مهم على الفلاحة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي من القضاء على الفقر وتوفير الامن الغذائي.

ويساهم قطاع الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية عبر تأمين الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي بالتشجيع على العمل الزراعي وإقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة ومكافحة آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والآثار المدمرة كالفوضانات.

ويوفر القطاع في مجال الغابات عدة منتجات من أهمها الخشب والخفاف إلى جانب منتجات غابية ثانوية أخرى. ويوفر استغلالها سنويا مداخيل تقدر بمعدل 16.9 مليون دينار سنويا خلال الخمسة سنوات الأخيرة.. كما يساهم في حماية الحياة البرية وإعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية عبر التشجير ومكافحة حرائق الغابات من ناحية ومحاولة الحد من التصحر جنوب البلاد.

ويساهم قطاع الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية في الناتج المحلي الخام وتوفير حاجيات البلاد من منتجات فلاحية وحيوانية وخشب وحدات العلفية للقطيع.

الإطار العام للبرنامج

تحتل الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية حيث تضطلع بأدوار اقتصادية وبيئية هامة ويحتل مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية الوطنية من غطاء غابي حوالي 5.7 مليون هكتار موزعة على الغابات الطبيعية وسباسب الحلفاء والمراعي وأراضي فلاحية.. وبحكم الموقع الجغرافي لبلادنا الذي يجعلها تشهد باستمرار تغيرات مناخية متوسطة جافة وشبه جافة مما يؤثر سلبا على التربة والغابات والمراعي وكذلك الأراضي الفلاحية (ظاهرة الانجراف، التصحر، تدني الخصوبة) ويجعلها عرضة للتدهور.

في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث يتدخل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، الهدف الثاني عشر: الإنتاج والإستهلاك المستدام الهدف الثالث عشر: العمل المناخي، الهدف الخامس عشر: الحياة في البر)

المحاور الإستراتيجية

تعتبر رهانات الإستراتيجية للقطاع ذات أهمية نظرا لـ (أ) أهمية موارد القطاع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ (ب) امتداد القطاع في مختلف الميادين وسبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية (حماية الأراضي والموارد المائية، تربية الماشية، الصناعة، الطاقة والسياحة، إلخ)؛ (ج) دور القطاع في المنظومات البيئية العالمية (المساهمة في المحافظة على التنوع البيولوجي العالمي و الحد من التأثيرات المناخية)

تتمثل أهم المحاور الإستراتيجية لقطاع الغابات والمراعي وتهيئة الأراضي الفلاحية في:

- تحسين مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الترفيع في نسبة الغطاء للغابي،
- الحد من المساحات المهددة بالإنجراف وما يصاحبه من الحد من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.
- الحد من ضياع مياه السيالان وتعبئتها لفائدة عمليات الأحياء.

الأولويات

تتمثل أولويات البرنامج في :

- ملائمة الإطار المؤسسي والقانوني للقطاع وتدعيم قدراته
- المساهمة المثلّي للغابات والمراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- الإبقاء على المهام والخدمات البيئية للثروات الغابية والرعية وتنميتها
- تثبيت الغطاء الغابي والرعي والترفيع في نسبته.
- التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة (التصور الدراسة - التنفيذ).
- التنظيم المهني والاجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنمية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والإستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت
- تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية
- تكثيف عمليات إستغلال المياه المجمّعة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للإستغلال الفلاحي

- مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة
- التنظيم ضمن هياكل مهنية ومجمعات مستغلين في إطار مجامع تنمية فلاحية.
- إعتداد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والإبتعاد عن التدخلات المتشعبة
- إنجاز ثلاث مخططات في كل ولاية للتهيئة والتنمية المندمجة الترابية في ظل إعداد الإستراتيجية الوطنية الجديدة للمحافظة على المياه والتربة

ولتحقيق ذلك تتولى هياكل البرنامج إعداد مشاريع تمويلية معتمدة على مختلف آليات التمويل سواء عبر مشاريع التعاون الثنائي مع عدة دول شقيقة وصديقة في مجال النهوض بالقطاع الغابي والرعي،الاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية ،البنك العالمي للتنمية،الوكالة الألمانية للتعاون الدولي،منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، الزطالة الفرنسية للتنمية وغيرها من المنظمات.

2.1 الهياكل المتدخلة في البرنامج :

تم تقسيم برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية حسب طبيعة النشاط إلى 2 برامج فرعية مركزية و 24 برنامج فرعي جهوي موزعين كالآتي :

- البرنامج الفرعي المركزي 1.4: الغابات والمراعي

- البرنامج الفرعي المركزي 2.4: تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية.
- 24 برنامج فرعي جهوي : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية (بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية).
- 2 فاعلين عموميين : ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والوكالة العقارية الفلاحية.

البرنامج الفرعي المركزي 1.4: الغابات والمراعي

تمثل الغابات والمراعي ثروة طبيعية ذات مصلحة وطنية كبرى لدورها الهام في تنمية اقتصاد البلاد بما توفره من منتجات خشبية وغير خشبية قابلة للتحويل ومواطن شغل وعائدات من العملة الصعبة بالإضافة إلى دورها في إقرار التوازن البيئي والبيولوجي والحد من تأثيرات تغير المناخ ومقاومة التصحر والمحافظة على المياه والأحياء البرية. كما يوقّر القطاع الغابي والرعي خدمات اجتماعية متعددة لقرابة 800 ألف إلى مليون ساكن تونسي أي ما يقارب 8% من سكان البلاد الذين يعيشون ضمن الفضاء الغابي وجواره ويرتكز دخلهم في جزء هام على الموارد الغابية.

وتغطي الغابات والمراعي الطبيعية ثلث المساحة الجمالية للبلاد تقريبا وتمتد على مساحة تقدر بحوالي 5.7 مليون هكتار منها 1.3 مليون هكتار غابات وأحراج وقرابة 4.4 مليون هكتار من المراعي الطبيعية. تتمثل أهم مكونات البرنامج الفرعي الغابات والمراعي في ما يلي:

- تطبيق أحكام مجلة الغابات
- إعداد الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النباتات والحيوانات البرية وحماية الطبيعة وإدخالها حيز التطبيق.
- ضمان التصرف في ملك الدولة الغابي وفي الأملاك الخاضعة لنظام الغابات موضوع عقود التشجير وأشغال تثبيت الرمال والمحافظة عليها وحمايتها.
- المساهمة في تطوير الصيد لأغراض سياحية.
- إحداث وتهيئة حدائق وطنية ومحميات طبيعية وذلك لأهداف علمية وثقافية وترفيهية وسياحية.
- إعداد مخططات تهيئة الغابات وإدخالها حيز التطبيق.
- القيام ببرمجة استغلال الموارد الغابية وضمان متابعتها.
- إعداد الدراسات الخاصة بتهيئة المراعي الكائنة بالأراضي الاشتراكية والدولية والمساهمة في إدخالها حيز التطبيق.

- برمجة مشاريع خاصة بإحداث المدخرات العلفية وتحسين المراعي مع ضمان المتابعة.

- إعداد مخططات تهيئة منابت الحلفاء ومراقبتها
- استنباط الطرق الكفيلة بمقاومة التصحر وإدخالها حيز التطبيق.

البرنامج الفرعي المركزي 2.4: تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية

تتمثل أهم مكونات البرنامج الفرعي تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية في ما يلي:

- إعداد الخطط والتوجهات للمحافظة على الموارد الطبيعية من تربة ومياه ونبات وأراضي فلاحية.
- مراقبة تطور الأراضي تحت مختلف نظم الاستغلال.
- تقييم موارد التربة وصلاحياتها والقيام ببحوث في علم التربة.

- حماية الأراضي الفلاحية والمساهمة في تحديد مخططات التهيئة والتنمية الفلاحية المندمجة PADITS.

24 برنامج فرعي جهوي: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية (بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية)
الفاعلين العموميين:

- ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي

- الوكالة العقارية الفلاحية

1- أهداف و مؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

1-2 - تقديم الأهداف ومؤشرات أداء البرنامج:

بناء على التوجه الجديد للعمل بالتنزيل العملي لإطار أداء البرنامج ، تم تحديد 2 أهداف استراتيجية يقع قيسهما بمؤشرات قيس أدء وعددهم بـ 6 مؤشرات قيس أدء.

تتمثل الأهداف الاستراتيجية الخاصة ببرنامج الغابات و تهيئة الاراضي الفلاحية كالآتي :

الهدف الإستراتيجي 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الإستراتيجي 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف واحكام التصرف في موارد التربة.

بالاضافة الى ذلك، فقد تم خلال سنة 2019 ، إدراج هدف فيه مقارنة تراعي المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وجميع فئات المجتمع وهو : دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية.

الهدف الإستراتيجي 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

■ تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف أساسا في تطوير الوظائف والخدمات للقطاع الغابي والرعوي عبر حماية الغابات من الآفات والحرائق وكذلك تنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية والتصرف في المحميات الطبيعية وحسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتأمينها وتشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي وذلك عبر اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

■ المؤشرات:

✓ **المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي:** يتمثل في احتساب نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد.

مبررات اعتماد المؤشر:

✓ تحسين وترفيه الكساء الغابي والرعوي بواسطة التشجير وتحسين المراعي وهو مايساهم في حماية النظم الإيكولوجية على مستوى الأحواض المائية أو الفضاءات الطبيعية ومواطن السباسب شبه الصحراوية ومقاومة التصحر.

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
8,61	8,58	8,55	8,52	8,49	%	المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد 16 مليون هك.

يتمثل النسق السنوي من التشجير الغابي والرعي في إنجاز قرابة خمسة آلاف هكتار وذلك بتظافر جهود مختلف المتدخلين في البرنامج (الإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي) وكذلك ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى. وتجدر الإشارة إلى أنه تمت المحافظة على النسق أي بزيادة سنوية بـ 0.03% حيث أنه تم تحقيق نسبة إنجاز تساوي 100% لسنة 2022. وهو ما سيمكننا من بلوغ القيمة المستهدفة لنسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد لسنة 2026 والمقدرة بـ 8.61%.

✓ **المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة:** نسبة الغابات التي تعتمد على مثال تهيئة ساري المفعول مقارنة بالمساحة الجمالية للغابات القابلة للتهيئة.

مبررات اعتماد المؤشر:

✓ تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والجبلية (إنتاج وحماية وترفيه) قصد ضمان ديمومتها مع مراعاة دورها البيئي.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
				2022	2024	2025
المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتمتلة في نسبة الغابات المهيأة و في حالة استغلال)	%	23,9	18,66	21,7	23,1	25,9

بلغت مساحة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول لسنة 2022 قرابة 117000 هك أي بنسبة 23.9% من المساحة الجمالية للغابات القابلة للتهيئة والمقدرة بـ 498 ألف هكتار. ورغم إعادة الاعتمادات المخصصة للغرض من الميزانية المركزية المعتمدة على البرنامج الوطني بداية من سنة 2023 فإن نسبة الغابات المهيأة ستتقلص نظرا لانقضاء آجال أمثلة التهيئة للغابات المهيأة وفي حالة استغلال حيث ستصبح الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول على التوالي لسنوات 2023 قرابة 92900 هك أي بنسبة 18,66%. ونظرا لعدم التمكن من القيام بالبرنامج الذي كان من المؤمل انجازه في إطار اتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة لإنجاز دراسات أمثلة تهيئة الغابية على مساحة 146000 هك، وستقتصر البرمجة أساسا على البرنامج الوطني، حيث تم إنجاز دراسات أمثلة تهيئة الغابية سيضمحل مساحة 15000 هك سنة 2024 وهو ما سيمكننا من بلوغ مساحة 107902 هك ومساحة 7000 هك سنة 2025 وكذلك 7000 هك سنة 2026 وبالتالي لتصبح القيمة المستهدفة لسنة 2026 بـ 25.9%.

✓ **المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي:** يتمثل في نسبة استغلال المنتوج الغابي (الخشب) مقارنة بالإمكانات المتاحة.

مبررات اعتماد المؤشر:

✓ تهيئة المنتوجات الغابية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
				2022	2024	2025
المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانات)	%	97,6	85	85	85	85

خلال سنة 2022 بلغت نسبة استغلال المنتوج الغابي (الخشب) مقارنة بالإمكانات المتاحة وهي الكميات المعروضة للبيع سنويا 97.6% بالمقارنة بالتقديرات والتي تساوي 85% وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 115%. ويعتبر النسق ملائم لبلوغ القيمة المستهدفة والمقدرة بـ 85% سنة 2026.

✓ **المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات:** يتمثل في سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة.

ميررات اعتماد المؤشر:

✓ مؤشر قابل للقياس مع إمكانية الحصول على المعطيات وتحليلها وهو يهدف إلى المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية.

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
3	3	3	3	15,3	هك	المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات (يقيس سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة) (جهوي)

خلال سنة 2022 بلغت المساحة للحريق الواحد 15,3 هك.

ارتضى رئيس البرنامج القيام بتحليل الانجاز كالاتي حيث يتم احتساب نسبة بلوغ القيمة المستهدفة للسنة (3 هك) مقارنة المساحة المحترقة المسجلة للحريق الواحد (15.3 هك) وبالتالي يكون المؤشر كالاتي 15.3/3 وبذلك نكون لم نحقق سوى 23% من القيمة المستهدفة للسنة.

الهدف الإستراتيجي 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف وإحكام التصرف في موارد التربة: تقديم الهدف:

يتمثل الهدف في الحد من المساحات المهددة بالإنجراف وما يصاحبه من الحد من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى إحكام التصرف في موارد التربة وذلك بمراقبة وتقييم المناطق السقوية.

المؤشرات:

✓ **المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها وصيانتها:** يتمثل المؤشر في نسبة الأراضي التي وقعت فيها صيانة وتدعيم وتثبيت أشغال المحافظة على المياه والتربة من جملة الأراضي التي وقع التدخل فيها بأشغال المحافظة على المياه والتربة خلال العشرية الثانية (2001-2011) والمقدرة بـ 641 ألف هكتار، وذلك باعتبار أن أشغال المحافظة على المياه والتربة المنجزة خلال الخطة العشرية الأولى قد وقع تدعيمها خلال العشرية الثانية..

ميررات اعتماد المؤشر:

✓ يحدد مؤشر قياس الأداء مدى التقدم في تنفيذ الهدف الإستراتيجي.

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
82.49	78.05	72.30	66.85	60.57	%	*المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي وقع تدعيمها وصيانتها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف- 2001-2011 والمقدرة بـ 641 ألف هك).

*تخص نسب المؤشر (الانجازات والتقديرات خلال الفترة 2022-2026) اشغال البرنامج الوطني للمحافظة على المياه والترية.

بلغت نسبة الأراضي التي وقع تدعيمها وصيانتها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الانجراف خلال الفترة 2001-2011) خلال سنة 2022، 60.57%. وحيث أنه قد تم تحقيق نسبة إنجاز تساوي 98.5 % بالمقارنة مع التقديرات، فإنه يعتبر النسق مشجعا لبلوغ القيمة المستهدفة والمقدرة بـ 82.49 سنة 2026.

✓ **المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها:** يتمثل المؤشر في نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها من جملة المناطق السقوية العمومية والخاصة من حيث التملح والتغلق.

مبشرات اعتماد المؤشر:

✓ يحدد مؤشر قياس الأداء مدى التقدم في تنفيذ الهدف الإستراتيجي.

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
38	23.3	20.7 1	18.7	14.7	%	المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها.

بلغت نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها خلال سنة 2022، 14.7%، وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 105% بالمقارنة مع التقديرات. كما تجدر الإشارة الى النسق الذي يعتبر مشجعا نسبيا لبلوغ القيمة المستهدفة لسنة 23.3%. لكن تبقى نسبة المؤشر منخفضة، لوجود عامل يستوجب الأخذ بعين الاعتبار به، وهو عدم توفر بصفة مرضية للموارد المادية والبشرية، وإتلاف وغياب شبكة قياس الملوحة والتغلق بالمناطق السقوية، وذلك بولايات باجة، زغوان، جندوبة، الكاف والمنستير.

الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية

تقديم الهدف:

يرمي هذا الهدف إلى مزيد تشريك متساكني الغابات وبصفة فعالة في عمليات استغلال المنتجات الغابية مقابل إسداء خدمات تدرج ضمن المحافظة على المنظومات الغابية.

✓ **المؤشر:** نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي : يتمثل في قياس مدى التشريك الفعلي للمرأة بمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي وذلك عبر تمكنها من تقلص مناصب محورية كرئيس أو كاتب عام أو أمين مال مجمع.

مبشرات اعتماد المؤشر:

✓ مؤشر مباشر وقابل للقياس مع إمكانية الحصول على المعطيات وتحليلها.

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
52	50	49	48	46	%	المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

بلغت نسبة المؤشر خلال سنة 2022، 46 وبذلك تكون نسبة انجاز المؤشر 92% بالمقارنة مع التقديرات. ويعتبر النسق ملائم لبلوغ القيمة المستهدفة والمقدرة بـ 52% سنة 2026. يتم التدخل للحث والإحاطة بالمرأة المنخرطة صلب مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي لترشح لمجالس إدارة هذه المجامع والاضطلاع بمهام أساسية مثل رئيس أو كاتب عام أو أمين مال وذلك عبر مختلف المشاريع.

2-2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 01 الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد 16 مليون هك	8,55	التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعية والتنوع البيولوجي.		مجلة الغابات الخطة العشرية للتنمية والتصرف المستديم للغابات والمراعي 2015-2024 الخطة الوطنية للمحافظة على الثروة الحيوانية البرية.
	المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (التمثلة في نسبة الغابات المهيأة وفي حالة استغلال)	47,96			الاتفاقيات الدولية حول (التغيرات المناخية، التجارة الدولية بأنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض، رمسار، المحافظة على الحيوانات المهاجرة).
	المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتج الغابي (نسبة الببوعات واستغلال المنتج الغابي مقارنة بالإمكانات)	85			اتفاقية شراكة مع منظمات وطنية ودولية (المجلس الأعلى للبحوث العلمية باسبانيا حول دراسة الظاهر الجبلي و الأرو المغاربي، المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفيّة والمياه والغابات ومعهد الغابات والمراعي بطبرقة).
	المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات (يقيس سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة)	3			الاتفاقية الدولية للمحافظة على الحيوانات المهاجرة.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة	المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف 2001-2011 والمقدرة بـ 641 ألف هكتار)	72,30	المحافظة على المياه والتربة	21371	قانون حماية الأراضي الفلاحية إستراتيجية التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية في أفق 2050
	المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها	20,71			
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية	المؤشر : نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي	30			

جدول عدد 2 : مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (بالألف دينار)
ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي	الهدف 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	الإحاطة وتأطير مجامع ولجان التنمية دعم الفلاحة الجبلية دعم المحافظة وتنمية الموارد الطبيعية تحسين البنية الأساسية	1500
الوكالة العقارية الفلاحية	الهدف 2.4: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة	تنفيذ مشاريع التنظيم والتهيئة العقارية. مراقبة العمليات العقارية بمناطق التدخل. تصفية الأوضاع العقارية.	1200

تدخلات ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي

- إن الأولوية تتجه نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بالمناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي، مع ضمان المحافظة والتصرف المستدام للموارد الطبيعية وذلك عبر:
- تدعيم القدرات المؤسساتية للهياكل القاعدية والشركاء والديوان
 - تنويع وتحسين مردودية الأنشطة الفلاحية المنتجة والأنشطة المدرة للدخل خارج المستغلة
 - الترفيع من نسبة الغطاء النباتي والغابي وضمان التصرف المستدام في الموارد الطبيعية
 - تحسين البنية الأساسية.

تدخلات الوكالة العقارية الفلاحية

- تساهم الوكالة في تحقيق اهداف البرنامج عدد 04 باعتبار دورها الأساسي في حماية الأراضي الفلاحية من التشتت والتجزئة. وتتمثل أهم الأولويات والأهداف للوكالة في:
- "حماية الأراضي الفلاحية الكائنة بمناطق تدخلها من التشتت والتجزئة" من خلال مشاريع التنظيم والتهيئة العقارية ومراقبة العمليات العقارية بمناطق التدخل حيث تقوم الوكالة في مناطق تدخلها (سقوية، عمومية، سقوية خاصة، بعليّة، مناطق مجردة) بإحداث مستغلات تتميز بأشكال منتظمة وحدود واضحة، ذات مسالك فلاحية تمكن من الرى والاستغلال الأمثل وذلك من خلال إعداد مشاريع تحظى بقبول الفلاحين وتأخذ في الإعتبار حفظ حقوق المالكين، تصادق عليها سلطة الإشراف.
- ومنذ تاريخ إحداث منطقة التدخل تتولى الوكالة مراقبة العمليات العقارية عليها والتشجيع على توسيع المستغلات للاستغلال الأمثل وتحسين المردودية وتخفيف العبء على الفلاح من جهة، ودفع الاستثمار الفلاحي من جهة أخرى.
- إنجاز أعمال الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية والاجتماعية المعمقة وكل الأعمال الميدانية المستوحبة
- الإطلاع على الرسوم العقارية وأمثلة ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
- اعداد ملفات إحداث مناطق التدخل وعرضها على اللجنة الوطنية الاستشارية
- تكثيف الأيام التحسيسية الموجهة للفلاحين
- إعداد المشاريع وإشهارها
- دراسة المشاريع من الناحية الفنية والقانونية
- إعداد ملفات المصادقة على المشاريع وإحالتها إلى سلطة الإشراف
- إعداد قاعدة بيانات تتضمن كل المعطيات الخاصة بجميع مناطق تدخل الوكالة في مختلف مراحلها تحين باستمرار.
- العمل على التقليص في الزمنية التي تستغرقها عملية الدراسة والرد على مطالب الترخيص لإتمام العمليات العقارية في انتظار إرساء اللامركزية في معالحتها لمزيد من الفاعلية.

تدخلات وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية

- إن الأولوية تتجه نحو تعزيز أسطولها بداية من سنة 2014 وذلك لإنقاذ المؤسسة وبالتالي ديمومتها للمساهمة في التنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتنشغيل وبالتالي مواصلة القيام بالدور الذي أحدثت من أجله حيث أنها تعيل ما لا يقل عن 130 عائلة وتساهم في انجاز جزءا من الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على المياه والتربة إضافة إلى مساهمتها الفعالة والضرورية لمجابهة الكوارث (فيضانات، حرائق ، ثلوج ..).

2- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
اعتمادات الدفع

الوحدة ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة
نفقات التأجير	204,491	223,344	224,606	1,262	1%
نفقات التسيير	860	1,095	1,141	46	4%
نفقات التدخلات	2,802	3,240	2,775	465	14%-
نفقات الاستثمار	145,517	143,619	146,920	3,301	2%
المجموع	353,670	371,298	375,442	4,144	1%

جدول عدد 04:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	204,491	223,344	224,606	229,966	240,733
نفقات التسيير	860	1,095	1,141	1,168	1,223
نفقات التدخلات	2,802	3,240	2,775	2,841	2,974
نفقات الإستثمار	145,517	143,619	146,920	150,426	157,469
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	353,670	371,298	375,442	384,401	402,400
الموارد الذاتية للمؤسسات	12,240	10,480	10,920	12,215	13,670
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	365,910	381,778	386,362	396,616	416,070

ضبطت ميزانية البرنامج عدد 04: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية دفعا لسنة 2024 دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات في حدود **375442 ألف دينار** مقابل 371298 ألف دينار سنة 2023 بنسبة تطور 1%.

أما مجموع ميزانية البرنامج عدد 04: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية دفعا لسنة 2024 باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات فيكون في حدود **387170 ألف دينار** مقابل 381778 ألف دينار سنة 2023 بنسبة تطور 1.4%.

وتقدر الموارد الذاتية للمؤسسات المزمع تحقيقها سنة 2024 في حدود **11728 ألف دينار**.

❖ نفقات التأجير:

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا على موارد الدولة للبرنامج عدد 04: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية لسنة 2024 في حدود **224606 ألف دينار** مقابل **223344 ألف دينار** سنة 2023 بنسبة تطور 2.4%.

❖ نفقات التسيير:

ضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعا على موارد الدولة للبرنامج الفرعي: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية لسنة 2024 في حدود **1141 ألف دينار** مقابل **1095 ألف دينار** سنة 2023 بنسبة تطور 4%.

❖ نفقات التدخلات:

ضبطت نفقات التدخلات تعهدا ودفعا على موارد الدولة للبرنامج عدد 04: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية لسنة 2024 في حدود **2775 ألف دينار** مقابل 3240 ألف دينار سنة 2023 بنسبة نقص 14%.

وتتوزع نفقات التدخلات لسنة 2024 حسب مصادر التمويل كالآتي:

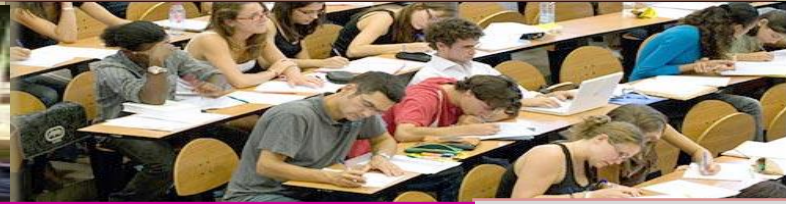
نفقات التدخلات لسنة 2024 تعهدا ودفعا على الموارد العامة للميزانية: **2775 ألف دينار** في حين ليس هناك برمجة لنفقات التدخلات لسنة 2024 تعهدا ودفعا على موارد القروض الخارجية الموظفة.

❖ نفقات الاستثمار:

ضبطت نفقات الاستثمار دفعا على موارد الدولة لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية لسنة 2024 في حدود **146920 أ د** دفعا مقابل **143619 أ د** دفعا سنة 2023 بنسبة تطور 2%.

المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

البرنامج عدد 05: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي



(بداية من جويلية
2023)

رئيس برنامج القيادة
والمساندة

رئيس البرنامج بالنيابة:
السيد محمد الفاضل بن
اسماعيل

الميزانية:

اعتمادات الدفع

(ألف دينار)

232 839

(10.2% من ميزانية
الوزارة)

نفقات التأجير:

191 736

نفقات التسيير:

12 770

نفقات التدخلات

15 803

نفقات الاستثمار

12 530

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الاستراتيجية

1.1.5: تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي (مركزي)

المؤشر 2.1.5: نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل
بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية (مركزي)

1.2.5: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين 1، 2 /
العدد الجملي للمكونين (مركزي)

2.2.5: نسبة تبني تقنيات الإنتاج (جهوي)

1.5: تحسين جودة التكوين والبحث
والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع
الفلاحة والصيد البحري

2.5: تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين
في قطاع الفلاحة والصيد البحري

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي



1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية:

يعمل البرنامج الخامس: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي " على تطوير المعرفة والتجديد لمعاضدة مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في رفع تحديات تنمية القطاع الفلاحي على المدى المتوسط والتي تتمثل أساسا في:

1. تحسين حوكمة منظومة البحث والتعليم والتكوين والإرشاد من خلال تشريك مختلف الفاعلين في ضبط الحاجيات وحسن توظيف الموارد وتطوير طرق العمل
2. تطوير المعرفة والتجديد للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج والإنتاجية وخلق القيمة المضافة وخلق فرص للاستثمار في التجديد الفلاحي ونقل التكنولوجيا
3. تحسين جودة التعليم الفلاحي
4. تطوير منظومة التكوين والإرشاد
5. تأهيل مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري
6. تثمين نتائج البحوث لإعداد مراجع فنية محلية

وذلك بتحسين جودة التكوين وتطوير آليات التقييم الذاتي في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي وملائمة برامج التكوين مع متطلبات سوق الشغل بتطوير مراجع المهن والكفاءات في التكوين الهندسي

وتطوير البحث العلمي الفلاحي بما يكفل النجاعة التي تقتضيها الفلاحة العصرية وذلك بوضع خطة لتنمية قطاع البحث الفلاحي تضمنت بالخصوص تدعيم الهيكلة في اتجاه التقريب بين المستويين النظري والتطبيقي الميداني لتيسير انتفاع الفلاح بنتائج البحث.

أما في ما يخص الإرشاد الفلاحي فقد واصلت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي تنفيذ برامجها لتأمين وتنسيق الأنشطة الإرشادية وتأطير الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي مع دعم وتوسيع تجربة تكليف المستشارين الفلاحين للإحاطة بالمنتجين.

كما تمّ العمل على تشريك الفلاح والهيكل المهنية في ضبط حاجياتهم من الإرشاد الفلاحي ودعم الإرشاد الميداني بتقريب المعلومة من المرشد وتحسين وسائل عمله وتعزيز علاقته بالبحث العلمي.

◀ الإصلاحات والتوجهات الإستراتيجية:

تحسين الحوكمة

تحسين جودة التعليم العالي الفلاحي وملائمته مع متطلبات سوق الشغل.

دعم البحث المؤثر (Recherche à impact) لرفع التحديات الحالية للقطاع الفلاحي

الاستثمار والتجديد الفلاحي وتنشيط نتائج البحث ونقل التكنولوجيا

◀ المحاور الإستراتيجية:

- النهوض بالتعليم العالي والبحث الفلاحي في إطار السياسة العامة للدولة في هذا المجال

- إعداد ورصد وتقييم برامج الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي

◀ الأولويات:

تتمثل أولويات البرنامج الخامس "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" فيما يلي:

- دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخريجين.

- منظومة بحث وابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة ودعم شبكة "أقرينات" والإعلام العلمي.

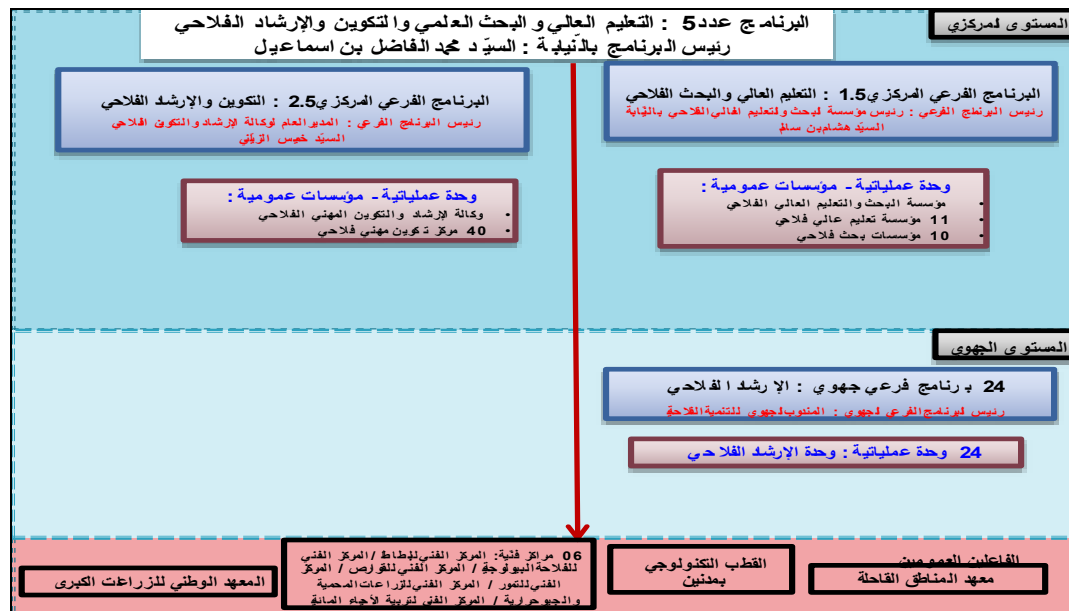
- تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.

- تنمية مؤهلات المنتجين.

2.1 تقديم خارطة البرنامج:

تم تقسيم برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي حسب طبيعة النشاط إلى:

- برنامجين فرعيين على المستوى المركزي و24 برنامج فرعي جهوي و09 فاعلين عموميين و06 مراكز فنية.



الهيكل المتدخل في البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي



2- أهداف ومؤشرات الأداء:

2-1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1-5: تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة

والصيد البحري

تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في متابعة تأطير الطلبة وتعزيز إقبالهم على مؤسسات التعليم العالي الفلاحي ومتابعة منشورات ونشاطات المدرسين الباحثين المنتمين لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي في البرامج البحثية المعروضة على النطاق الإقليمي أو الدولي. كما يساهم هذا الهدف في متابعة نتائج ومخرجات الأنشطة البحثية المنجزة في مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال تميمها ووضعها على ذمة المهنة للاستغلال.

✓ التعليم العالي الفلاحي:

❖ **تقديم الهدف:** تحسين تشغيلية وتنافسية خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلاحي
 ✓ المؤشر 1.1.5: تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي (حسب كل مؤسسة تعليم عالي فلاحية):
 يبرز عدد الطلبة لكل مدرس جامعي قار حسب كل مؤسسة تعليم عالي فلاحية.

يساهم هذا المؤشر مباشرة وبصفة فعالة في متابعة وتفسير المعطيات الحقيقية والواقعية في علاقة بتأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي حسب كل مؤسسة. حيث أنه لم يكن بالإمكان سابقا تحليل المعطيات بصفة دقيقة نظرا لوجود تباين واضح في المعطيات المعتمدة حسب كل مؤسسة.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.5

تقديرات			إنجازات		وحدة المؤشر	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023	2022		تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي حسب كل مؤسسة تعليم عالي فلاحية
4.22/1	3.85/1	3.51/1	3.19/1	3.52/1	مدرس لكل عدد من الطلبة	المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس
11.17/1	11.17/1	11.17/1	11.72/1	13.6/1		المدرسة العليا للفلاحة بالمقرن
5.61/1	5.61/1	5.4/1	4.79/1	6.94/1		المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم
10.56/1	10/1	9.5/1	8.50/1	9.24/1		المدرسة العليا للصناعات الغذائية بتونس
7.5/1	7.5/1	7.5/1	6.92/1	6.77/1		المدرسة العليا لمهندسين بمجاز الباب
13.5/1	12.71/1	12/1	9.32/1	9.86/1		المدرسة العليا للفلاحة بالكاف
11.25/1	10.59/1	10/1	9.5/1	8/1		المدرسة العليا للفلاحة بماطر
10.96/1	10.56/1	10.56/1	12.81/1	10.21		المعهد العالي للدراسات التحضيرية في البيولوجيا والجيولوجيا بسكرة
5.42/1	5.42/1	5.42/1	3.86/1	4.57/1		معهد الغابات والمراعي بطبرقة
6.42/1	6.42/1	6.42/1	6.17/1	8/1		المعهد العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت

تحليل وتوضيح إنجازات وتقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بالنسبة للنتائج المحققة لعام 2023 نلاحظ تباين في الانجازات الخاصة بمؤشر تأطير الطلبة حسب مؤسسات التعليم العالي الفلاحي.

هذا التباين يرجع أساسا إلى الانخفاض المتواصل لعدد الطلبة خلال السنوات الأخيرة وتقلص عدد المدرسين نظرا لقلّة الانتدابات وارتفاع عدد المحالين على التقاعد.

✓ البحث العلمي الفلاحي:

تقديم: إرساء منظومة بحث وابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة

- **المؤشر 2.1.5: نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية:**

إن هذا المؤشر عبارة عن إحصائيات يمكن استخدامها في أغراض المقارنة فهو يزود القائمين على منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي بأجوبة على الأسئلة ذات العلاقة بمردودية البحث العلمي الفلاحي حيث يسمح بالقيام بمقارنات عبر السنين بين المدرسين الباحثين بمختلف رتبهم أو بين مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي أو بين المستويات الوطنية ونظيراتها الإقليمية أو الدولية وذلك بعلاقة مباشرة مع التوجهات العامة والأهداف في قطاع البحث العلمي. يمكن هذا المؤشر من متابعة منشورات المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي ويخلق ديناميكية تنافسية بين الباحثين المدرسين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
65	64	63	62	60	%	نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية (مركزي)

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 2.1.5

الهدف 2.5: تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري

❖ **تقديم الهدف:** تنمية مؤهلات المنتج وتحسين قدرتهم على التجديد

✓ التكوين الفلاحي:

✓ **المؤشر 1.2.5: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين (مركزي)**

- تشمين التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.

- المساعدة على إدماج خريجي مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.

❖ **مبررات اعتماد المؤشر:** تم اعتماد المؤشرات لـ:

- متابعة عملية تأهيل مراكز التكوين
- الرفع من نسبة تأطير مراكز التكوين.

إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.5

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	الهدف مؤشرات قياس أداء
2026	2025	2024		2022		
89	88	87	84	81	%	المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ العدد الجملي للمكونين(مركزي)

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

شهد هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا خلال الثلاث سنوات وذلك نظرا لترقية عدد هام من المكونين إلى الرتبة الفرعية أ1 و أ2 وخروج عدد هام جدا من المكونين من الرتبة الفرعية الأدنى على النّقاع، وهو ما يفسر الارتفاع الملحوظ لهذا المؤشر من سنة إلى أخرى.

✓ الإرشاد الفلاحي:

✓ المؤشر 2.2.5: نسبة تبني تقنيات الإنتاج (جهوي): عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج/عدد الفلاحين المؤطرين

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.5

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
65,0	64,7	63,0	59,3	56,1	%	نسبة تبني تقنيات الإنتاج : عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج/ عدد الفلاحين المؤطرين(جهوي)

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

-بلغت نسبة تبني تقنيات الإنتاج لسنة 2021 من قبل الفلاحين المؤطرين 55,8% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ96.5%.

-تمثل هذه النسبة المعدل السنوي لهذا المؤشر الذي يختلف حسب الولايات والمحاور التي تم التطرق إليها من طرف المرشدين من خلال تنفيذ البرنامج الإرشادي السنوي لفائدة الفلاحين

الذين تم تصنيفهم ضمن مجموعات مستهدفة (أيام إعلامية وحصص تطبيقية وزيارات منظمة وقطع مشاهدة ومدارس حقلية..).

- وقد سجل هذا التحسن نظرا لتكثيف النشاطات الجماعية، بالإضافة إلى الرفع النسبي للحجر الصحي الذي فرض إبان جائحة الكورونا/كوفيد 19.

- علماً وأن نسبة الإحاطة بالفلاحين لسنة 2021 قد قدرت ب 23,6% وهي نسبة ضعيفة جدا وتعكس الصعوبات التي تشهدها منظومة الإرشاد الفلاحي الميداني من تقلص للموارد البشرية والمادية وخاصة الميزانية وعدم تفرغ للمرشدين وغياب حوكمة رشيدة للمنظومة.

- وفي إطار الرفع من مهارات الفلاحين وبالتالي تحسين إنتاجهم ومزيد دخلهم، تم إنجاز الأنشطة الجماعية والتدخلات الفردية من قبل جهاز الإرشاد الفلاحي إلا أن نسبة مشاركة الفلاحين في هذه التظاهرات تراجعت إلى 60% نظرا لعدة عوامل أهمها استثمار الفلاحين في قطاعات دون غيرها مما يقلل من حضورهم في الأنشطة الإرشادية الهادفة إلى تنويع الإنتاج ونقص في الموارد اللوجستية بالإضافة إلى تقلص رصيد الثقة بإطارات جهاز الإرشاد.

2.2 تقديم أنشطة البرنامج لسنة 2024:

لتحقيق أهداف البرنامج الخامس وبلوغ مؤشرات قياس الأداء المبرمجة لسنة 2024 تمت برمجة عديد الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بهذه المؤشرات أو الغير مباشرة التي تركز أساسا على تحسين ظروف العمل من حيث البنية التحتية وتأهيل البناءات وتوفير التجهيزات والتصرف الإداري.

وتتمحور جملة هذه الأنشطة المزمع إنجازها خلال سنة 2024 كالآتي:

جدول عدد 01

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات الأداء	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2024	دعائم الأنشطة
1.5: تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل	1.1.5 : تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي (حسب كل	8/1 مدرس لكل عدد من الطلبة	التعليم العالي الفلاحي مواصلة إصلاح برامج التعليم عبر إرساء منظومة التصرف في الجودة وملامنة البرامج مع متطلبات سوق الشغل وتطوير المناهج البيداغوجية والتكوين عن بعد في منظومة التعليم العالي الفلاحي ودعم	95000	- مراجع المهن و الكفاءات. - رزنامة برامج التكوين.

التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري	مؤسسة تعليم عالي فلاحى	كفاءات المدرسين الباحثين في البيداغوجيا الحديثة والتكوين عن بعد وذلك عبر: • اعداد مراجع المهن والكفاءات لمهنة مهندس فلاحى في كافة الاختصاصات • تنظيم دورات تكوينية لدعم كفاءات المدرسين الباحثين في البيداغوجيا وتكنولوجيات التعليم والتكوين عن بعد • متابعة العمل على تطوير آليات التحسين المستمر للجودة بمؤسسات التعليم العالي الفلاحى • تطوير المنصة المعلوماتية للتعليم العالي الفلاحى		- المنصة المعلوماتية التي تحتوي على قاعدة البيانات الخاصة بالتعليم العالي الفلاحى.
	المؤشر 2.1.5 نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية(مركز ي)	البحث الفلاحى - الإنطلاق في إنجاز 20 مشروع بحث جديد ذو تأثير على القطاع الفلاحى تساهم في إيجاد حلول علمية وعملية للإشكاليات الحالية التي تواجهها الفلحة التونسية. - مواصلة إنجاز مشاريع بحث تنموي بالجهات - الإنطلاق في إنجاز مشاريع لتنميين نتائج البحث المتوصل بها من طرف المدرسين الباحثين بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحى - المساهمة في تمويل مخبر البحث الدولي NAILA الذي تشارك فيه مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحى من خلال المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومعهد البحوث من أجل التنمية بفرنسا (IRD).	3030 2000 300 700 30	- جذاذات نضج نتائج البحث التي يتم إعدادها من طرف منسقي مشاريع البحث المنتهية لتحديد نتائج البحث القابلة للتنميين. - اتفاقيات إطارية مبرمة مع هياكل الإرشاد والتنمية ونقل التكنولوجيا لتنميين نتائج البحث. - شبكة داخلية محدثة لتنميين نتائج البحث. - عقود برامج مخابر البحث: ضرورة أن تكون متلائمة مع أولويات البحث الفلاحى في أفق 2030 التي تم تحديدها من طرف مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحى وذلك باعتماد مقارنة تشاركية مع كل الفاعلين من المهنة والتنمية والبحث. معايير تقييم ترقية المدرسين الباحثين: مراجعة المعايير في مختلف الرتب وذلك لحث المدرسين الباحثين للقيام بأبحاث علمية يتم نشرها في مجلات محكمة.
2.5: تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلحة والصيد البحري	1.2.5 المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين 1، 2/ العدد الجمالي للمكونين (مركزي)	التكوين المهني الفلاحى • العمل على تحسين البنية التحتية لمراكز التكوين في الفلحة والصيد البحري. • دعم القدرات البشرية عدديا وفي الاختصاص عبر آليات النقل والإلحاق، • إحداث منصة رقمية تعوض موقع واب الوكالة وتنوع خدماته لتغطي التسجيل والتكوين والإرشاد عن بعد، • مواصلة التأطير والإحاطة بالمرشدين الفلاحيين في جهاز الإرشاد والتكوين وذلك عبر الدورات التكوينية والأيام الإعلامية،	87%	تجهيز معاهد تعليم الصيد البحري. تهيئة مدارس ومراكز التكوين المهني للصيد البحري. -التكوين المهني الفلاحى. مركز التكوين المهني للصيد البحري بطريقة. تجهيز وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحى.

- دعائم إرشادية مكتوبة. - دعائم إرشادية سمعية بصرية منتجة من طرف وكالة الإرشاد و التكوين - منصة تشاركية. - موقع ويب الوكالة: (تحيين و تطوير موقع الويب إلى منصة إلكترونية و رقمنة إستعمال التكنولوجيا الحديثة).	الإرشاد الفلاحي - مواصلة إحكام تنسيق العمليات الإرشادية بين كافة المتدخلين في اتجاه توحيد الخطاب الإرشادي والتوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية - مواصلة اعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال لإسداء خدمات إرشادية عن بعد عبر المنصة التشاركية وخدمة الإرساليات القصيرة وإرسال البلاغات والإنذارات المبكرة لمجابهة الجوائح ونشر المعلومة بسرعة وعلى أوسع نطاق ممكن في ظل العدد المحدود للمرشدين - إعداد 25 يوم اعلامي لتأطير المرشدين و الفلاحين الرواد - استعمال خدمة الارساليات القصيرة 120 الف ارسالية قصيرة على الهاتف الجوال - تكوين المرشدين (5 دورات تكوينية خاصة بالإقتصاد في مياه الري وتثمين المياه الغير تقليدية والزيتين والانتاج الحيواني) - إعداد دعائم إرشادية خاصة بالتكوين والمؤسسات التكوينية - المشاركة في جلسات العمل لوضع استراتيجيات اتصال (الإقتصاد في الماء،...) - المواصلة في استعمال الإرساليات القصيرة ضمن برنامج التواصل وإيصال المعلومة - مواصلة تحيين محتوى المنصة الإلكترونية الخاصة بوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بصفة دورية - التنسيق مع مشروع FARMER لتطوير المنصة الإلكترونية الخاصة بالوكالة - مواصلة إعداد وتصميم محتوى 20 دعيمة إرشادية فنية. - الإحاطة بالفلاحين من خلال برمجة 3320 نشاط إرشادي جماعي على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لموسم تنقسم إلى 2174 يوم إعلامي، 797 حصة تطبيقية، 217 قطعة مثالية و132 زيارة منظمة. بالإضافة إلى 159742 نشاط إرشادي فردي لفائدة المنتجين.	63%	2.2.5: نسبة تبني تقنيات الإنتاج (جهوي)	
---	---	-------------------	--	--

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج: جدول عدد 2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة : ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 (إن وجدت)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
	- إنجاز بحوث علمية تستجيب للمواصفات والمعايير الدولية - التقريب بين المستويين النظري والتطبيقي - التحسين في نسبة تأطير الطلبة والرفع في المهارات و المؤهلات للإطارات الحثية	- 1.5 : تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري	معهد المناطق القاحلة

القطب التكنولوجي بالجنوب	- 2.5: تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري	- تنمية مؤهلات المنتجين وتحسين قدرتهم على التجديد - تأمين إرشاد وتأطير الفلاحين الاعتماد على طرق ومناهج إرشادية متنوعة وناجعة مثل المدارس الحقلية	
المعهد الوطني للزراعات الكبرى	تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي	النشاط الرئيسي عدد 3: تثمين البحث العلمي: - إنجاز البحوث التطبيقية حول تقنيات الإنتاج لتثمين نتائج البحث العلمي وملاءمتها لواقع القطاع (حبوب، بقول، زراعات صناعية، أعلاف) وذلك لضبط مراجع فنية واقتصادية تتماشى مع خصائص المناخ والتربة بكل جهة. - تبسيط ونقل التقنيات الحديثة عبر عدة برامج واليات تدخل من تأطير وتكوين وإحاطة بالفلاحين - تطوير عدة منظومات إعلامية على الهاتف الجوال والويب ونشر الإرساليات القصيرة لفائدة الفلاحين والفنيين لتقديم النصيحة الفنية في الإبان وإرساء فضاء للحوار ونقل سريع للمعلومة - إنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية حول تطور كلفة الإنتاج والنجاعة الاقتصادية للمنتوجات الفلاحية في القطاع وتقييم المردودية الاقتصادية للتقنيات الزراعية - إنجاز دراسة إستشرافية حول واقع وافاق الزراعات الكبرى في ظل التغيرات	كل موارد المعهد موارد ذاتية

3- الميزانية إطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026):

ضبطت النفقات المخصصة لبرنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي على موارد الدولة لسنة 2024 في حدود 828236 أ.د وهي موزعة بين نفقات التأجير 198 001 أ.د (83.61%) ونفقات التسيير 12 817 أ.د (5.41%) ونفقات التدخلات 14 910 أ.د (6.3%) ونفقات الاستثمار 11 100 أ.د (4.69%).

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة
نفقات التأجير	175,853	191,653	191,736	83	0%
نفقات التسيير	11,098	12,421	12,770	349	3%
نفقات التدخلات	12,320	14,523	15,803	1,280	9%
نفقات الاستثمار	9,708	10,814	12,530	1,716	16%
المجموع	208,979	229,411	232,839	3,428	1%

- بالنسبة للزيادة في التأجير، ترجع هذه الزيادة الطفيفة إلى تأجيل برنامج الترقّيات الداخليّة في مختلف أسلاك أعوان مؤسّسات البحث والتّعليم العالي الفلاحي بعنوان سنوات 2021، 2022 و 2023، إضافة إلى خروج عدد هام من الأعوان إلى التقاعد.
- فيما يخصّ نفقات التّسيير، ترجع الزيادة الطفيفة إلى مجابهة الزيادات المشطّة في الأسعار مع تطبيق مقتضيات منشور رئاسة الحكومة المتعلّقة بإعداد الميزانيّة لسنة 2024.
- أمّا بالنسبة لنفقات التّدخلات، فإنّها عرفت زيادة مقارنة بسنة 2023 وذلك لضمان قدرة المراكز الفنيّة على مجابهة نفقات التّصرّف، إلى جانب ارتفاع تكلفة الرّحلات الدّراسيّة التي تؤمّنها مؤسّسات التّعليم العالي الفلاحي لفائدة طلبتها والتي عرفت خلال السّنوات الأخيرة ارتفاعا هاما في تكلفتها.
- عرفت نفقات الاستثمار زيادة ملحوظة وذلك باعتبار إدراج مشروع جديد "التّحول الرّقمي" بمؤسّسة البحث والتّعليم العالي الفلاحي.

جدول عدد 04:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	175,853	191,653	191,736	196,311	205,503
نفقات التسيير	11,098	12,421	12,770	13,075	13,687
نفقات التدخلات	12,320	14,523	15,803	16,180	16,938
نفقات الاستثمار	9,708	10,814	12,530	12,829	13,430
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	208,979	229,411	232,839	238,395	249,557
الموارد الذاتية للمؤسسات	14,279	15,013	15,545	17,497	19,581
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	223,258	244,424	248,384	255,892	269,138

تمت برمجة النفقات متوسطة المدى للبرنامج الخامس المتعلق بالتعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي بهدف إتمام البرامج والمشاريع التي بصدد الانجاز والتركيز عند اقتراح المشاريع الجديدة من أجل بلوغ الأهداف المرسومة فان مشروع ميزانية البرنامج الخامس لسنة 2024 تركز على ضبط التقديرات الدنيا حسب مراحل الانجاز والتي تمتد على ثلاث سنوات ليتسنى الانطلاق في تنفيذها خلال سنة 2024 أو مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع التي تم الشروع في تنفيذها ويمكن حوصلة الاعتمادات المطلوبة في الأصناف التالية:

- اعتمادات تتعلق بطلب تمويل مشاريع التهيئات والأشغال الهندسية بهدف الاستجابة لمتطلبات الاعتماد سواء يتعلق الأمر بالمخابر أو بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم العالي من خلال توفير الفضاءات للطلبة والعناية بالمبنيات والمطاعم الجامعية وتأهيل البنايات ومطابقتها مع شروط الصحة والسلامة.
- اعتمادات تتعلق بالدراسات وذلك بهدف إعداد ملفات المشاريع المرتبطة بها والبحث عن مصادر تمويل في إطار ميزانية الدولة أو في إطار التعاون الدولي.
- اعتمادات تتعلق بالتجهيزات والمعدات للقيام بأنشطة البحث والتكوين في علاقة بالأهداف المرسومة أو بهدف استغلال الأملاك العقارية الموضوعة على ذمة المؤسسات لغايات البحث والتكوين بصفة أساسية وتدعيم مردوديتها المالية بصفة غير مباشرة وبالتالي الرفع من الموارد الذاتية للمؤسسات خلال السنوات القادمة.
- اعتمادات تتعلق بوسائل النقل وهي تهدف إلى تلافي النقص الحاصل في وسائل النقل من حافلات وشاحنات وسيارات مصلحة وتقدم الأسطول الحالي مما سينعكس ايجابيا على تنفيذ البرامج البحثية وييسر تنقل الباحثين بين المخابر ومحطات البحث داخل تراب الجمهورية ويساهم في تنفيذ برامج التكوين الميداني للطلبة خلال مراحل تكوينهم في إطار الزيارات الدراسية التي يقومون بها كجزء أساسي من التكوين.

المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2024

البرنامج عدد 09: القيادة والمساندة

بداية من جويلية
2023

المدير العام للمصالح
الإدارية والمالية

رئيس البرنامج :
السيد محمد الفاضل
بن اسماعيل

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الإستراتيجية

المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير (مركزي + جهوي)
المؤشر 2.1.9: نسبة سد الشغورات عن طريق الحراك الوظيفي (مركزي + جهوي)
المؤشر 3.1.9: نسبة تنفيذ برنامج التكوين (مركزي + جهوي)
المؤشر 1.2.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي + جهوي)
المؤشر 2.2.9: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل

الهدف 1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية

الهدف 2.9: حوكمة التصرف في الوسائل المادية

المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة

الهدف 3.9: ديمومة الميزانية

الميزانية:

اعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

246 694

(10.8% من ميزانية الوزارة)

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

القيادة والمساندة

البرنامج

24 برنامج فرعي
جهوي :
القيادة والمساندة

البرنامج الفرعي
المركزي 2.9 :
المساندة

البرنامج الفرعي
المركزي 1.9 :
القيادة

البرامج الفرعية

■ إ.ع للمصالح الإدارية والمالية
■ إ.ع للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والتوثيق
■ إ.ع للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية

■ الديوان/ الكتابة العامة
■ التفتشية العامة
■ وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
■ إ.ع للدراسات والتنمية الفلاحية
■ إ.ع للشؤون القانونية والعقارية

الإدارات العامة

* الديوان باستثناء مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية ومكتب التخطيط والتوازنات المالية

■ المرصد الوطني للفلاحة.

المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

■ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية:
■ القسم الإداري والمالي : (دائرة الأعوان / دائرة الشؤون المالية / دائرة المبيات والمعدات)
■ دائرة التمويل والتشجيعات
■ قسم الدراسات والتنمية الفلاحية

■ وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (فاعل عمومي)
■ المركز الوطني للدراسات الفلاحية (فاعل عمومي)

المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية

نفقات التأجير

141 061

نفقات التسيير

21 452

نفقات التدخلات

22 409

نفقات الاستثمار

246 694

1- تقديم البرنامج:

الاستراتيجية:

يحتل العمل الإداري صلب الهياكل الإدارية بوزارة الفلاحة مكانة هامة في بلورة التوجهات الاقتصادية للقطاع والمساهمة في تحقيق أهدافها بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية. فمصالح القيادة والمساندة تتدخل أفقياً من أجل تقديم الدعم المادي والإداري والفني للبرامج الأخرى والتنسيق بينها.

وفي هذا الصدد ولاستحثاث نسق نمو القطاع الفلاحي يجري العمل على تركيز هيكلية إدارية عصرية تتسم بدعم الموارد البشرية وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع حيث أصبح تدريجياً التصرف الفعال في الموارد البشرية جزءاً أساسياً من استراتيجية الوزارة لضمان تحقيق الاستدامة والنجاح في القطاع الفلاحي.

الإشكاليات:

يحتل قطاع الفلاحة مكانة متميزة ضمن استراتيجية التنمية الشاملة للبلاد، لما له من أهمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ولدوره الفعال في ترسيخ التنمية المتوازنة المستدامة ودعم التوجهات الوطنية، مما أوجب اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لمزيد دفع السياسات القطاعية الفلاحية خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات.

ونظراً لتجميد الانتدابات خلال السنوات الأخيرة وإحالة عدد من الموظفين والعملة على التقاعد والمغادرة الاختيارية أو عن طريق الإلحاق أو النقل، يواجه القطاع الفلاحي تحديات في توفير الكفاءات الضرورية لكل برنامج، وذلك بهدف مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع الفلاحي. يساهم برنامج القيادة والمساندة في توفير الكفاءات المناسبة لتحقيق أهداف البرامج وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح.

يساعد برنامج القيادة والمساندة في تطوير التصرف في الموارد البشرية من خلال متابعة المؤشرات وتوفير الآليات الضرورية لتعزيز مهارات الموظفين لمواجهة التحديات الحديثة في القطاع الفلاحي، وتطوير التقنيات الإدارية والمساعدة على تبادل المعلومات بين الإطارات داخل الإدارة وضمان مزيد توفير الوسائل المادية الكافية لتحقيق نجاعة المتابعة الميدانية.

المحاور الإستراتيجية:

تتدخل مصالح القيادة والمساندة أفقياً وتلعب دوراً تنسيقياً بين مختلف البرامج الأخرى وتعمل على توفير الدعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والمالية والمعدات وجعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة.

تتمثل المحاور الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة في:

- تركيز هيكلة عصرية،
- دعم وحسن توظيف الموارد البشرية،
- إدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة المتدخلين في القطاع.

الأولويات

تتمثل أولويات برنامج القيادة والمساندة في:

- تحسين نسبة التأطير بالإدارة.
- تحسين تبادل المعلومات عبر استعمال التقنيات الحديثة لكل الإطارات.
- توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها.
- تحسين نسبة تنفيذ برامج التكوين سعياً لتعزيز مهارات وقدرات الموظفين والعملة.
- متابعة نسبة الحراك الوظيفي (النقل والإلحاق)
- تحسين تبادل المعلومات عبر استعمال التقنيات الحديثة لكل الإطارات.

2- البرامج الفرعية والهيكل المتدخلة:

تم تقسيم برنامج القيادة والمساندة إلى 26 برنامج فرعي موزعة:

2 برامج فرعية مركزية: البرنامج الفرعي المركزي 1.9: القيادة والبرنامج الفرعي 2.9: المساندة و 24 برنامج فرعي جهوي: القيادة والمساندة بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

1.2 الهياكل المتدخلة بالأنشطة: (الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية والإدارة

العامة للتمويل والاستثمار والهياكل المهنية والوحدة المركزية لتنسيق مشروع التصرف في الموارد الطبيعية والتنمية الريفية المندمجة والتصرف في الموارد الطبيعية وبرنامج استغلال السدود الجبلية).

3- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.3 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1.9: تحسين التصرف في الموارد

البشرية

❖ **تقديم الهدف:** يرتبط هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي الثاني: دعم وحسن توظيف الموارد البشرية

❖ **مرجع الهدف:** دراسة إستراتيجية حول أعوان وزارة الفلاحة

تقديرات			2023	إنجازات			الوحدة	الهدف 1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية
2026	2025	2024		2022	2021	2020		
21	20,7	20,8	21,2	21.4	21.6	22	%	المؤشر 1.1.1.9: نسبة التأطير
10.5	9.7	8.5	7.5	9.8	7.2	8	%	المؤشر 1.1.2.9: نسبة سد الشغورات عن طريق الحراك الوظيفي
100	60	30	6	4	3	2	%	المؤشر 1.1.3.9: نسبة تنفيذ برنامج التكوين

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

أولاً: نسبة التأطير انخفضت تدريجياً وذلك باعتبار سياسة تجميد إحالة بعض الإطارات على التقاعد ومغادرة بعض الإطارات عن طريق النقلة أو الإلحاق توازياً مع انعدام الانتدابات.

ثانياً: نسبة سد الشغورات عن طريق الحراك الوظيفي انخفضت تدريجياً خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 وهو ما يمكن تفسيره بأن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري شهدت تغييرات في حركة الموظفين نتيجة ارتفاع عدد النقل والإلحاق من الوزارة إلى وزارات وهيئات أخرى والمنتقلين من هيئات أخرى لدى هيئات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري نذكر على سبيل المثال إلحاق 14 طبيب بيطري لدى الهيئة العامة

للسلامة الغذائية خلال سنة 2022 توازيا مع سياسة تجميد الانتدابات وإحالة بعض الأعوان على التقاعد.

الهدف 2.9: حوكمة التصرف في الوسائل المادية

❖ تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف خاصة في تقليص كلفة استهلاك الوقود وصيانة وسائل النقل.

❖ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: باعتبار حجم الاعتمادات المخصصة لوقود سيارات المصلحة وإصلاح وصيانة وتعهّد وسائل النقل.

تقديرات			2022	إنجازات			الوحدة	الهدف 2.9: حوكمة التصرف في الوسائل المادية
2025	2024	2023		2021	2020	2019		
7.8	7.8	8	8.2	8.0	8.0	8.2	لتر/100 كلم	المؤشر 1.2.1.9 معدل استهلاك الوقود لسيارات المصالح المركزية والجهوية
10	10	10.2	10.45	10.6	10.7	10.9		سيارات وشاحنات خفيفة
670	690	700	718	719	722	727	ألف دينار	المؤشر 2.2.1.9: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهّد وسائل النقل مركزي و جهوي
460	480	490	502	481	488	475		

بالنسبة لمعدل استهلاك الوقود نلاحظ تراجعاً وذلك يرجع إلى التخلص من وسائل النقل القديمة والعمل على تجديد الأسطول في كل سنة حسب الإمكانيات المتوفرة وتحسيس السواق ومستعملي السيارات بالسياقة الرشيدة.

بالنسبة لكلفة الإصلاح والصيانة انخفضت وذلك بسبب التجديد التدريجي لأسطول النقل.

الهدف 3.9 : المحافظة على ديمومة الميزانية :

❖ تقديم الهدف: يتمثل الهدف في ضمان قدرة الميزانية على تنفيذ الأنشطة السنوية المبرمجة.

❖ مرجع الهدف: قانون المالية وميزانية الوزارة

❖ تقديم المؤشر:

المؤشر 1.5.9: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة تعهدًا:

نسبة إنجاز التعهدات بالنفقة المتعلقة بميزانية التسيير بهدف متابعة نسق استهلاك الاعتمادات لتفادي النقص المحتمل ولتجنب تسجيل فواضل بالميزانية.

المؤشر 2.5.9: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة دفعًا:

نسبة إنجاز الأوامر بالصرف المتعلقة بميزانية التسيير بهدف متابعة نسق استهلاك الاعتمادات لتفادي تسجيل فواضل بالميزانية.

التقديرات												الوحدة	الهدف 5.9: ديمومة الميزانية
2026				2025				2024					
السنوي (بعد غلق الميزانية)	إلى غاية 30 سبتمبر	إلى غاية 30 جوان	إلى غاية 31مارس	السنوي (بعد غلق الميزانية)	إلى غاية 30 سبتمبر	إلى غاية 30 جوان	إلى غاية 31مارس	السنوي (بعد غلق الميزانية)	إلى غاية 30 سبتمبر	إلى غاية 30 جوان	إلى غاية 31مارس		
100	76	52	24	100	74	50	22	100	70	50	20	%	المؤشر 1.5.9: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة تعهدا (*)
100	70	40	10	100	65	35	8	100	60	30	7		المؤشر 2.5.9: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة دفعا (*)

(*) النسبة مقارنة بالاعتمادات المرسمة بميزانية التسيير

2.3 تقديم أنشطة البرنامج:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2024 (أ.د.)
الهدف 1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير المؤشر 2.1.9 نسبة سد الشغورات المؤشر 3.1.9 نسبة تنفيذ برنامج التكوين			الإشراف والدراسات والتشريع التصرف في الموارد البشرية - ترقيات - تسوية الوضعية الإدارية - العمل على حسن توظيف الإطارات الإدارية	
الهدف 2.9: حوكمة التصرف في الوسائل المادية	المؤشر 1.2.1.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة المؤشر 2.2.1.9: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهّد وسائل النقل			الدعم المالي واللوجستي - تجديد أسطول النقل - ترشيد استعمال السيارة قصد تقليص كلفة استهلاك الوقود - مزيد مراقبة أسطول النقل ومقاربة المعدلات المسجلة مع معطيات المصنع. - تعميم منظومة المراقبة عبر الأقمار الصناعية. - مزيد التكوين والتحصين لحسن استعمال وسائل النقل استعمال البطاقات الذكية للتزود بالمحروقات الدعم المالي واللوجستي - تركيز آليات الصيانة الحديثة - تجديد أسطول النقل مزيد التكوين والتحصين لحسن استعمال وسائل النقل	
الهدف 3.9: ديمومة الميزانية	المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ ميزانية المهمة				

2.4 ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسط المدى 2023-2026

لبرنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد 1

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة
نفقات التأجير	130,243	139,320	141,061	1,741	1%
نفقات التسيير	25,830	20,885	21,452	567	3%
نفقات التدخلات	19,932	19,818	22,409	2,591	13%
نفقات الاستثمار	50,866	52,197	61,772	9,575	18%
المجموع	226,871	232,220	246,694	14,474	6%

جدول عدد 2

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) لبرنامج القيادة والمساندة:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	130,243	139,320	141,061	144,427	151,190
نفقات التسيير	25,830	20,885	21,452	21,964	22,992
نفقات التدخلات	19,932	19,818	22,409	22,944	24,018
نفقات الاستثمار	50,866	52,197	61,772	63,246	66,207
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	226,872	232,220	246,694	252,581	264,407
الموارد الذاتية للمؤسسات	25,340	27,004	25,667	31,474	35,223
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	252,212	259,224	272,361	284,055	299,630

الملاحق

ملحق عدد 1 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية وبطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 1 :

الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

بطاقة مؤشر الأداء: تحسين مردودية الزراعات السقوية

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي
- تعريف المؤشر: إن تحسين مردودية الزراعات السقوية من خلال التثقيف والاستعمال الأمثل لتقنيات الإنتاج والوقوف عن كذب على الإشكاليات المطروحة مع إيجاد الحلول التقنية اللازمة يمكن الحد من تذبذب الإنتاج.
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: القيام باستقصاء
- وحدة المؤشر: عدد
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نتائج الاستقصاء السنوي بتقدير إنتاج عن طريق القيس الموضوعي الخاص بالزراعات الاستراتيجية التي تم اختيارها وهي الحبوب والبطاطا الفصلية والطماطم الفصلية
- تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
- القيمة المستهدفة: تختلف حسب الزراعة:
 - بالنسبة للحبوب (قمح صلب): 46 ق/هك في غضون سنة 2025
 - بالنسبة للبطاطا الفصلية: 26 طن/هك في غضون سنة 2025
 - بالنسبة للطماطم الفصلية المعدة للتحويل: 75 طن/هك في غضون سنة 2025
- المسؤول عن المؤشر: إدارة الإحصاء التابعة للإدارة العامة للدراسات الفلاحية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	تقديرات		
			2022	2023	2024
المؤشر 1.1.1 تحسين مردودية الزراعات السقوية - الحبوب (القمح الصلب) - البطاطا - الطماطم	ق/هك	36	40	42	44
	طن/هك	23	26	26	26
	طن/هك	67.5	70	73	74

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

✓ بالنسبة للحبوب:

تبقى النتائج المسجلة بالنسبة للمساحات السقوية دون المأمول، حيث بلغ معدل المردود 34 ق/هك خلال موسم 2021/2020 مقابل أهداف في حدود 40 ق/هك كحد أدنى. ويعود ذلك لعدة اعتبارات لعل من أهمها تأثر مصادر الري بالجفاف المسجل في عدة مناطق في السنوات الأخيرة، محدودية اعتماد الفلاحين على أدوات المساعدة على أخذ قرار الري في حقولهم. وتعرض بعض مساحات الحبوب المروية لبعض الظواهر المناخية القاسية كالجليدة والشهيلي في فترة الإزهار أثر على مردودية هذه المساحات.

✓ بالنسبة للبطاطا الفصلية:

تم تسجيل مردود وطني بـ 23 طن/هك مقابل تقديرات بـ 26 طن/هك ويعود ذلك بالأساس إلى الانطلاق البطيء في عملية تركيز الزراعة جراء الانخفاض في أسعار إنتاج بطاطا الآخر فصلية لدى المنتجين والارتفاع في أسعار البذور الموردة من جهة، وعدم توفر مادة الأمونيتر والتوزيع الغير منتظم من جهة أخرى، كل هذه العوامل كانت لها تأثير سلبي على مردودية الزراعة. ويتمثل الهدف في تحقيق مردود يقدر بـ 26 طن/هك.

✓ بالنسبة للطماطم الفصلية المعدة للتحويل:

تم تسجيل ارتفاع هام في درجات الحرارة خلال فترة نمو زراعة الطماطم الفصلية المعدة للتحويل والتي من شأنها كانت لها تداعيات على تراجع المردود بنسبة حوالي 8 % مقارنة بموسم الفارط (67.5 طن/هك مقابل 73 طن/هك موسم 2020).

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

✓ بالنسبة للحيوب:

- توفير مصادر ماء جديدة للري (بحيرات جبلية، سدود، آبار..)
- إحكام تسيير الري والتوسع في المساحات السقوية عند الإمكان

✓ بالنسبة للبطاطا الفصلية

- نقص التأطير في مستوى مرحلة الإنتاج
- اقتصار الإنتاج على عدد محدود من الأصناف
- تغير الظواهر المناخية وما ينتج عنها من مشاكل صحية
- صعوبة نفاذ المنتجين إلى مصادر التمويل نتيجة المديونية

✓ بالنسبة للطماطم الفصلية المعدة للتحويل:

- صعوبة تعميم تطبيق الحزمة الفنية المتعلقة بإنتاج الطماطم الفصلية المعدة للتحويل بكل مناطق الإنتاج إضافة إلى الاستعمال المزدوج للطماطم الفصلية المعدة للاستهلاك الطازج والمعدة للتحويل وذلك باستعمال نفس الحزمة الفنية مما لا يمكن من تحسين جودة الطماطم الموجهة للتحويل.
- نقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي (مراحل الزراعة والجني) يمثل إشكال هيكلي في منظومة الطماطم.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الصحية الحيوانية

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
- تعريف المؤشر: النسبة المئوية للتغطية الصحية تمكن من تقييم فعالية ومدى إنجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض المعدية.
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- نوع المؤشر: مؤشر نشاط
- المؤشر في علاقة بالانواع الاجتماعية: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر:
نسبة التغطية الصحية = معدل نسب التغطية الصحية للأمراض الحيوانية (وعددها 7)
$$= \frac{(أ/ب + ج/د + ه/و + ز/ح + ط/ي + ك/ل + م/ن) * 100}{7}$$

أ : عدد الحيوانات الملقحة ضد الحمى القلاعية (أغنام و ماعز).
ب : عدد الحيوانات المستهدفة (أغنام و ماعز)
ج : عدد الحيوانات الملقحة ضد الحمى القلاعية (أبقار)
د : عدد الحيوانات المستهدفة (أبقار)
ه : عدد الحيوانات الملقحة ضد داء الكلب
و : عدد الحيوانات المستهدف.
ز : عدد الحيوانات الملقحة ضد الجدري (الأغنام)
ح : عدد الحيوانات المستهدف (أغنام)
ط : عدد الحيوانات الملقحة ضد اللسان الأزرق
ي : عدد الحيوانات المستهدف
ك : عدد الحيوانات الملقحة ضد الإجهاض المعدي (أبقار)
ل : عدد الحيوانات المستهدف (أبقار)
م : عدد الحيوانات الملقحة ضد الحمى المالطية (أغنام + أبقار)
ن : عدد الحيوانات المستهدف (أغنام + ماعز)
وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقارير الشهرية والسنوية الواردة من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
- تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
- القيمة المستهدفة: بلوغ نسبة تغطية صحية في حدود 85 بالمائة من العدد الجملي للحيوانات سنويا
- المسؤول عن المؤشر: رقية خرشاني khorchaniroukaya@yahoo.fr

II- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قياس الأداء	الوحدة	الانجازات	التقديرات		
			2022	2023	2024
المؤشر الوطني	%	55.58	85	85	85

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تحقيق نسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف بالنسبة لبعض الأمراض خلال سنة 2021 خاصة بالنسبة لداء الكلب والحمى المالطية والإجهاض المعدي حيث تم إيلاء الأولوية القصوى للحمى القلاعية وجذري الأغنام وداء الكلب نظرا لوجود عدة عوائق نذكر منها بالخصوص استهلاك الاعتمادات المخصصة لإنجاز حملات التلقيح في الفترة الأولى على حساب الفترة الثانية مما انعكس على سير الحملات الأخرى كالإجهاض المعدي. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه علميا بلوغ نسبة تغطية صحية حيوانية تقدر بـ 85 % تمكن من التحكم في الأمراض الحيوانية.

3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:

- تعدد حملات التلقيح الوطنية على مدار كامل السنة بدون انقطاع
- عدم التعاون الكافي من طرف المربين مع المصالح البيطرية الجهوية وعزوف البعض على التلقيح
- نقص فيما يتعلق بالجانب التحسيس للمربين قبل انطلاق كل حملة
- تزويد المندوبيات باللقاحات البيطرية غالبا بصفة غير منتظمة من طرف الصيدلية المركزية للبلاد التونسية
- نقص الإمكانيات البشرية والمادية ساهمت في عدم بلوغ الهدف المنشود.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الصحية النباتية

رمز المؤشر: 2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
- تعريف المؤشر:** تطوير الأنشطة المتعلقة بالمعاينات الميدانية للحالة الصحية للزراعات ومراقبة الآفات الضارة ومن ضمنها الحجرية وتنظيم ومتابعة وتنفيذ وتقييم الحملات الوطنية لمكافحة الآفات (ذبابة الفاكهة، حافرة أوراق الحمضيات، حافرة الطماطم، دودة التمر، القرصيات والعصفور إلخ...) إضافة إلى وضع برامج للمكافحة المتكاملة بالزراعات الاستراتيجية. ويتم انجاز هذه الأنشطة بالتعاون مع مؤسسات أخرى على غرار الديوان الوطني للزيت، والمجمع المهني المشترك للخضر والمجمع المهني المشترك للغلال ومؤسسات البحث والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.
- طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية
- وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التقارير والدراسات الاستقصائية وتسجيلات المعاينة وأخذ العينات المتأتية من الإدارة المركزية والإدارات الجهوية
- تاريخ توفر المؤشر:** سنوي
- القيمة المستهدفة للمؤشر¹ (Valeur cible de l'indicateur):** 90% سنة 2025
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية

III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
90	87	85	84	81.5	%	نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تشمل التغطية الصحية النباتية عديد العناصر من أهمها شبكات المراقبة واليقظة، التحاليل المخبرية والمعاينات الميدانية لمختلف الآفات والأمراض. حيث تهتم المصالح المختصة حاليا بأغلب القطاعات الاستراتيجية من حيث الآفات والأمراض التي تصيبها إضافة إلى الآفات المستجدة والغازية والمشمولة بالحجر الزراعي والتي تمثل خطرا داهما على الأمن الغذائي في تونس.

وفي إطار سعيها المتواصل لتحسين الأداء، فإن الأهداف المرسومة خلال السنوات القادمة تشمل أساسا النقاط التالية:

- تعزيز شبكات المراقبة وتحديث آلياتها
- تحديث الوسائل التكنولوجية المعتمدة في الكشف والتقصي عن الأمراض والآفات داخليا أو في نقاط العبور
- تغطية مختلف الزراعات والغراسات الاستراتيجية منها أو تلك التي ما فتئت تكتسب أهمية اقتصادية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تعتبر محدودية الموارد البشرية أهم عنصر يحول دون تحقيق الأهداف المأمولة إذ أن التحاليل المخبرية إضافة إلى المعاينات الميدانية تستوجب زادا بشريا هاما لضمان النجاعة والمردودية. من ناحية أخرى إن التغطية الصحية تعتمد أساسا على التحاليل واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة وعليه فإن توفير الموارد الضرورية لتمكين المخابر من أحدث الوسائل الخاصة بالكشف والتقصي يعتبر كذلك من النقائص الهامة.

بطاقة مؤشر الأداء: تطور تصدير المنتجات البيولوجية

رمز المؤشر: 3.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
- تعريف المؤشر: قيمة صادرات المنتجات البيولوجية
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: مجموع قيمة صادرات المنتجات البيولوجية.
- وحدة المؤشر: دينار
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية
- تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- القيمة المستهدفة: تطور سنوي لقيمة صادرات المنتجات البيولوجية لبلوغ 800 ألف دينار خلال سنة 2025
- المسؤول عن المؤشر: الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2025	2024	2023		2021		
800	760	730	710	612.5	مليون دينار	تطور تصدير المنتجات البيولوجية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت قيمة صادرات المنتجات البيولوجية خلال سنة 2021 انخفاضا بنسبة 12% مقارنة بسنة 2020، نظرا لانخفاض الكميات المصدرة بـ 19% مقارنة بسنة 2020 وذلك راجع بالأساس إلى أزمة "كوفيد-19" التي شهدتها تونس خلال الفترة الممتدة من شهر مارس إلى شهر جويلية 2021. وعلى الرغم من هذا التراجع الطفيف، فإن قيمة الصادرات البيولوجية بعنوان 2021 مثلت 19% من القيمة الجمالية لصادرات المنتجات الفلاحية محافظة بذلك على نفس الحصة مقارنة بسنة 2020 باستثناء قيمة صادرات زيت الزيتون البيولوجي التي حققت ارتفاعا بنسبة 9% مقارنة بسنة 2020. أما فيما يخص كمية المنتجات البيولوجية المصدرة خلال سنة 2021 فقد مثلت 17% من الكمية الجمالية لصادرات المنتجات الفلاحية محققة تطورا بحوالي 3% مقارنة بسنة 2020.

3. النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الاعترافات الدولية التي من شأنها تيسير الولوج إلى الأسواق العالمية على غرار السوق الأمريكية واليابانية والكندية (حيث تونس متحصلة على الاعتراف الأوروبي والسويسري والبريطاني فقط).
- إشكالية منحة المساهمة في تكاليف المراقبة والتصديق التي كانت 70% لمدة خمس سنوات وأصبحت في قانون الاستثمار 50% تسند مرة واحدة عند الإحداث.
- نقص في التعريف بالمنتجات البيولوجية على المستوى الخارجي.

الديوان الوطني للزيت

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

التعريف

- النشاط الرئيسي: يتدخل الديوان الوطني للزيت للمحافظة على استقرار سوق الزيوت عبر تأمين تجميع الإنتاج الوطني لزيت الزيتون في ظروف ميسرة للمنتجين حيث يضطلع بدور تعديل وترشيد للسوق مع تقديم الإحاطة والدعم للمنتجين وإفراجه بإنجاز الحصة على الاتحاد الأوروبي ومواصلة تزويد البلاد بالزيوت النباتية المدعمة وتأمين حاجيات السوق من هذه المادة الحيوية.
- مرجع الإحداث: المرسوم عدد 24 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أوت 1962
- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والديوان الوطني للزيت: لم يتم الإمضاء

الاستراتيجية والأهداف:

- الاستراتيجية العامة: تستوجب الوضعية الحالية لكامل منظومة الزيوت الغذائية ضرورة الإبقاء على الديوان الوطني للزيت كمؤسسة استراتيجية لمواصلة القيام بوظائفها الحالية في مجال التدخل لدعم الإنتاج في المجال الفلاحي، تجميع وتصدير زيت الزيتون بوصفه أحد المتدخلين في هذا المجال، تأمين توريد وتوزيع الزيوت النباتية المدعمة.
- الأهداف الاستراتيجية:

الهدف	مؤشر قياس الأداء	أهم الأنشطة
المساهمة في تنمية منظومة إنتاج زيت الزيتون	المؤشر 1.ONH 1.1 نسبة مداواة غابة الزيتون	المحافظة على الثروة الوطنية من الزيتون من خلال وإنجاز الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة
	المؤشر 1.ONH 2.1 نسبة الناجحين في حضائر التكوين في تقليم الزيتون	فتح حضائر بمختلف ولايات الجمهورية بالتكوين وتوفير يد عاملة مختصة في تقليم الزيتون
	المؤشر 1.ONH 3.1.1 نسبة مبيعات مشاتل الزيتون	المساهمة في تطور إنتاج الشتلات ذات جودة عالية بمركز إكثار الزيتون ببجاية
ضمان مراقبة جودة زيت الزيتون	المؤشر 1.ONH 4.2.1 نسبة تأهيل المخابر	إرساء نظام الجودة طبقا للمواصفة العالمية ISO 17025
المساهمة في تنمية صادرات زيت الزيتون	المؤشر 1.ONH 5.3.1 : اقتحام أسواق جديدة	تنمية صادرات زيت الزيتون واقتحام أسواق جديدة عبر المشاركة في الصالونات الدولية المختصة
انتظامية تزويد البلاد بالزيوت النباتية المدعمة	المؤشر 2.ONH 6.4.2 : نسبة المخزون الاحتياطي	متابعة تطور المخزون وبرمجة الشراءات في الأجل المناسبة مع استخلاص مبالغ الدعم في الأجل لتمويل شراءات الزيوت النباتية في الإبان
التدخل لتعديل سوق زيت الزيتون	المؤشر 2.ONH 7.5.2 : نسبة شراء زيت الزيتون من الإنتاج الوطني	التدخل في السوق وتأمين شراء كميات من زيت الزيتون لفائدة الشركة المصدرة

3. تدخلات الفاعل العمومي:

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
الديوان الوطني للزيت	دعم نظام الجودة والمراقبة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية تماشيا مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية	- المحافظة على الثروة الوطنية من الزياتين من خلال وإنجاز الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة - فتح حضائر بمختلف ولايات الجمهورية بالتكوين وتوفير يد عاملة مختصة في تقليم الزياتين - المساهمة في تطور إنتاج الشتلات ذات جودة عالية بمركز إكثار الزياتين ببجاية - إرساء نظام الجودة طبقا للمواصفة العالمية ISO 17025 - تنمية صادرات زيت الزيتون واقتحام أسواق جديدة عبر المشاركة في الصالونات الدولية المختصة - التدخل في السوق لشراء الكميات من زيت الزيتون المزمع تصديرها في إطار الحصة لفائدة الشركة المصدرة	1085 250

الميزانية على المدى المتوسط:

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة: دينار

تقديرات			2022	إنجازات 2021/2020	النفقات
2025/2023	2024/2023	2023/2022			
9 711 709	9 615 554	9 157 670	8 721 591	8 451 345	نفقات التأجير
9 763 371	9 666 704	9 206 385	8 778 985	5 490 097	نفقات التسيير
2 463 240	2 438 851	2 322 715	2 212 110	1 725 468	نفقات الاستثمار
4 000 000	3 500 000	4 000 000	3 000 000	2 893 125	نفقات التدخل
803 056 670	795 105 614	757 243 442	721 184 230	435 543 043	بقية النفقات (العمليات لحساب الدولة)
807 056 670	798 605 614	761 243 442	724 184 230	438 436 168	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية
828 994 990	820 326 723	781 930 212	743 896 916	454 103 078	المجموع باعتبار الموارد الذاتية

الشركة الوطنية لحماية النباتات

I- التعريف: تتدخل الشركة ضمن برنامج "الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية" كفاعل عمومي وتهدف ميزانيتها أساسا إلى تكثيف التدخلات على مزارع الحبوب، الزياتين والقوارص لمقاومة الآفات التي من شأنها أن تضر بالمنتجات الفلاحية.

1- النشاط الرئيسي: القيام بجميع المعالجات وبضروب المكافحة عن طريق الجو ضد طفيليات المزروعات وإبادة البعوض.

2- مرجع الأحداث: بمقتضى القانون عدد 14 لسنة 1969 المؤرخ في 28 فيفري 1969.

1. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية: تتموقع الشركة ضمن البرنامج الأول للوزارة الذي تتمثل استراتيجيته في السعي إلى تحسين الانتاجية وتدعيم تنافسية المنتجات الفلاحية والغذائية بتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف على غرار استعمال التقنيات الحديثة.

1- الأهداف الاستراتيجية: يعمل البرنامج على دعم نظام الجودة للمنتجات الفلاحية والغذائية وتشجيع الصادرات

2. تدخلات الفاعل العمومي: وتتمحور الاستراتيجية العامة للشركة حول تكثيف التدخلات لمقاومة الآفات الزراعية مما يضمن تحسين جودة المنتجات الفلاحية على غرار الحبوب والمنتجات القابلة للتصدير منها كالزياتين والقوارص.

3. مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج عدد 1
"الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية"

4. (الوحدة: الف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
الشركة الوطنية لحماية النباتات	تحسين الإنتاجية تحسين جودة المنتجات	التكثيف من تدخلات الشركة في المداواة التدخل السريع للمداواة	

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
2287.000	2178.000	1978.000	1206.000	1822.000	ميزانية التصرف:
1567.000	1492.000	1350.000	2020.000	1970.000	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
					ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
<u>3854.000</u>	<u>3670.000</u>	<u>3337.000</u>	<u>3226.000</u>	<u>3792.000</u>	<u>المجموع</u>

الشركة التونسية للدواجن

IV- التعريف

2. النشاط الرئيسي:

- إنتاج وترويج فراخ اليوم الأول لدجاج اللحم،
- إنتاج وترويج فراخ اليوم الأول لدجاج البيض،
- إنتاج بيض التفريخ لدجاج اللحم،
- إنتاج بيض التفريخ لدجاج البيض،

3. مرجع الأحداث: الجلسة العامة التأسيسية المنعقدة يوم 18 ماي 1981.

V- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

تتصهر التوجهات العامة للشركة وسياساتها الاستراتيجية كفاعل عمومي ضمن برنامج الإنتاج الفلاحي والسلامة والجودة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، وتحديدًا بالبرنامج الفرعي الإنتاج الفلاحي والسلامة والجودة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية وذلك مع الحرص على إيلاء عناية بالإنتاج والإنتاجية، وجودة المنتج وضمن التزود بفراخ لحم وبيض سليمة وبأسعار معقولة، كما تسهر الشركة على تنفيذ سياسات الدولة في تعديل السوق المحلية بالتنسيق مع مختلف هيئات الوزارة المعنية وباحترام وتطبيق برامج المجمع المهني المشترك للدواجن والأرانب.

وتتمثل المحاور والتوجهات الاستراتيجية للشركة في قطاع الدواجن على المدى المتوسط والبعيد في:

• تعزيز الاكتفاء الذاتي من دجاج اللحم وضمان توازن العرض والطلب:

ستعمل الشركة على تعزيز الاكتفاء الذاتي من دجاج اللحم وضمان توازن العرض والطلب عن طريق:

- الاستغلال الأمثل لحصة الأمهات المتوفرة لديها كما ستسعى الشركة لبلوغ نسبة 10 بالمائة من نسبة

السوق عبر ضم حصص صغار الفلاحين والتعاضديات.

- الزيادة في طاقة استيعاب مفقس اللحم إلى مستوى 20 مليون بيضة محضنة لحم سنويًا مقابل طاقة استيعاب

18 مليون بيضة لحم محضنة خلال سنة 2016،

- إحداث وحدة إنتاج لتربية أمهات دجاج اللحم بطاقة استيعاب 40 000 أم.

كما ستعمل الشركة على تحسين جودة الفراخ المنتجة من خلال:

- إجراء تحاليل سيرولوجية دورية ودقيقة لمتابعة الحالة الصحية لقطعان أمهات اللحم والبيض بالشركة

في مخبر التحاليل التابع للشركة بالمرجى.

- دعم برنامج المراقبة الصحية في إطار تدعيم برنامج الشركة للكشف المبكر عن الأمراض المستوطنة بالبلاد.

- العمل على توفير كل الإمكانيات المتاحة لإنتاج بيض معدّ للتحضين ذو جودة وأسعار مقبولة.

- مواصلة تلقيح الفراخ المنتجة حسب تغيّر خارطة الأمراض بالبلاد.

● **تعزيز الاكتفاء الذاتي من بيض الاستهلاك وضمان توازن العرض والطلب.**

ستعمل الشركة على مواصلة العمل الدؤوب للرفع من الإنتاج والمحافظة على جودة فراخ البيض المنتجة من خلال:

- تعزيز حصّة الشركة التونسية للدواجن من نسبة السوق وفي قطاع دجاج البيض حتى تبلغ نسبة 40 بالمائة.
- دعم برنامج الأمن الحيوي بوحدات الإنتاج والتلقيح والمراقبة الصحية بمفقس البيض.
- تطوير النتائج الفنية المسجلة في اتجاه تحسين جودة الفراخ المنتجة.

● **تعزيز القدرة التنافسية للشركة:**

- سيتمّ التركيز خلال فترة المخطط الخماسي على:
- ربط الشركة بمحيطها في إطار تفعيل دورها الاجتماعي والبيئي والمؤسساتي من خلال التزام المؤسسة بتوفير البيئة المناسبة للعمل والإنتاج وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة
- تطوير ورقمنة الإدارة من أجل تحسين مردوديتها،
- إعداد دليل الإجراءات وتحسين الهيكل التنظيمي،
- دعم القدرة التنافسية للشركة وتعزيز قدرة الشركة على تسويق منتجاتها خصوصاً بعد أزمات تسويق فراخ اللحم والبيض التي شهدتها قطاع تربية الدواجن في السنوات الأخيرة وللتخفيف من تداعيات وتأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجد.
- وذلك أولاً من خلال تطوير منظومات معلوماتية لتحسين طرق التصرف وثانياً السعي إلى إرساء برنامج لتعزيز وفاء المربين وتحسين التواصل مع حرفاء الشركة من خلال القيام بتنظيم أيام إعلامية والقيام بزيارات ميدانية واعتماد سياسة تجارية جديدة تعتمد على ربط الحرفاء بعقود اختيارية للتزود.

2. الأهداف الاستراتيجية:

وتتمثل المحاور والتوجّهات الاستراتيجية للشركة في قطاع الدواجن على المدى المتوسط والبعيد في:

● **تعزيز الاكتفاء الذاتي من دجاج اللحم وضمان توازن العرض والطلب:**

- ستعمل الشركة على تعزيز الاكتفاء الذاتي من دجاج اللحم وضمان توازن العرض والطلب عن طريق:
- الاستغلال الأمثل لحصة الأمهات المتوفرة لديها كما ستسعى الشركة لبلوغ نسبة 10 بالمائة من نسبة السوق عبر ضمّ حصص صغار الفلاحين والتعاضديات.
- الزيادة في طاقة استيعاب مفقس اللحم إلى مستوى 20 مليون بيضة محضنة لحم سنوياً مقابل طاقة استيعاب 18 مليون بيضة لحم محضنة خلال سنة 2016،

- إحداث وحدة إنتاج لتربية أمهات دجاج اللحم بطاقة استيعاب 40 000 أم،

كما ستعمل الشركة على تحسين جودة الفراخ المنتجة من خلال:

- إجراء تحاليل سيرولوجية دورية ودقيقة لمتابعة الحالة الصحية لقطعان أمهات اللحم والبيض بالشركة في مخبر التحاليل التابع للشركة بالمرجى.
- دعم برنامج المراقبة الصحية في إطار تدعيم برنامج الشركة للكشف المبكر عن الأمراض المستوطنة بالبلاد.
- العمل على توفير كل الإمكانيات المتاحة لإنتاج بيض معدّ للتخصيص ذو جودة وأسعار مقبولة.
- مواصلة تلقيح الفراخ المنتجة حسب تغيّر خارطة الأمراض بالبلاد.

• **تعزيز الاكتفاء الذاتي من بيض الاستهلاك وضمان توازن العرض والطلب.**

ستعمل الشركة على مواصلة العمل الدؤوب للرفع من الإنتاج والمحافظة على جودة فراخ البيض المنتجة من خلال:

- تعزيز حصّة الشركة التونسية للدواجن من نسبة السوق وفي قطاع دجاج البيض حتى تبلغ نسبة 40%.
- دعم برنامج الأمن الحيوي بوحدات الإنتاج والتلقيح والمراقبة الصحية بمفقس البيض.
- تطوير النتائج الفنية المسجلة في اتجاه تحسين جودة الفراخ المنتجة.

• **تعزيز القدرة التنافسية للشركة:**

سيتمّ التركيز خلال فترة المخطط الخماسي على:

- ربط الشركة بمحيطها في إطار تفعيل دورها الاجتماعي والبيئي والمؤسساتي من خلال التزام المؤسسة بتوفير البيئة المناسبة للعمل والإنتاج وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة
- تطوير ورقمنة الإدارة من أجل تحسين مردوديتها،
- إعداد دليل الإجراءات وتعيين الهيكل التنظيمي،
- دعم القدرة التنافسية للشركة وتعزيز قدرة الشركة على تسويق منتوجاتها خصوصا بعد أزمات تسويق فراخ اللحم والبيض التي شهدتها قطاع تربية الدواجن في السنوات الأخيرة وللتخفيف من تداعيات وتأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجد.
- وذلك أولا من خلال تطوير منظومات معلوماتية لتحسين طرق التصرف وثانيا السعي إلى إرساء برنامج لتعزيز وفاء المربين وتحسين التواصل مع حرفاء الشركة من خلال القيام بتنظيم أيام إعلامية والقيام بزيارات ميدانية واعتماد سياسة تجارية جديدة تعتمد على ربط الحرفاء بعقود اختيارية للتزود.

VI- تدخلات الفاعل العمومي:

الأهداف	الأنشطة المبرمجة لبلوغ الأهداف المرسومة
الهدف SOTAVI.1 تنمية إنتاج البيض المعدّ للتخصين وللفراخ عمر يوم واحد لسلالة دجاج اللحم.	- إقتناء معدات دواجن لتجهيز ضيعات الكراء - الحرص على اقتناء أفضل سلالات أمهات دجاج اللحم. - تعويض المعدات المتأكلّة بضيعات التربية وتأهيل وحدات الإنتاج لمواكبة التقنيات الحديثة للمهنة وتجهيز ضيعات جديدة مسوّغة. - القيام بمختلف أشغال ترميم سياج ضيعة برج السدرية والمريسة. - اقتناء محول كهربائي للمفقس.
الهدف SOTAVI.2 تنمية إنتاج البيض المعدّ للتخصين وللفراخ عمر يوم واحد لسلالة دجاج البيض	- الحرص على اقتناء أفضل سلالات أمهات دجاج البيض. - الإعداد للفراغ الصحي بمفقس البيض وتجهيزات مختلفة بضيعة المريسة. - اقتناء معدات تخصين وتفقيس لمفقس البيض. - اقتناء معدات تهوئة بسقف مفقس البيض (Rooftop) - توسعة مدجنة بضيعة المريسة. - اقتناء بياضات أو توماتيكية. - تهيئة سقف مدجنة بضيعة المريسة. - تهيئة المحول الكهربائي لضيعة المريسة.
الهدف SOTAVI.3 تعزيز القدرة التنافسية للشركة	- تجهيز ضيعة قبلاط لتتولى الشركة بنفسها تربية كامل حصتها من أمهات الدجاج. - اقتناء شاحنة لنقل الفراخ إلى الحرفاء. - اقتناء شاحنتين مجهزتين لنقل البيض - اقتناء سيارتي مصلحة. - مهمة تصفية الأرصدّة المحاسبية ورقمنة الأصول الثابتة. - تهيئة الإدارة المركزية.

VII - الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

(الوحدة أ.د.)

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
21980	21330	19780	18880	14588	ميزانية التصرف:
5280 16700	5280 16050	4780 15000	4480 14400	4328 10260	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
1500 220	1700 220	2800 220	1000 220	200	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
<u>23700</u>	<u>23250</u>	<u>22800</u>	<u>20100</u>	<u>14788</u>	<u>المجموع</u>

ملحق عدد 2 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية وبطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 2 :

الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

بطاقة مؤشر الأداء: تركيز الأرصفة الاصطناعية

رمز المؤشر: البرنامج 2 / الهدف 1 / المؤشر 1.1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري
2. تعريف المؤشر: إغراق حواجز اصطناعية بمناطق بحرية مهددة بالاستغلال المفرط ليتم حمايتها وإثرائها
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)
4. نوع المؤشر: مؤشر قياس نشاط
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للأنواع الاجتماعي

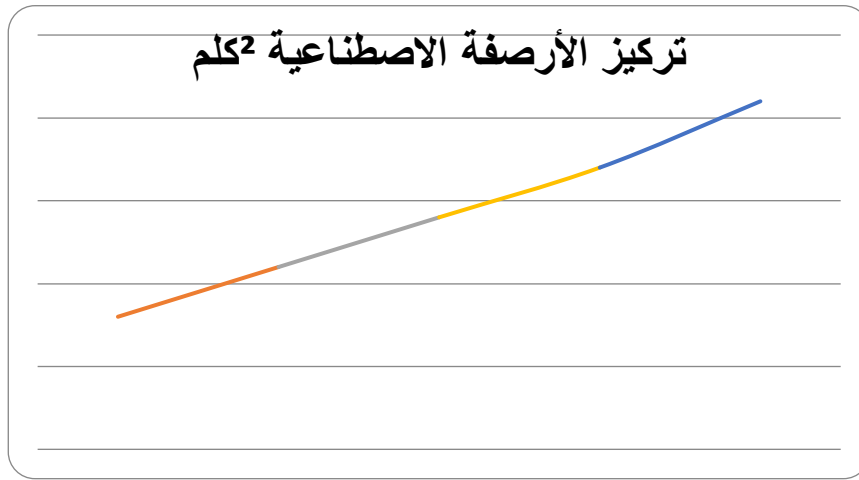
II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأرصفة الاصطناعية التي يتم وضعها * حجم الرصيف الواحد.
2. وحدة المؤشر: كلم²
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك (إدارة المحافظة على الموارد السمكية)، دراسات لمتابعة مؤثرات الأشغال المنجزة
4. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: (3 كلم² لكل سنة إلى حدود سنة 2025)
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ذكرى حيوني (الصفة: مهندس رئيس- رئيس مصلحة الإحاطة بالصيادين)/البريد الإلكتروني: hayouni.dhekra@gmail.com /الهاتف: داخلي:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
1111	1107	1104	1101	1098	كلم ²	تركيز الأرصفة الاصطناعية



2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تغيير نمط إغراق الأرصفة إلى نمط مكثف بالتقليص من المسافة التي تفصل الأرصفة عن بعضها (condensé) حيث تم اعتماد مسافة 70 متر عوضا عن 300 م وفي شكل قرى دائرية ومثلثة الشكل وفق الدراسة التي تم إنجازها وتقدر مساحة القرية الواحدة بحوالي (2 كم²). وباعتبار ارتفاع كلفة صنع وإغراق الأرصفة الاصطناعية التي يتم تحديدها من طرف مصالح وزارة الدفاع الوطني، فإن الاعتمادات المبرمجة سنويا ستمكن من إغراق معدّل قرية واحدة سنويا.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن مؤشر المساحة لا يمكن أن يعكس كمية الأرصفة التي يتم إغراقها فقد اثبتت الدراسة التي تم إنجازها في سنة 2016 أنه يمكن إغراق عدد 10 أرصفة بنفس الاحداثيّة وذلك حتى يتسنى إحداث مكان ملائم لتكاثر الأسماك. وعليه، ولمزيد إحكام متابعة الأهداف فإنه من المقترح إضافة حجم الأرصفة التي تم إغراقها إلى جانب مؤشر المساحة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري

رمز المؤشر: البرنامج 2 / الهدف 1 / المؤشر 2.1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري

2. تعريف المؤشر: عدد أعوان حرس الصيد البحري المحلفين والحاملين للزي الرسمي الناشطين والمكلفين بمعاينة مخالفات الصيد البحري المتواجدين بمواقع إنزال المنتجات البحرية للقيام بعمليات المراقبة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)

4. نوع المؤشر: مؤشر قياس نشاط

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد أعوان حرس صيد بحري الناشطين/عدد وحدات الصيد البحري

2. وحدة المؤشر: حرس صيد بحري

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دوائر الصيد البحري بالجهات

4. تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 وحدة صيد بحري لكل حرس صيد بحري سنة 2025

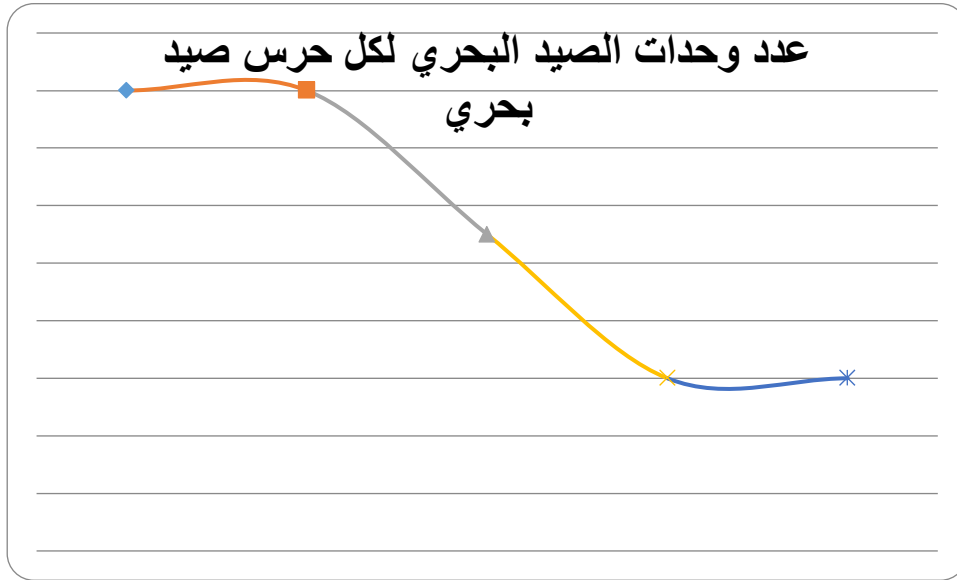
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ذكرى حيوني (الصفة: مهندس رئيس- رئيس مصلحة

الإحاطة بالصيادين)/البريد الإلكتروني: hayouni.dhekra@gmail.com /الهاتف: داخلي: 5200)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
80	80	85	90	90	عدد	عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري



2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يمثل هذا المؤشر عدد وحدات الصيد البحري التي يشرف عليها كل عون حرس صيد بحري محلف. وبما أنّ عدد الأعوان شهد ارتفاعاً طفيفاً سنة 2022، فإن عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري قد شهد تقلصاً سنة 2022.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

باعتبار توقف الانتداب في السنوات الأخيرة فإن الهدف المحدد وهو 80 وحدة صيد بحري لكل حرس صيد بحري قد شهد تأخراً في تحقيقه.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تجهيز المراكب الأكثر من 15 متر بالأجهزة الطرفية

رمز المؤشر: البرنامج 2 / الهدف 1 / المؤشر 3.1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري
2. تعريف المؤشر: عدد وحدات الصيد البحري المجهزة بنظام المتابعة عبر الأقمار الاصطناعية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)
4. نوع المؤشر: مؤشر قياس نشاط
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد وحدات الصيد البحري المجهزة بنظام المتابعة/ العدد الجملي لوحات الصيد البحري المستهدفة
2. وحدة المؤشر: وحدة صيد بحري مجهزة بنظام المتابعة عبر الأقمار الاصطناعية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للصيد البحري و تربية الأسماك
4. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ذكرى حيوني (الصفة: مهندس رئيس- رئيس مصلحة الإحاطة بالصيادين)/البريد الإلكتروني: hayouni.dhekra@gmail.com/ الهاتف: داخلي:

(5200

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
874	874	874	874	864	عدد	نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر بالأجهزة الطرفية
100	100	100	100	99	%	



1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحقيق الهدف المقصود والمتمثل في تجهيز 100% من المراكب التي يتجاوز طولها 15 متر بالأجهزة الطرفية خلال الثلاثي الأول من سنة 2023.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط المديرية المستلمة وقتيا

رمز المؤشر: البرنامج 2 / الهدف 2 / المؤشر 2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
2. تعريف المؤشر: هو النسبة التراكمية لمشاريع المخطط المديرية المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة في الفترة الممتدة من 2011-2025.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)
4. نوع المؤشر: منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

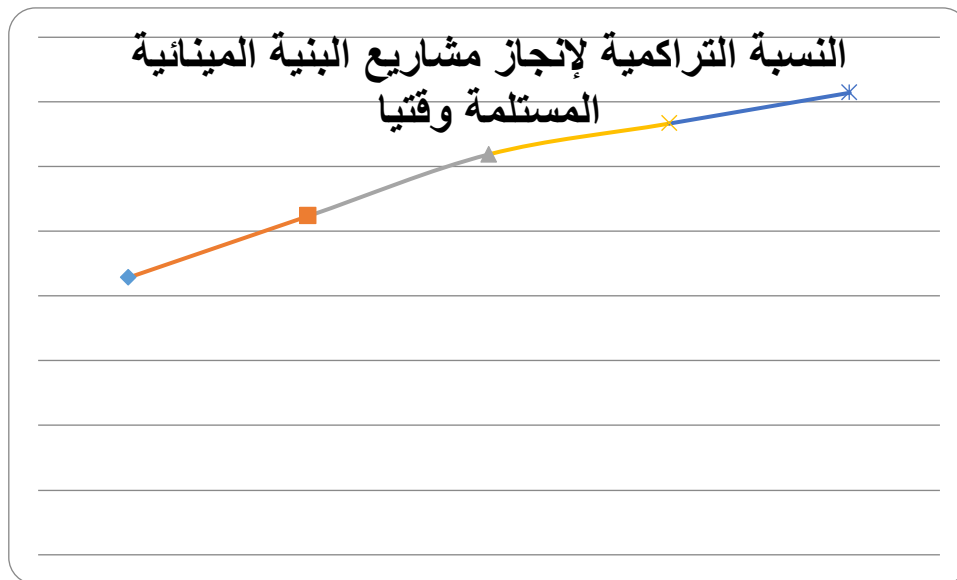
II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع النسب السنوية لمشاريع المخطط المديرية المستلمة وقتيا مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة في الفترة الممتدة من 2010-2025
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك.
4. تاريخ توفر المؤشر: عند الاستلام الوقتي للأشغال
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50% في أفق 2030
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رفيق نوايلي (الصفة: مهندس رئيس- كاهية مدير تنمية أنشطة وتقنيات الصيد البحري)/البريد الإلكتروني: Nouailirafik@yahoo.fr /الهاتف: داخلي: 5223

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
2	1	2	2	10	عدد	النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع البنية المينائية
71.42	66.66	61.9	52.38	42.84	%	المستلمة وقتيا



تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحيين المؤشر بزيادة مينائي الصيد البحري بسيدي منصور وسيدي يوسف ضمن العدد الجملي للموانئ ليصبح العدد 42. بما أن الهدف الاستراتيجي هو تهيئة 50% من موانئ الصيد البحري في أفق 2030 (22 ميناء) فقد تم تحيين التقديرات باعتبار الهدف المحدد (50%) كقاعدة حساب عوضاً عن مجموع الموانئ.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأسماك

رمز المؤشر: البرنامج 2 / الهدف / رقم المؤشر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
2. تعريف المؤشر: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج الوطني للصيد البحري وتربية الأسماك باعتماد سنة 2012 سنة مرجعية (année de référence)
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: مؤشر قياس منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

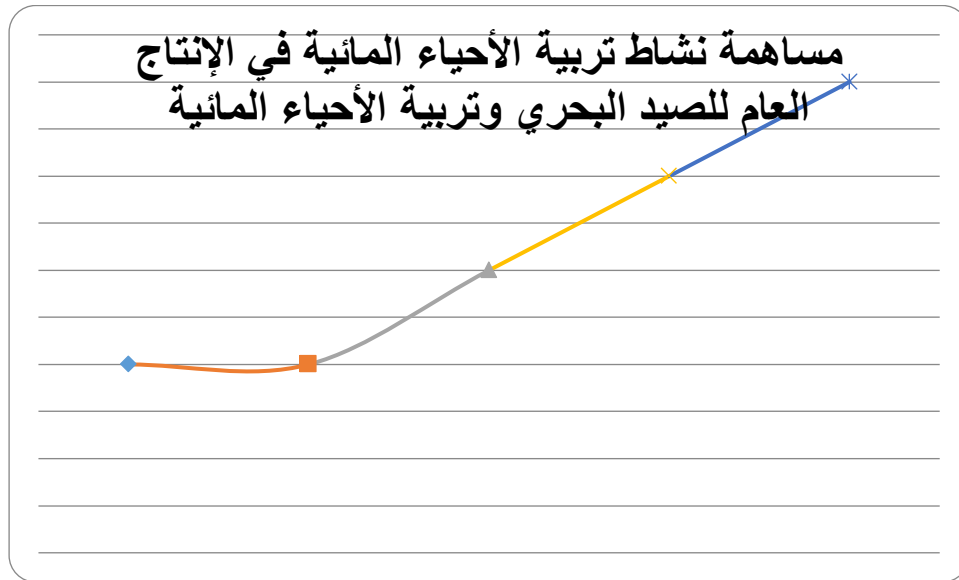
II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. وحدة المؤشر: إنتاج تربية الأحياء المائية/الإنتاج الجملي لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لنفس السنة
2. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك
3. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
4. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50 % خلال سنة 2030
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: نوفل رمضان (الصفة: مهندس رئيس- كاهية مدير تربية الأسماك) / البريد الإلكتروني: naoufelromdhane@yahoo.fr / الهاتف: خط مباشر: 71782635 / داخلي: 5217

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
6202	2025	2024		2022		
29500	28500	27500	26500	26077	طن	مساهمة نشاط تربية الأحياء المائية في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأحياء المائية
23%	22%	21%	20%	20%	%	
77%	74%	71%	69%	68%	نسبة تحقيق الهدف %	



2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم اعتماد المعدل العشري للإنتاج الوطني للصيد البحري وتربية الأحياء المائية (130 ألف طن/سنة) كقاعدة حساب للتقدير نسبة مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية في الإنتاج العام للسنوات القادمة. علما أن الهدف الاستراتيجي في أفق 2035 هو بلوغ نسبة مساهمة في حدود 30% (38.5 ألف طن).

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر مرتبط من ناحية بإنتاج المحقق لتربية الأحياء المائية ومن الإنتاج الوطني للصيد البحري وهو ما يجعل تقديره صعب.

بطاقة مؤشر الأداء: الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين وسائل وظروف عمل النساء جامعات المحار

رمز المؤشر: البرنامج 2 / الهدف / رقم المؤشر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: مؤشر كمي
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

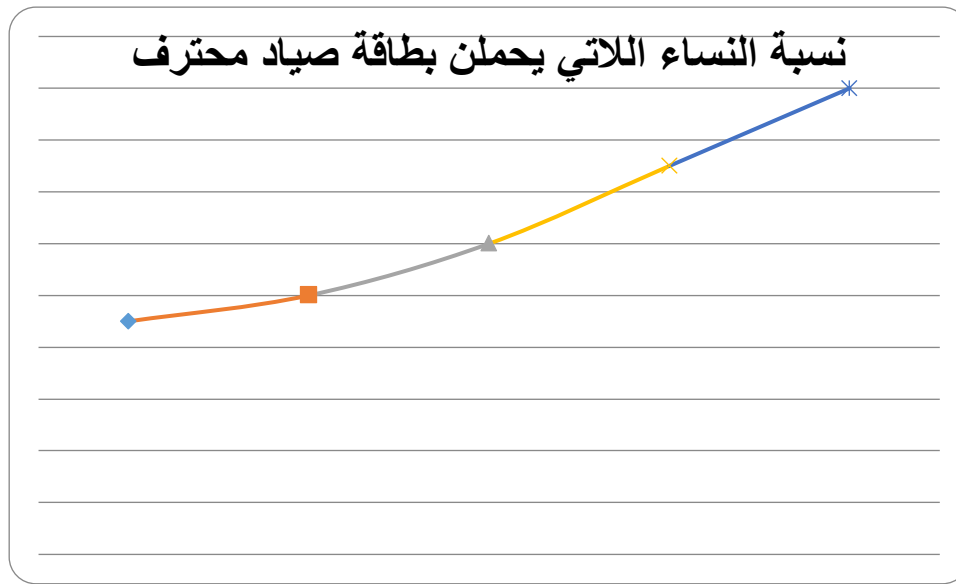
II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
2. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك
3. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
4. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50 % خلال سنة 2030
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إيناس بن حفصية (الصفة: مهندس عام - مديرة الاستغلال) / البريد الإلكتروني ines.benhafsia2020@gmail.com / الهاتف: 5243

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
90	75	60	50	45	%	نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف



2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لم تشهد نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف ارتفاعا منذ سنة 2020 نظرا لتسجيل عديد الإشكاليات التي أصبحت تعيق ديمومة منظومة القفالة خلال المواسم الأخيرة ومنها بالخصوص تراجع مخزون هذا الصنف من القوقعيات بأغلب مناطق الإنتاج. وكإجراء وقائي للحفاظ على ما تبقى من هذا المخزون، تم اقتراح تعليق نشاط صيد القفالة بصفة استثنائية لأربعة مواسم متتالية 2021/2020 و 2022/2021 و 2023/2022 و 2024/2023 وذلك بمقتضى مقررات وزارية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة عدد 1: وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي:

التصرف في 40 ميناء صيد بحري متواجد على كامل الشريط الساحلي للبلاد التونسية، من خلال إسداء خدمات لجميع المتدخلين في قطاع الصيد البحري بمقابل وتسيير وصيانة وتطوير المواني وكذلك التجهيزات التابعة لها.

2. مرجع الأحداث:

أحدثت وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بمقتضى القانون عدد 32 لسنة 1992 المؤرخ في 7 أفريل 1992.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي

(إن وجد):

آخر عقد برنامج 2007-2011

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

باعتبارها فاعل عمومي تنضوي تحت البرنامج الثاني: "الصيد البحري وتربية الأحياء المائية" تساهم الوكالة في إستراتيجية البرنامج من خلال دعم مكتسبات تأهيل القطاع وتحسين الخدمات المقدمة لفائدة المهنيين.

وتتلخص المحاور الإستراتيجية للوكالة في:

- المحافظة على البنية الأساسية والتجهيزات المينائية
- حسن تسيير واستغلال مواني الصيد البحري وإسداء الخدمات في أحسن الظروف
- ضمان ديمومة الوكالة من خلال المحافظة على أصولها وعلى مصادر تمويلها الذاتية

2. الأهداف الاستراتيجية:

- تحسين وتدعيم البنية التحتية وضمان جاهزية معدات رفع وإنزال المراكب ومعدات الجهر وغيرها

- ضمان سلامة الملاحة البحرية لمراكب الصيد واستمرارية نشاطها في ظروف آمنة.
- تدعيم وتحسين جودة ومردودية الخدمات المسداة داخل الحرم المينائي
- صيانة وترشيدها استغلال المنشآت المينائية ومختلف التجهيزات؛
- المحافظة على أصول الوكالة وتوازنها المالية والسهر على تطويرها.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

في إطار مساهمة الوكالة في تحقيق أداء السياسة العمومية وأهداف برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية تعتزم الوكالة تنفيذ المشاريع المذكورة بالجدول أسفله،

اسم المشروع	كلفة المشروع	محتمل 2022	الكلفة المبرمجة 2023	ما بعد 2023
جهر الميناء بطبرقة (جهر + تطهير)	1500	200	1000	300
تهيئة الأرضية المخصصة لإصلاح السفن بينزرت	400	200	200	0
إعادة تركيز الرصيف العائم بحلق الوادي	330	30	300	0
تأهيل ميناء الصيد البحري بقلبيبة وتحسين مردوبيته	8092	75	910	7107
إصلاح الأرصفة العائمة بالهوارية	550	0	50	500
تركيز شبكة المياه المستعملة بجرجيس	300	0	300	0
تهيئة الأرضية المخصصة لإصلاح السفن بجرجيس	1100	0	400	700
تجديد شبكة الكهرباء والتنوير العمومي	410		410	0
تجديد شبكة الماء الصالح للشرب	170		170	0
تجديد محول الكهرباء ولوحة التحكم	50		50	0
صيانة ركائز العلامات البحرية	470		470	0
تهيئة الطرقات	200		200	0
المجموع	13572	505	4460	8607

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

تقديرات			محتمل 2022	انجازات 2021 (أرقام أولية)	البيان
2025	2024	2023			
22470	21400	20380	19417	15764	ميزانية التصرف
					منها
					منحة بعنوان التأجير
					منحة بعنوان التسيير
4300	9770	5000	4199	18607	ميزانية الإستثمار
					منها
		1000	1000	57	التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة
	7107	910			منح أخرى (AFD)
26770	38277	26380	24616	34428	المجموع

بطاقة عدد 2: المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري

IV- التعريف

1. النشاط الرئيسي:

- الربط بين مختلف الحلقات التي تمرّ بها المنتجات في إطار منظومات ومساعدة المنتجين على الاندماج بها وتشجيع منتجي ومحولي ومروجي المنتجات البحرية على العمل بعقود الإنتاج.
 - تيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات.
 - المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارية المعنية.
 - المساهمة في النهوض بالتصدير بالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارية المعنية.
 - تجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات متصلة بالقطاعات موضوع تدخلها والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنيا ودوليا
- #### 2. مرجع الأحداث:

أحدثت المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري في 07 أوت 1995

V- الاستراتيجية والأهداف:

VI- الاستراتيجية:

- تعديل السوق وتحسين الترويج الداخلي
- برامج تحسين الجودة والنهوض بالتصدير
- الدراسات وإعداد نشریات وإرساء منظومات معلوماتية
- الإحاطة وتنمية القدرات المهنية

4. الأهداف الاستراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي 1 : النهوض بالجودة والترويج داخليا وخارجيا
- الهدف الاستراتيجي 2 : رقمنة الإجراءات والمعاملات
- الهدف الاستراتيجي 3 : تطوير المهام وتأقلّمها مع متطلبات القطاع

5. تدخلات الفاعل العمومي:

اسم المشروع	محتمل 2022	الكلفة المبرمجة 2023
تعديل السوق	135	750
تطوير حلقات سلسلة القيمة لمنظومة السلطعون	0	30
تحسين الجودة والنهوض بالتصدير	190	700
إعداد الدراسات وإصدار النشريات	50	192
مشاريع التعاون والشراكة	50	335
المجموع	425	2007

VII- الميزانية على المدى المتوسط:

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	انجازات 2021 (أرقام أولية)	محتمل 2022	تقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف	1528	1543	1616	1606	1623
منها					
منحة بعنوان التأجير					
منحة بعنوان التسيير					
ميزانية التجهيز	158,1	293	513,2	471,5	169,5
منها					
التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة					
المجموع	1686.1	1836	2129.2	2077.5	1792.5

ملحق عدد 3 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية و بطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 3 :

المياه

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.3

تسمية المؤشر: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد في الماء

تاريخ تحيين المؤشر: كل ستة أشهر

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي المركزي الهندسة الريفية واستغلال المياه + البرامج الفرعية الجهوية: المياه.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الطلب على المياه.
4. تعريف المؤشر: نسبة الأراضي القابلة للري المكثف المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري (ري سطحي محسن، ري بالرش، ري موضعي).
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب الجهات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

مساحات الأراضي القابلة للري المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري

100X

= نسبة التجهيز بمعدات الاقتصاد في الماء

المساحة الجمالية القابلة للري المكثف

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- مساحات الأراضي القابلة للري المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري
- المساحة الجمالية القابلة للري

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية:

- اعتماد مراسلات سداسية من طرف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
- قاعدة بيانات بالإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (حسب طريقة الري والولاية).
- 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
- 6. تاريخ توفر المؤشر: السداسي الأول والسداسي الثاني من كل سنة.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 95% من المناطق السقوية مجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري سنة 2021.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- السيد نبيل رحيم من الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (البريد الإلكتروني/ الهاتف : 71 781 756
- رؤساء دوائر المناطق السقوية بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2022	إنجازات				الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021	2020	2019	2018		
99	98.3	97.7	96.7	95.9	94	93	92	%	نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد في الماء

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

لقد تم تجهيز جل المستغلات الفلاحية بتجهيزات الاقتصاد في الماء نتيجة لمجهودات التحسيس والتوعية والتكوين والتشجيعات المالية المسندة من طرف الدولة منذ التسعينات. وتتواصل مجهودات الدولة في هذا المجال مع توجه الفلاحين أكثر فأكثر نحو تجديد التجهيزات القديمة .

3. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- نقص في الامكانيات المادية والبشرية لمتابعة تجهيز المستغلات الفلاحية،
- نقص في قيادة عملية الري على مستوى الحقل نظرا للنقص في الارشاد الفلاحي والاحاطة الفنية للفلاحين عن قرب.
- ضرورة انجاز جرد ميداني شامل لتحيين المساحات المجهزة منذ سنين.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.3

تسمية المؤشر: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي.

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الهندسة الريفية واستغلال المياه
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الطلب على المياه (حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستدامة لها، تأمين الموارد البديلة للمياه والاقتصاد في المياه التقليدية).
4. تعريف المؤشر: كميات المياه المستعملة المعالجة المستغلة في الري الفلاحي.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: - كميات المياه المعالجة المستهلكة سنويا بالمناطق السقوية المهيأة لاستغلال هذه المياه (مليون م³)
- النسبة = كميات المياه المعالجة المستهلكة الفعلية في السنة الجارية / الكميات المستهلكة المتوقعة (22 مليون م³)
2. وحدة المؤشر: مليون م³
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كميات المياه المعالجة المستهلكة سنويا
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقارير سنوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية: المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية (دوائر المناطق السقوية)
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 17 مليون م³ في 2020 و 22 مليون م³ في 2025
8. المسؤول عن المؤشر: السيدة سعاد ساسي دخيل: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (البريد الإلكتروني: s.dekh@yahoo.fr ou souad.dekhil@laposte.net / الهاتف : (71 781 756 / 71 891 341)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات				2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023	2022		2020	2019	2018		
17	17	16	15	13	12	13	14	مليون م3	كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي
				92	72	86	64	%	

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تتغير كميات المياه المستعملة حسب المناخ (مطر أو جاف) حيث ينخفض الاستهلاك في الفترات الممطرة ويرتفع في الفترات الجافة. كما يمكن إحداث مناطق سقوية جديدة من نمو في كمية استغلال هذه المياه حسب الجهات.

نلاحظ أن نسبة الانجاز الفعلي أقل من التقديرات وذلك يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:

- في إطار التوقي من تداعيات جائحة كورونا المستجد على صحة مستعملي المياه المعالجة، تمّ توقيف استغلال هذه المياه في المناطق السقوية الموجودة خلال فترة كبيرة نظرا لاكتشاف وجود رواسب للفيروس في بعض بلدان العالم.
- كما شهدت اشغال مشاريع التهيئة الفلاحية تأخرا في الانجاز على غرار برنامج التدخلات العاجلة نظرا للأسباب المذكورة اعلاه وعدم توفر المزاينة المطلوبة.

استمرار توقيف الري بعدة مناطق سقوية بالمياه المعالجة خاصة منها منطقة سبيطة الخاصة بسبب سرقة التجهيزات ومنطقة ولجة الخضر لغمر محطة الضخ بمياه الفيضانات ومنطقة لمطة بالمنستير لتردي نوعية المياه وكذلك منطقة مديونة بسليانة بسبب اشغال إعادة تهيئة محطة التطهير التي تزودها في الابان.

3. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- مازالت نوعية المياه المعالجة تعد عائقا لاستغلال هذه المياه من طرف الفلاحين.
- نقص في التحسيس الناتج عن نقص في الامكانيات المادية والبشرية يساهم في تدني نسبة الاستغلال.
- مواصلة اعتماد تسعيرة (20 ملليم /متر مكعب) في بعض المناطق بالرغم من الاقرار بمراجعة التسعيرة حسب منشور عدد مما لا يغطي تكاليف الاستغلال ويمثل عائقا هاما لاستدامة المناطق السقوية المعنية.
- محدودية قائمة الزراعات المرخصة للري بالمياه المعالجة ومنع ري الخضروات ذات المردودية الاقتصادية العالية
- تقادم المنشآت المائية التي تتطلب إعادة التهيئة
- تواجد بعض المناطق بالشمال حيث الأمطار والموارد التقليدية متاحة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.1.3

تسمية المؤشر: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الموارد المائية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الطلب على المياه
4. تعريف المؤشر: تمثل نسبة استغلال الموارد المائية كمية المياه المستغلة من جملة الموارد المتجددة أو المتاحة حسب الحالة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$\text{نسبة تعبئة الموارد المائية الجوفية} = \frac{\text{كمية المياه المستغلة}}{\text{جملة الموارد المتجددة أو المتاحة}} \times 100\%$$

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- كمية المياه المستغلة

- جملة الموارد المتجددة أو المتاحة

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقارير والدراسات الاستقصائية وتسجيلات المعاينة

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دوائر الموارد المائية بالجهات - الإدارة العامة للموارد المائية (حولية استغلال

الموائد المائية العميقة لسنة 2018- حولية استغلال الموائد المائية قليلة العمق لسنة 2015- حولية نوعية المياه 2018

6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل سنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تقدر الموارد الجمالية المتاحة بـ 2201.710 مليون م³ من سنة 2020. والمطلوب عدم تجاوز

هذه الكمية قصد الاستغلال المستديم للموارد المائية المتاحة.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة يسرى بن صالح: (البريد الإلكتروني: yosra_bensalah@yahoo.com)

/الهاتف: 000 565 71 / 213

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات				2021	الإنجازات				الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف:
2025	2024	2023	2022		2020	2019	2018	2017		
2201.71	2201.71	2201.71	2201.71	2201.71	2294	1324.46	2250	2206.35	مليون م3	الموارد المائية الجوفية المستغلة دون اعتبار الآبار العشوائية
2201.71	2201.71	2201.71	2201.71	2201.71	2201.71	2198	2198	2196	مليون م3	الموارد المائية الجوفية المتجددة أو المتاحة
100	100	100	100	100	100	100	101	100,44	%	نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تسجيل سنة 2020 نسبة استغلال للموارد المائية الجوفية قدرت بـ 129% وهو ما يفوق نسبة السحب الآمن والمقدرة بـ 100%. علما وأنه قد تم تجاوز هذه النسبة بـ 4% سنة 2012 و 7% سنة 2013 و 14% سنة 2014 و 19% سنة 2015 و 26% سنة 2018 و 29% سنة 2019 وعليه، يجب الحذر من التجاوز المتزايد من سنة إلى أخرى وذلك بتحديد مناطق الاستغلال المكثف بالخزانات المائية الجوفية وحمايتها.

كما يبرز المؤشر مدى الاستغلال المكثف للموارد المائية السطحية. وتعتبر الموارد المائية إجمالاً مستغلة فوق طاقتها حيث يقدر معدل نسبة الإستغلال بـ 119% بالنسبة للموارد السطحية (عمق دون 50م) (حولية سنة 2015 وتصدر كل 05 سنوات) موزعة على 226 مائدة مائية منها قرابة 139 مائدة يمكن استغلالها بصفة طبيعية و 63 مائدة مستغلة بصفة مكثفة. وتتفاوت نسب استغلال هذه الموارد حسب الجهات، إذ تقدر بـ 100% بالشمال و 140% بالوسط و 95% بالمائة بالجنوب .

أما الموارد المائية الجوفية العميقة (عمق يفوق 50م) فهي مستغلة بنسبة 134% (حولية سنة 2020) كذلك وموزعة على 340 مائدة مائية. تستغل عن طريق 34486 بئر عميقة منها حوالي 21279 بئر عميقة عشوائية تستنزف 542 مليون م³/السنة. وتتفاوت نسب استغلال هذه الموارد حسب الجهات إذ تقدر بـ 99% بالشمال و 150% بالوسط و 132% بالجنوب.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.2.3

تسمية المؤشر: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الهندسة الريفية واستغلال المياه
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي
4. تعريف المؤشر: إمكانية التزود بالماء الصالح للشرب بالريف على مسافة قصوى تبلغ 500 متر.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب المتدخل (الهندسة الريفية / الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه) وحسب الجهات

- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: التزود بالماء الصالح للشرب بالريف = توفر مورد ماء على مسافة قصوى تبلغ 500 متر.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية: التقارير السنوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة تزود تقدر ب 95.5 سنة 2022 و 96% من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في موفى سنة 2023
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:
السيدة منى بن نورالدين: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (البريد الإلكتروني: BennoureddineMouna@yahoo.fr / الهاتف : 71 781 756 / 71 891341)

- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات				2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023	2022		2020	2019	2018		
42.8	42.4	42.2	42	41.3	41.5	41.5	41.5	%	نسبة التزود بالماء الصالح للشرب عن طريق الهندسة الريفية (*)
53.7	53.7	53.6	53.5	53.8	53.2	52.7	52.1	%	نسبة التزود بالماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع
96.5	96.1	95.8	95.5	95.1	94.7	94.1	93.6	%	الجملة

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تقدر نسبة التزود بالماء الصالح للشراب ب 98,4% على المستوى الوطني لسنة 2021، منها 85,3% عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه و13.1% عن طريق الهندسة الريفية.

كما ستمكن المشاريع الجارية ومشاريع المحاور الكبرى التي هي في طور الانجاز خاصة بولايات باجة وجندوبة وبنزرت من تطوير نسب التزود بهذه الولايات والتي لا تزال دون المعدل الوطني.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.3.3

تسمية المؤشر: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السدود والأشغال المائية الكبرى
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية
4. تعريف المؤشر: تمثل نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى على مجموع كميات المياه القابلة للتعبئة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: حسب الجهات

- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى

$\times 100\%$

2500 مليون م³

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية: التقارير والدراسات

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى

6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 96% في حدود سنة 2023 حيث يتوقع أن تبلغ كميات المياه بالسدود الكبرى 2410

مليون م³

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محرز رجب (mehrez.bgth@gmail.com) بالإدارة العامة للسدود

والأشغال المائية الكبرى.

الهاتف : 98 133 832

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2022	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2021	2020	2019		
96	96	96	93	92	92	92	%	نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية
2410	2410	2323	2323	2310	2310	2310	مليون م ³	كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم سنة 2012 الانتهاء من أشغال سد الزرقة (16 مليون م³) وسد الزياتين (19 مليون م³) وسد القمقوم (9 مليون م³).
- سنة 2013: الانتهاء من أشغال سد الكبير (35 مليون م³)، سد المولى (15 مليون م³)
- سنة 2014: لم يتم إنجاز السدود المنتظرة
- سنة 2015: سد الطين (18 مليون م³)، سد المالح (16 مليون م³)
- سنة 2016: سد الحركة (22 مليون م³)
- سنة 2017: سد سراط (16 مليون م³)
- من المتوقع الانتهاء من أشغال السدود التالية :
 - سنة 2022: سد الدويميس (13 مليون م³)
 - سنة 2024: سد ملاق العلوي (87 مليون م³)

3. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

لم يتم تسجيل تقدم في الإنجاز سنة 2021 ويعود ذلك إلى تعطل في استكمال إنجاز سد الدويميس نتيجة لتغيير في مأخذ التربة مما استوجب طلب التمديد في الأجل التعاقدية إلى غاية جويلية 2021، وفي مرحلة ثانية نتيجة لجائحة كورونا مما استوجب طلب آخر في التمديد لازال قيد الدرس. وكذلك التعطل على مستوى المقاولات والأشغال بالنسبة لسد ملاق العلوي نتيجة لجائحة كورونا والزيادة في حجم الأشغال.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر:

تسمية المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الهندسة الريفية واستغلال المياه
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين دور المرأة في التصرف في المياه بالوسط الريفي
4. تعريف المؤشر:
يبلغ عدد المجامع في مجال الماء الصالح للشرب 1329 مجمع
- تتصرف 1329 هيئة مجلس إدارة في المجامع المائية،
- كل مجلس إدارة يتكون من 3 إلى 6 أعضاء يتم انتخابهم من طرف المنخرطين بالمجمع،
- يبلغ عدد النساء المنتخبات في مجالس الإدارة للمجامع المائية 19 امرأة لسنة 2021،
- يبلغ عدد المديرات الفنيين في المجامع المائية والتي يتم خلاص أجورهم من استخلاصات بيوغات الماء 42 امرأة.
5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
6. التفريعات: حسب الجهات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
عدد النساء المشاركات بمجالس إدارة المجامع المائية في مجال الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)/العدد الجملي للمجامع المائية
2. وحدة المؤشر: %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه
4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على أن يبلغ المؤشر حوالي 8% سنة 2025،
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:
ياسمين الصيد: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (البريد الإلكتروني yasminaessid@yahoo.fr)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
8	7	6	6	5	%	المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة مساهمة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي من سنة إلى أخرى ضعيف وذلك مرتبطة بالإشكاليات الاجتماعية. وفي إطار انجاز المرحلة الثانية من برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي الممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية، سيتم تسجيل تطور في نسبة مشاركة المرأة في مجالس الإدارة المتصرفة في المجامع المائية في مجال الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي، وذلك إثر تنفيذ برنامج إحاطة فنية وتكوين وإعلام وتحسيس للمرأة الريفية والشباب في مجال التنقيف الصحي والمشاكل الصحية المرتبطة بالماء. ومن أهم نتائج الإحاطة الفنية:

- إعداد تشخيص مدقق لتحديد مستوى مشاركة النساء والشباب في التصرف في المجامع الريفية وتحديد أهم العقبات التي تحول دون مشاركتهم والحلول والإجراءات الواجب اتخاذها،
- إعداد وتطوير برنامج تدريبي وتنقيفي في الوسط الريفي لصالح النساء والأطفال الصغار،
- تنفيذ البرنامج التدريبي والتنقيفي الصحي لفائدة السكان المحليين (النساء والرجال والأطفال الصغار في المدارس)
- إعداد دليل حول المنهجيات والمناهج المتبعة واعتمادها لضمان إدماج النوع الاجتماعي والمشاركة الفعالة للمرأة والشباب،
- تقرير يلخص النتائج التي حققتها الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من المهمة المذكورة،
- تحسين أداء المجامع المائية بإدخال حرفية أكثر في التصرف على المستوى الفني والإداري والمالي.

بطاقات الفاعلون العموميون
للبرنامج عدد 03: المياه

بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

I- التعريف:

1. النشاط الرئيسي: إنتاج واستغلال وتوزيع المياه الصالحة للشرب.
2. مرجع الإحداث: القانون عدد 22 لسنة 1968 مؤرخ في 2 جويلية 1968.
3. مرجع التنظيم الإداري والمالي: منشأة عمومية ذات صبغة غير إدارية تخضع لإشراف وزارة الفلاحة وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي (أمر حكومي عدد 2265 لسنة 2004 مؤخر في 27 سبتمبر 2004).
4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة والفاعل العمومي: عقد برنامج وحيد ممضى من سلطة الإشراف (1997-2001) وعقدي البرنامج للفترات (2002-2006) و(2007-2001) وقع طرحهم على سلطة الإشراف وبقياً ممضيين من طرف الرئيس المدير العام للشركة فقط. كما تتولى الشركة حالياً إعداد عقد الأداء للفترة 2021 - 2025.

II - الإستراتيجية والأهداف :

1. الإستراتيجية العامة: انخرطت الشركة في الإستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المائية والتصرف المحكم في الطلب حيث يهدف هذا البرنامج إلى:
 - تعبئة موارد مائية غير تقليدية عبر تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية الكبرى بمناطق الجنوب التونسي والوسط،
 - تحسين نوعية وجودة مياه الشرب والتخفيض من درجة الملوحة إلى حدود 1,5 غ/لتر،
 - مواصلة تحويل فائض مياه الشمال إلى المناطق محدودة الموارد (تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل و صفاقس)،
 - الرفع من مردودية شبكات توزيع المياه وترشيد الاستهلاك والاقتصاد في الماء لتوفير موارد إضافية تمكن من تدعيم التوازنات المائية،
 - تدعيم مياه الشرب بالوسط الريفي عبر الترفيع فينسب التزويد بالجهات ذات نسب دون المعدل الوطني،وتتمثل أهم الأهداف المزمع تحقيقها في هذا المجال خلال الخماسية القادمة (2021-2025):
 - تأمين تزويد المنظومات المائية الكبرى عبر استكمال انجاز المشاريع الكبرى
 - مواصلة تعبئة الموارد المائية التقليدية عبر منظومة تحويل فائض مياه الشمال
 - الانتقال من سياسة التحكم في العرض Gestion de l'offre إلى سياسة التحكم في الطلب Gestion de la demande.
 - تقليص الضياع عبر تأهيل قنوات ومنشآت الشركة بصفة دورية
 - التحول الرقمي واليقظة التكنولوجية باستكمال تثبيت المنظومة المعلوماتية التجارية SIC والمنظومة المعلوماتية الجغرافية SIG
 - الانتقال الطاقوي عبر مزيد الاعتماد على الطاقات المتجددة بإنجاز العديد من المحطات الفوطوفولطائية والرفع من النجاعة الطاقية لمحطات الضخ والتحلية.
2. أهم الأولويات والأهداف:
 - التصرف الأمثل في الموارد المائية التقليدية وغير تقليدية في كامل البلاد وخاصة مناطق الاستهلاك الكبرى مثل تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل و صفاقس.
 - تحسين الخدمات المسداة بالجهات وتقريبها إلى المواطن عبر المصادقة على المخطط الإستراتيجي التنظيمي للشركة الذي يخضع لمعايير علمية وموضوعية.
 - تطوير وتعميم الرقمنة قصد تحديث التصرف في الشبكات والمنشآت المائية مع تطوير وتحسين الخدمات المسداة للحرفاء.
 - تحسين النجاعة الطاقية والتوجه تدريجياً نحو استعمال الطاقات المتجددة وإدراجها في استهلاك الطاقة.
 - الرفع من مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب لتبلغ 76,4% في سنة 2022 مقابل 76,2% محتمل سنة 2021،
 - بلوغ نسبة التزود بالوسط الريفي في سنة 2022 حوالي 54,1% عن طريق الشركة.
3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

4. أهم الأنشطة: تسعى الشركة إلى تحقيق أهدافها حسب الإستراتيجية المرسومة بطريقة أنجع وذلك من خلال مواصلة متابعة تقدم عدة مؤشرات نذكر منها:

العناصر	2022	2023	2024
عدد المشتركين (مليون)	3,209	3,289	3,372
نسبة التزويد بالوسط الريفي عن طريق الشركة	%54,1	%54,4	%54,8
مردودية شبكات التوزيع	% 76,4	% 76,6	%76,8
الاستهلاك النوعي للطاقة (ك و س /م ³)	0,73	0,77	0,80
نسبة التأطير	%10	%10	%10

أما فيما يخص أهم الاستثمارات والمشاريع الكبرى التنموية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأمن المائي والتي سيتواصل تنفيذها خلال الفترة 2022-2024 نذكر منها:

-مليون دينار-

المشروع	الكلفة	الممول
مشروع تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب (البرنامج الرابع)	77	الوكالة الفرنسية للتنمية
تزويد بعض المراكز الريفية بالماء الصالح للشرب	73	الدولة
مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بولاية بنزرت	300	الصندوق السعودي للتنمية
مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بولاية باجة	170	البنك الألماني لإعادة الإعمار
محطة تحلية مياه البحر بصفافس	935	البنك الياباني للتعاون الدولي TSP_40
محطة تحلية مياه البحر بالزارات	315	البنك الألماني لإعادة الإعمار
المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية	237	الدولة
برنامج تدعيم منظومة تحويل المياه من الشمال إلى الوطن القبلي والساحل و صفاقس (مركب معالجة المياه بالقلعة الكبرى)	150	الوكالة الفرنسية للتنمية
إنجاز محطة معالجة المياه ببجاية بطاقة 4 م ³ /ث وربط مشروع المرفأ المالي بالمياه	300	البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية
مشروع تحسين نوعية مياه الشرب وتعزيز الموارد المائية بالجنوب التونسي (القسط الثاني)	261	البنك الألماني لإعادة الإعمار
محطة تحلية مياه البحر بجربة (القسط الثاني)	31	البنك الألماني لإعادة الإعمار
محطة تحلية مياه البحر بقرقنة	23	الصندوق الكويتي للتنمية
تجديد قنوات الجلب والتوزيع لتونس الكبرى بمنطقة الشمال الغربي	32	الصندوق الكويتي للتنمية
تجديد وتعزيز قنوات الجلب والتوزيع بالجنوب التونسي	27	الصندوق الكويتي للتنمية
تجديد وتعزيز قنوات الجلب والتوزيع لتونس الكبرى	24	الصندوق الكويتي للتنمية
مشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي	100	البنك الألماني لإعادة الإعمار
المجموع العام	3 055	

5. الإجراءات المصاحبة:

- تفعيل البرنامج السنوي للزيادة في تسعيرة الماء الصالح للشرب قصد تمكين الشركة من تحقيق توازناتها المالية في غضون سنة 2025،
- صرف المبلغ المتبقي من عملية رأس مال الشركة المقدر بـ 85 مليون دينار ضمن قانون المالية لسنة 2022،
- تكفل الدولة بأعباء الاستغلال الإضافية على إثر إحالة عدد من المنشآت المائية من طرف مجامع التنمية الفلاحية إلى الشركة والمقدرة سنويا بمبلغ 5 مليون دينار
- رصد اعتمادات بقيمة 18 مليون دينار لتنفيذ مخطط الاستعداد لتأمين استهلاك الماء الصالح للشرب خلال الذروة الصيفية لسنة 2022،
- اعتماد التسبقة لخلاص فواتير استهلاك الماء لكافة الوزارات والإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وذلك بتحويل 80% من الميزانية المخصصة لمعاليم استهلاك الماء في بداية كل سنة لفائدة الشركة، على أن تتم التسوية عن طريق محاضر اعتراف بالدين في نهاية السنة.
- مراجعة القرار المشترك لوزارات المالية وأملاك الدولة والشؤون العقارية والتجهيز والإسكان المؤرخ في 25 أوت 1998، وذلك بإعفاء الشركة من دفع المعاليم المستوجبة عن إشغال الملك العمومي للطرق، مع التنكير بأن جلسة العمل الوزارية بتاريخ 06 جويلية 2000 أوصت بإرجاء تطبيق هذا القرار بناء على طلب تقدمت به الشركة وبقية المستلزمين العموميين.
- دعوة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى إيجاد حلول للتصرف في الأراضي الاشتراكية في بعض ولايات الجنوب التونسي والذي حال دون انجاز عديد المشاريع الكبرى على غرار مشروع تحسين نوعية المياه بالجنوب التونسي وخاصة ولاية قفصة.

III - الميزانية والتفديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتفديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

في طور الانجاز

2- تفديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

في طور الإنجاز

بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي "شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال"

I- التعريف :

1. النشاط الرئيسي: بيع المياه.
2. مرجع الأحداث: القانون عدد 26 لسنة 1984 المؤرخ في 11 ماي 1984.
3. مرجع التنظيم الإداري والمالي: مؤسسة عمومية ذات صيغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي بمقتضى الأمر عدد 2265 لسنة 2004 المؤرخ في 27 سبتمبر 2004.
4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أداء بين المهمة وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال: عقد برنامج وحيد ممضى من سلطة الإشراف (1997-2001) وعقدي البرنامج للفترة (2002-2006) و(2007-2011) وقع طرحهم على سلطة الإشراف وبقياء ممضيين من طرف الرئيس المدير العام للشركة فقط.

II- الاستراتيجية والأهداف :

1. الاستراتيجية العامة:
توفير المياه المعدة للشرب لفائدة:
 - الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بكل من:
 - تونس
 - بنزرت
 - بلي (سوسة وصفاقس)
 - القتمة.
 - توفير المياه المعدة للري لفائدة:
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية نابل
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تونس
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بن عروس
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية منوبة
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية أريانة
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنزرت
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية باجة
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية سوسة
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية المنستير
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية القيروان
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية المهدية
 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية جندوبة
 - توفير المياه المعدة لتغذية المائدة المائية:
 - التغذية المائية بنابل
 - التغذية المائية بين عروس
 - التغذية المائية براس الجبلوتتمثل أهم الأهداف المزمع تحقيقها في هذا المجال خلال الخماسية القادمة (2021-2025) في:
 - تأمين تزويد المنظومات المائية بولايات الشمال والوسط.
 - التصرف المحكم في الموارد المتاحة بمختلف السدود بالتنسيق مع الهياكل المختصة بالوزارة
 - الانتقال الطاقوي عبر مزيد الاعتماد على الطاقات المتجددة بإنجاز العديد من المحطات الفوطوفولطانية والرفع من النجاعة الطاقية لمحطات الضخ.
 - التحول الرقمي واليقظة التكنولوجية.
2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:
 - تأمين تزويد حرقاء الشركة بالكميات المطلوبة
 - التصرف الأمثل في الموارد المائية.
 - تحسين الخدمات المسداة.
 - تطوير وتعميم الرقمنة قصد تحديث التصرف في الشبكات والمنشآت المائية.
 - تحسين النجاعة الطاقية والتوجه تدريجيا نحو استعمال الطاقات المتجددة وإدراجها في استهلاك الطاقة.
 - الرفع من مردودية القنال والأنابيب الموضوعة على الذمة.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة غير مباشرة.

4. أهم الأنشطة: تسعى الشركة إلى تحقيق أهدافها حسب الاستراتيجية المرسومة بطريقة أنجع وذلك من خلال مواصلة متابعة تقدّم عدّة مؤشرات نذكر منها:

العناصر	2022	2023	2024
توفير حاجيات المياه المعدة للشرب (الصوناد)	% 100	% 100	% 100
توفير حاجيات المياه المعدة للري (المندوبيات)	% 100	% 100	% 100
توفير حاجيات المياه المعدة لتغذية المائدة المائية	% 100	% 100	% 100
نوعية المياه: نسبة الملوحة	≥ 2 غ / اللتر	≥ 2 غ / اللتر	≥ 2 غ / اللتر
مردودية القنال: نسبة عامة لضياح الماء	$\leq 5\%$	$\leq 5\%$	$\leq 5\%$
الاستهلاك النوعي للطاقة (ك و س / م ³):			
محطة بجاوة	4.85	4.80	4.75
محطة فندق الجديد	4.50	4.40	4.40
مركب قلعة الأندلس	3.90	3.85	3.80
مركب الهري	4.10	4.10	4.05
محطة بربرة	4.20	4.10	4.00
محطة سيدي البراق	4.00	3.90	3.80
محطة الزيتين	4.00	3.80	3.50
نسبة التأطير	12.45	12.80	13.10

5. الإجراءات المصاحبة:

- تعديل سعر بيع الماء كلّما اقتضت الحاجة لضمان التوازنات المالية للشركة.
- تكفّل الدولة بنفقات الطاقة الكهربائية الخاصة بتحويل المياه.
- اعتماد التسبقة لخلاص فواتير الحرفاء (الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية 80%).
- ضمان خلاص الحرفاء لمستحقات الشركة
- مواصلة تكفل الدولة بالنفقات الكبيرة بالإصلاحات الكبرى وتجديد المعدات والتجهيزات الخاصة بمحطات الضخ والمنشآت المائية.

III-الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024) :

1. تقديم عام لتقديرات ميزانية شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال للسنة المالية 2022: في طور الإنجاز.

2. تقديرات الميزانية لسنة (2022-2024): في طور الإنجاز

ملاحق :

بطاقات مؤشرات قياس الأداء للبرنامج عدد 04 :

الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

بطاقة مؤهر الأداء: نسبة الغطاء الغابي

رمز المؤشر: 1.1.4

I - الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: نسبة الغطاء الغابي = المساحات المغروسة* / المساحة الجمالية للبلاد والمقدرة بـ 16 مليون هكتار)*100
- *: يتم احتساب الغراسات عن طريق الإدارة، الغراسات عن طريق المقاولات، التثبيت بالغراسات، غراسة مصدات الرياح، غراسة جوانب الطرقات، التشجير لدى الخواص
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.
- تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 8,61 سنة 2026
- المسؤول عن المؤشر: نجوى الرجاني rjeibianajoua@gmail.com الهاتف: 5054

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024	2023	2022		
8,61	8,58	8,55	8,52	8,49	%	المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد 16 مليون هك

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يتمثل النسق السنوي من التشجير الغابي والرعوي في إنجاز قرابة خمسة آلاف هكتار وذلك بتضافر جهود مختلف المتدخلين في البرنامج (الإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي) وكذلك ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى. وتجدر الإشارة إلى أنه تمت المحافظة على النسق أي بزيادة سنوية بـ 0.03 % حيث أنه تم تحقيق نسبة إنجاز تساوي 100 % لسنة 2022. وهو ما سيمكننا من بلوغ القيمة المستهدفة لنسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد لسنة 205 والمقدرة بـ 8,61 %.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

التفاوت في نسق التشجير ونسب النجاح بحسب الجهة وحسب السنة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الغابات المهيأة

رمز المؤشر: 2.1.4

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. بالنسبة للهدف العملي هو تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعية
2. تعريف المؤشر: نسبة الغابات المهيأة هي: نسبة الغابات التي تعتمد على مثال تهيئة ساري المفعول مقارنة بالمساحة الجمالية للغابات القابلة للتهيئة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (دراسة الجوانب الاجتماعية).

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
نسبة الغابات المهيأة = (مساحة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول/المساحة الجمالية للغابات القابلة للتهيئة) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للغابات، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
4. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 25,9 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر: سهام حاج عامر البريد الإلكتروني: ameursihem22@gmail.com الهاتف: 5013

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تمثل دراسات التهيئة الغابية خططا ومراجع فنية تضبط سنويا وعلى امتداد 20 سنة كل الأشغال الواجب القيام بها على مستوى كل غابة مع تقديم موازنة تقديرية توضح الكلفة السنوية للأشغال المبرمجة والمداخل المتوقعة. وتهدف هذه الدراسات إلى تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية و الجبلية (إنتاج وحماية وترفيه) قصد ضمان ديمومتها مع مراعاة دورها البيئي.

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024	2023	2022		
25,9	23,1	21,7	18,66	23,9	%	المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت مساحة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول لسنة 2022 قرابة 117000 هك أي بنسبة 23,9 % من المساحة الجمالية للغابات القابلة للتهيئة والمقدرة بـ 498 ألف هكتار. ورغم إعادة الاعتمادات المخصصة للغرض من الميزانية المركزية المعتمدة على البرنامج الوطني بداية من سنة 2023 فإن نسبة الغابات المهيأة ستتقلص نظرا لانقضاء آجال أمثلة التهيئة للغابات المهيأة وفي حالة استغلال حيث ستصبح الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول على التوالي لسنوات 2023 قرابة 92900 هك أي بنسبة 18,66 بالمائة. ونظرا لعدم التمكن من القيام بالبرنامج الذي كان من المؤمل انجازه في اطار اتفاقية مع منظمة الاغذية والزراعة لانجاز دراسات أمثلة تهيئة الغابية على مساحة 146000 هك، وستقتصر البرمجة أساسا على البرنامج الوطني حيث انجاز دراسات أمثلة تهيئة الغابية سي شمل مساحة 15000 هك سنة 2024 وهو ما سيمكننا من بلوغ مساحة 107902 هك ومساحة 7000 هك سنة 2025 وكذلك 7000 هك سنة 2026 وبالتالي لتصبح القيمة المستهدفة لسنة 2026 بـ 25,9 %.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

4. انتهاء صلوحيية العديد من أمثلة التهيئة سنويا وضعف الاعتمادات المرصودة لتحسين الدراسات في السنوات الفارطة.
5. نقص هام في مكاتب الدراسات وخبراء التهيئة الغابية المؤهلين للقيام بمثل هذه الدراسات على الصعيد الوطني.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة استغلال المنتج الغابي

رمز المؤشر: 3.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- بالنسبة للهدف العملي هو تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعية.
- تعريف المؤشر: يتمثل في نسبة استغلال المنتج الغابي (الخشب) مقارنة بالإمكانات المتاحة
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: احتساب نسبة البيوعات واستغلال المنتج الغابي الخشبي مقارنة بالإمكانات المتاحة وهي الكميات المعروضة للبيع سنويا.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للغابات، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، وكالة استغلال الغابات.
- تاريخ توفر المؤشر: (تواتر): سنويا
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 85 بالمائة من الامكانيات المتاحة سنويا
- المسؤول عن المؤشر: محمد مختار مدير وكالة استغلال الغابات mohamedmokhtar1@yahoo.fr
الهاتف: 3318

III- قراءة في نتائج المؤشر

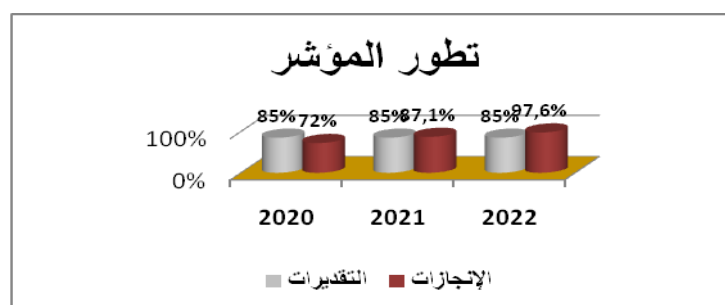
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024	2023	2022		
85	85	85	85	97,6	%	المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتج الغابي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

الهدف هو تحسين نسبة الاستغلال بالترفيف في كميات الخشب المباعة مقارنة بالكميات المتاحة. وما يعوق استغلال الطاقة الانتاجية للغابات من هذه المادة هو أساسا قلة الامكانيات البشرية والمادية لدى الدوائر الجهوية للغابات لتتمكن من تنفيذ برامج الاستغلال السنوية طبقا لأمثلة التهيئة الغابية. وتقدر كميات الخشب المعروضة للبيع خلال سنة 2022 بـ 314650 م³ تم التفويت منها في كمية تقدر بـ 307133 م³ أي بنسبة بيع تقدر بـ 97.6%.

رسم بياني لتطور المؤشر:



3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يعتمد المؤشر على المعطيات المتعلقة باستغلال مادة الخشب فحسب والتي مثلت حوالي 41% من قيمة الإيرادات المباشرة المتأتية من بيع المنتوجات الغابية خلال سنة 2022 بينما يتم استغلال العديد من المنتوجات الأخرى غير الخشبية ولا تأخذ بعين الاعتبار في تقييم مؤشر الاستغلال الغابي ويصعب احتسابها ودمجها في مؤشر وحيد. ومن أهمها الخفاف والإكليل والريحان ومخاريط الصنوبر الحلبي كما يبينه الجدول التالي:

نوع المنتج	الكميات المقترحة	الكميات المباعة	نسبة البيع
الخفاف	49986 قنطارا	40913 قنطارا	82 %
الإكليل	67875 هك	60001 هك	88 %
الريحان	18024 هك	4674 هك	26 %
مخاريط الصنوبر الحلبي	103540 هك	29265 هك	28 %
ثمار الخروب	12594 هك	12594 هك	100 %

يبقى مستوى الاستغلال دون الإمكانيات المتاحة للتأمين المجدي للمنتوج الغابي خاصة بالنسبة للخشب والخفاف حيث تبلغ القدرة الانتاجية السنوية حوالي 500 ألف م3 بالنسبة للخشب و80 ألف قنطار بالنسبة للخفاف ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- النقص الحاصل في عدد أعوان الغابات بالدوائر الغابية لانجاز عملية تطريق الأشجار المعدة للاستغلال
- عدم توفر اليد العاملة المختصة لجني الخفاف بعدد من المناطق
- عزوف اليد العاملة عن العمل بحضائر جني الخفاف ببعض المناطق
- ضعف مردودية العملة والنقص المسجل في وسائل النقل لدى دوائر الغابات لتمكين الأعوان من عملية التأطير والمراقبة بصفة مكثفة ببعض المراكز الغابية

بطاقة مؤشر الأداء: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات

رمز المؤشر: 4.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالنسبة للهدف العملي هو المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية
- تعريف المؤشر: يتمثل في سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- نوع المؤشر: مؤشر مؤشر نتائج
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: معدل المساحة المحترقة للحريق الواحد بحساب الهكتار (المساحة الجمالية المحترقة/العدد الجملي للحرائق)
- وحدة المؤشر: هك
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للغابات، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
- تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 03 سنة 2026
- المسؤول عن المؤشر: زهير بن سالم، البريد الإلكتروني: zouheirbsalem@gmail.com
- الهاتف: 5011

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:			الإنجازات		التقديرات		
الوحدة			2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 3.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات (يقاس سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة)			هك	15,3	3	3	3

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت المساحة الجمالية المحترقة لسنة 2022 حوالي 8900 هكتار وهو ما يعطي معدل المساحة للحريق الواحد 15,3 هك. ويمكن تحليل النتائج على أننا لم نحقق سوى 23 % من الهدف على اعتبار أن الانجاز عكسيا 3/15,3 وكان عدد الحرائق: 580 حريق من الغابات والغابات الشعراء يعتبر النسق دون المأمول لبلوغ القيمة المستهدفة = 3 هك للحريق الواحد غير أننا نسجل تقليصا في المساحة المحترقة مقارنة بالسنة السابقة والتي كانت 11230 هك كما تم التدخل في توقيت

– أقل أو يساوي 15 دق — 436 حريق

– من 15 دق إلى 30 دق — 83 حريق

– أكثر من 30 دق — 61 حريق

3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في الإمكانيات البشرية وأعوان إطفاء بنهك الأعوان المتدخلون.
- نقص في الآلات الثقيلة (الكاسحات والماسحات وحاملات المعدات).
- نقص في الاعتمادات المرصودة سنويا لإنجاز أشغال التهيئة الوقائية من الحرائق لمكونات البنية الأساسية.
- تاكل وتعطل شبكة الاتصال الحالية.
- استحالة التدخل بالمناطق العسكرية المغلقة ومناطق العمليات العسكرية، التي تكون أحيانا مصدرا لانتشار النيران إلى المناطق المجاورة وإلى التجمعات السكنية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها

رمز المؤشر: 1.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة وما يصاحبه من الحد من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.
2. تعريف المؤشر: نسبة الأراضي التي وقعت صيانة وتدعيم وتنشيط أشغال المحافظة على المياه والتربة فيها من جملة الأراضي التي وقع التدخل فيها بأشغال المحافظة على المياه والتربة خلال العشرية الثانية (2001-2011) والمقدرة بـ 841 ألف هكتار باعتبار أن أشغال المحافظة على المياه والتربة المنجزة خلال الخطة العشرية الأولى قد وقع تدعيمها خلال العشرية الثانية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع مساحات الأراضي التي وقع صيانة وتنشيط أشغال المحافظة على المياه والتربة فيها مجموع مساحات الأراضي التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف (2001-2011) والمقدرة بـ 641 ألف هكتار
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية.
4. تاريخ توفر المؤشر: (تواتر): سنويا.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 72.30% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر: السيدة منى العروسي /مهندس رئيس ورئيس مصلحة تنمين استغلال المنشآت بالإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية/الهاتف 5123-المحمول 58101168- البريد الإلكتروني: lrsrna@yahoo.fr

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024	2023	2022		
82.49	78.05	72.30	66.85	60.57	%	المؤشر 3.1.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف- 2001-2011 والمقدرة بـ 641 ألف هكتار)

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يحدد مؤشر قيس الأداء مدى التقدم في تنفيذ الهدف الإستراتيجي المتمثل في المحافظة على الأشغال المنجزة لحماية التربة من الإنجراف وتدعيم خصوبتها.

نسبة الأراضي التي وقع تدعيمها و صيانتها حسب الجهات							
التقديرات			2023	الاجازات			المندوبية
2026	2025	2024		2022	2021	2020	
2.42	2.42	2.42	2.42	2.42	2.42	2.42	تونس
65.68	62.08	58.49	54.90	54.90	54.66	54.66	أريانة
49.64	46.87	44.10	41.33	38.60	33.08	29.07	منوبة
80.40	76.18	71.96	67.74	58.92	54.72	52.09	بن عروس
64.83	58.41	52.00	45.58	39.43	35.31	32.27	نابل
23.34	20.77	18.21	15.64	13.56	12.77	12.06	زغوان
88.68	80.92	73.16	65.40	58.55	54.26	49.39	بنزرت
129.53	114.70	99.87	85.04	70.48	55.86	44.54	باجة
85.23	79.01	72.78	66.56	60.30	55.90	47.47	جنوبية
208.78	195.24	181.70	168.17	153.35	138.69	123.87	الكاف
57.76	55.01	52.25	49.50	46.74	45.29	42.94	سليانة
96.01	90.33	84.65	78.98	72.96	69.97	68.13	سوسة
70.38	65.52	60.65	55.79	51.20	44.49	40.07	المنستير
24.76	23.32	21.88	20.44	19.18	18.53	17.14	المهدية
33.03	30.17	27.32	24.46	21.24	20.66	19.85	القيروان
40.50	38.42	36.35	34.28	31.51	31.46	29.83	القصرين
24.84	23.83	22.82	21.80	20.82	20.41	19.99	سيدي بوزيد
51.84	48.68	45.51	42.35	38.28	35.05	31.54	صفاقس
261.57	246.20	230.84	215.47	201.61	187.75	172.85	قفصة
204.86	194.54	184.23	173.91	162.20	150.83	137.28	توزر
36.77	33.85	30.94	28.02	25.35	23.67	21.93	قبلي
180.52	167.98	155.44	142.91	130.37	116.39	102.44	قابس
54.64	50.89	47.14	43.39	40.30	37.94	35.36	مدنين
61.11	58.01	54.91	51.80	48.73	43.38	36.50	تطاوين
82.49	78.05	72.30	66.85	60.57	55.94	50.97	المؤشر الوطني

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

*مزيد توعية الفلاح بأهمية تثبيت الأشغال بالغراسات والسهر على تعهدها وصيانتها بصفة مستمرة لضمان ديمومتها.

مؤشر قياس الأداء	تقديرات 2024	أهم الأنشطة المبرمجة لسنة 2024	الإعتمادات (أ.د.)
المؤشر 2.4.2.4: نسبة الأراضي التي وقع تدعيمها و صيانتها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف-2011) 2001 والمقدرة بـ 641 ألف هك)	72.30%	• تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية	21371

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

* المبادرة الخاصة لاتزال محتشمة سواء عند الفلاحين الكبار أو عند شركات الإحياء ومقاسم الفنيين.
*أشغال التهيئة الفلاحية والرعية المعتمدة في قياس هذا المؤشر تتأثر بالحظائر الطرفية التي تعتبر مردوديتها ضعيفة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها

رمز المؤشر: 2.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها من جملة المناطق السقوية العمومية والخاصة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التحصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مساحة المناطق السقوية المراقبة سنويا على مجموع مساحة المناطق السقوية العمومية والخاصة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية.
4. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 38 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر: السيدة منى العروسي /مهندس رئيس ورئيس مصلحة تامين استغلال المنشآت بالإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية/الهاتف 5123-المحمول 58101168- البريد الإلكتروني: lrsrna@yahoo.fr

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها.	%	14.7	18.7	20.71	23.3	38

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يحدد مؤشر قيس الأداء مدى التقدم في تنفيذ الهدف الإستراتيجي المتمثل في المحافظة على الأشغال المنجزة لحماية التربة من الإنجراف وتدعيم خصوبتها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة عدد 1: ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: النهوض بالتنمية الغابية والرعوية في مناطق تدخله بولايات باجة والكاف وسليانة وجندوبة وبنزرت
2. مرجع الإحداث:
 - 1981 - 1996: مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية (قانون عدد 17 لسنة 1981 بتاريخ 1981/3/09)
 - 1996 إلى الآن: مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية صنف أ (القانون عدد 74 لسنة 1996 بتاريخ 1996/7/29)
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: إنجاز كل مهمة يكلف بها من قبل الدولة ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتصرف المستدام في الموارد الطبيعية بالمناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي.
2. الأهداف الإستراتيجية:
 - الترفيع في نسبة الغطاء الغابي والنباتي الدائم عبر تحسين وإحداث المراعي الدائمة وغراسة الزياتين.
 - مزيد إحكام الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة عليها وصياناتها وتنميتها.
 - تحسين الظروف الاجتماعية للمتساكنين عبر صيانة المنجزات في مجال تهيئة البنية الأساسية.
 - دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمناطق تدخل الديوان من خلال الإحاطة وتأطير الهياكل القاعدية من مجامع ولجان تنمية ودعم الفلاحة الجبلية بالإحاطة ببيع المشايخ الصغرى وتحسين موارد الرزق للمتساكنين.
 - تدخلات ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي:
 - دعم القدرات المحلية والمؤسسية من خلال الإحاطة وتأطير مجامع ولجان التنمية لدعم قدراتهم الذاتية والتشاور والتواصل مع مختلف المؤسسات والإدارات المتدخلة لمناطق تدخل الديوان.
 - دعم الفلاحة الجبلية عن طريق الإرشاد الفلاحي والإحاطة بصغار ومتوسطي المربين وبيع المشايخ الصغرى.
 - دعم حماية وتنمية الموارد الطبيعية بإنجاز أشغال تحسين المراعي وغراسة الزياتين والأشجار المثمرة.
 - تحسين البنية الأساسية عن طريق صيانة وتعهد المسالك الريفية.

الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
.....					ميزانية التصرف:
.....					منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
.....					ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
.....					المجموع

بطاقة عدد 02: الوكالة العقارية الفلاحية

البرنامج 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

III- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** الإصلاح التهيئة العقارية للأراضي الفلاحية الكائنة بمناطق تدخلها (سقوية عمومية، سقوية خاصة، بعلية ومناطق مجردة).

2. **مرجع الأحداث:** القانون عدد 17 لسنة 1977 المؤرخ في 16 مارس 1977 المتعلق بإحداث وكالة الإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية العمومية.

ترتيب المنشأة: صنف ب

مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1273 لسنة 1999 المؤرخ في 31 ماي 1999

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:**

IV- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**

تتمثل أهم توجهات وأولويات سلطة الإشراف في قطاع العقار الفلاحي في معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية. وتندرج الإستراتيجية العامة للوكالة العقارية الفلاحية ضمن حماية الأراضي الفلاحية من التشتت والتجزئة بمناطق تدخلها من خلال مشاريع التنظيم العقاري التي تعدها والمراقبة لجميع العمليات العقارية اللاحقة عليها.

2. **الأهداف الإستراتيجية:**

تتضوي الوكالة العقارية تحت البرنامج عدد 4 لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية، البرنامج الفرعي: التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية الذي يضم المكونات التالية:

- إعداد الخطط والتوجهات للمحافظة على الموارد الطبيعية من تربة ومياه ونبات وأراضي فلاحية
- مراقبة تطور الأراضي تحت مختلف نظم الاستغلال
- تقييم موارد التربة وصلاحياتها والقيام ببحوث في علم التربة
- حماية الأراضي الفلاحية والمساهمة في تحديد امثلة التهيئة العامة
- وتساهم الوكالة في تحقيق اهداف هذا البرنامج الفرعي خاصة في إطار العنصر الأخير المذكور باعتبار دورها الأساسي في حماية الأراضي الفلاحية من التشتت والتجزئة. وتتمثل أهداف الوكالة في:
- **حماية الأراضي الفلاحية الكائنة بمناطق تدخلها من التشتت والتجزئة من خلال:**
- مشاريع التنظيم والتهيئة العقارية.
- مراقبة العمليات العقارية بمناطق التدخل.
- **تصفية الأوضاع العقارية بمناطق تدخلها من خلال:**

- إعداد ملفات تقسيم الرسوم العقارية بالأراضي المرسمة وإحالتها إلى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وإعداد ملفات ترسيم التحويلات في المالية وتحيين الرسوم المجمدة قصد استخراج رسوم عقارية جديدة بالنسبة للأراضي المرسمة.
- إعداد ملفات المسح العقاري الإجباري وتوجيهها إلى المحكمة العقارية بالنسبة للأراضي الغير مرسمة.

V- الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
.....					ميزانية التصرف:
.....					منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
.....					ميزانية الاستثمار أو / التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
.....					المجموع

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

رمز المؤشر: 5.1.4

I - الخصائص العامة للمؤشر

6. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية وهو ينضوي ضمن الهدف الاستراتيجي للبرنامج عدد 04: **تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**
7. تعريف المؤشر: يتمثل في قياس مدى التشريك الفعلي للمرأة بمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي وذلك عبر تمكنها من تقلص مناصب محورية كرئيس أو كاتب عام أو أمين مال مجمع.
8. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
9. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
10. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
11. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي / العدد الجملي للنساء المنخرطات بمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للغابات، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.
4. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة
6. المسؤول عن المؤشر:
الهاتف: البريد الإلكتروني:

III- قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
.....	35	30	21	46	%	المؤشر نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يمثل مجمع التنمية في الفلاحة والصيد البحري هيكل قانوني يأخذ شرعيته من القانون عدد 99-43 لسنة 1999 بتاريخ 10 ماي 1999 والمنقح بالقانون عدد 2004-24 بتاريخ 15 مارس 2004. ويتشكل المجمع على النطاق المحلي بمبادرة من متساكني المنطقة يهدف معاضدة منخرطيه للاستجابة لمتطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يسير المجمع مجلس إدارة يتكون من ستة أعضاء: الرئيس وأمين المال والكاتب العام وثلاثة أعضاء. إن معظم التدخلات تتم عن طريق المشاريع الممولة.

إن التوجه الحالي في التصرف في الموارد الغابية يرمي إلى مزيد تشريك متساكني الغابات وبصفة فعالة في عمليات استغلال المنتوجات الغابية مقابل إسداء خدمات تدرج ضمن المحافظة على المنظومات الغابية. وانطلاقاً من هذا التوجه تم إبرام اتفاقيات شراكة بين الإدارة العامة للغابات ومجامع التنمية الناشطة في المجال بهدف تمكين هذه المجامع من استغلال الموارد الغابية غير الخشبية. إن دور المرأة في مثل هذه الأنشطة هام خاصة فيما يتعلق باستخراج الزيوت الروحية وتثمين النباتات العطرية والطبية. ويتعين متابعة نسبة اندماج المرأة بالقطاع الذي يعد من القطاعات الواعدة حتى تضطلع بمكانة في مراكز أخذ القرار. يمكن أن يندرج ضمن المؤشر صاحبات الأعمال من المتحصلين على شهادات علمية والمشرفات على أول حلقة من سلسلة القيمة والتي تخص حلقة التحويل الأولي. تم تطبيق المؤشر على المجامع التي أبرمت معهم اتفاقيات شراكة وتجديد مجالس إدارتها وعددهم 12 مجمع. واعتماداً على التركيبة الجديدة المنتخبة لهذه المجامع يتبين أن نسبة تمثيلية المرأة بهذه المجالس بلغت 21% من بينها 03 مجامع نسائية و07 رجالية و02 مختلطة

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية لم ترتقي إلى المستوى المأمول لتصبح مشاركة المرأة متجذرة في التقاليد بالمناطق الريفية.

ملحق عدد 5 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية وبطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 5 :

التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

بطاقة مؤشر الأداء: تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي

رمز المؤشر: رقم البرنامج: 5 / رقم الهدف: 1.5 / رقم المؤشر: 1.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: متابعة تأطير الطلبة لتحسين جودة التكوين ولتعزيز إقبالهم على مؤسسات التعليم العالي الفلاحي
- تعريف المؤشر: يبرز عدد الطلبة لكل مدرس جامعي قار حسب كل مؤسسة تعليم عالي فلاح.
- طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط (indicateur de moyen)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الطلبة المرسمين (تكوين هندسي واجازة) / عدد المدرسين الجامعيين القارين حسب كل مؤسسة تعليم عالي فلاح
- وحدة المؤشر: مدرس جامعي قار لكل عدد من الطلبة (ratio)
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون البيداغوجية بمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي
- تاريخ توفر المؤشر: خلال السداسي الأول للسنة الجامعية
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1/10 مدرس جامعي قار لكل 10 طلبة
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: محمد سعد الله saadallah.med@iresa.agrinet.tn (97551756)

III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر لسنة 2023-2024-

مؤشرات قياس أداء الهدف			إنجازات		وحدة المؤشر	تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي حسب كل مؤسسة تعليم عالي فلاح
تقديرات	2026	2025	2024	2023		
	2026	2025	2024	2023	2022	
المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس	4.22/1	3.85/1	3.51/1	3.19/1	3.52/1	
المدرسة العليا للفلاحة بالمقرن	11.17/1	11.17/1	11.17/1	11.72/1	13.6/1	
المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم	5.61/1	5.61/1	5.4/1	4.79/1	6.94/1	
المدرسة العليا للصناعات الغذائية بتونس	10.56/1	10/1	9.5/1	8.50/1	9.24/1	
المدرسة العليا لمهندسين بمجاز الباب	7.5/1	7.5/1	7.5/1	6.92/1	6.77/1	
المدرسة العليا للفلاحة بالكاف	13.5/1	12.71/1	12/1	9.32/1	9.86/1	
المدرسة العليا للفلاحة بباطر	11.25/1	10.59/1	10/1	9.5/1	8/1	
المعهد العالي للدراسات التحضيرية في البيولوجيا والجيولوجيا بسكرة	10.96/1	10.56/1	10.56/1	12.81/1	10.21	
معهد الغابات والمراعي بطبرقة	5.42/1	5.42/1	5.42/1	3.86/1	4.57/1	
المعهد العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت	6.42/1	6.42/1	6.42/1	6.17/1	8/1	

2. تحليل وتوضيح انجازات وتقديرات المؤشر:

بالنسبة للنتائج المحققة لعام 2023 نلاحظ تباين في الانجازات الخاصة بمؤشر تأطير الطلبة حسب مؤسسات التعليم العالي الفلاحي. هذا التباين يرجع أساسا إلى الانخفاض المتواصل لعدد الطلبة خلال السنوات الأخيرة وتقلص عدد المدرسين نظرا لقلة الانتدابات وارتفاع عدد المحالين على التقاعد.

3. الأنشطة المبرمجة لتحسين المؤشر:

- العمل على تحسين جودة التعليم وتعزيز إقبال الطلبة.
- انتدابات المدرسين المبرمجة خلال الثلاث سنوات القادمة.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

الموارد المالية والبشرية المرتبطة بتحقيق الأهداف المرسومة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية

رمز المؤشر: رقم البرنامج: 5 / رقم الهدف: 1.5 / رقم المؤشر: 2.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: منظومة بحث وابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة
2. تعريف المؤشر: إن هذا المؤشر عبارة عن إحصائيات يمكن استخدامها في أغراض المقارنة فهو يزود القائمين على منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي بأجوبة حول الأسئلة ذات العلاقة بكيفية عمل البحث الفلاحي، ويسمح بالقيام بمقارنات عبر السنين أو بين المدرسين الباحثين بمختلف رتبهم أو بين مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي أو بين المستويات الوطنية ونظيراتها الإقليمية أو الدولية وذلك بعلاقة مباشرة مع التوجهات العامة والأهداف في قطاع البحث العلمي.
- يمكن هذا المؤشر من متابعة منشورات المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي ويخلق ديناميكية تنافسية بين الباحثين المدرسين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة indicateur de performance

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي (العاملين كامل الوقت) يضاف إليهم عدد المدرسين الباحثين في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي (بما يعادل كامل الوقت) الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية / العدد الجملي للمدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي (العاملين كامل الوقت) يضاف إليهم عدد المدرسين الباحثين في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي (بما يعادل كامل الوقت) يحتسب نشاط المدرس الباحث في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي في مجال البحث بنسبة 20% من نشاطه الجملي وبذلك فإن المدرس الباحث في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي في مجال البحث يُعادل 20% من نظيره بمؤسسات البحث العلمي الفلاحي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية المتعلقة بالمؤشر: قوائم في المنشورات الصادرة بالنسبة للسنة المنقضية وقوائم المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي حسب الرتب
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تومسون رويترز (Web of Science) وسكوباس Scopus وجوجل سكولار Google Scholar
5. تاريخ توفر المؤشر: سنوياً
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 55% من المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة المنقضية (سنة الإصدار)
6. التعريفات:
 - 1- المدرسين الباحثين صنف أ
 - 55 بالمائة من المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة المنقضية (سنة الإصدار)
 - 2- المدرسين الباحثين صنف ب

25 بالمائة من المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور خلال السنة المنقضية (سنة الإصدار)

7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

√ المسؤول على حساب المؤشر: السيدة أحلام العروسي

(ahlem.laaroussi@iresa.agrinet.tn)

√ المسؤولة عن المعطيات الخاصة بالمؤشر: السيدة ألفة الدريدي

(olfa.dridi@iresa.agrinet.tn)

3- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2023	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022	2021	2020		
65	64	63	62	60	58	55	%	المؤشر 1.2.2.5: معدل نسبة المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور خلال السنة الماضية.

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف المؤشر إلى متابعة الأنشطة البحثية للمدرسين الباحثين في مؤسسات البحث من خلال عدد الإصدارات العلمية التي يقومون بها في إطار المساهمة لجعل منظومة البحث والابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة تستجيب لرهانات المرحلة والتي تتمحور حول المحاور التالية:

1. مجابهة شح المياه

2. التكيف مع التغيرات المناخية

3. مجابهة أزمة الحبوب

4. تطوير وتنمين الموارد العلفية المحلية البديلة للتحكم في كلفة الإنتاج ودعم ديمومة

الإنتاج الحيواني

5. مقاومة الأمراض الجديدة والمستجدة (النباتية والحيوانية)

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

القيام بدورات تكوينية لفائدة الباحثين المدرسين في كيفية كتابة المنشورات العلمية

المتابعة المرحلية (سداسية وسنوية) والنصف مرحلية لتقدم إنجاز مشاريع البحث

التقييم السنوي والنصف مرحلي والنهائي لمشاريع البحث في طور الإنجاز

دراسة نضج نتائج البحث المتوصل إليها في إطار مشاريع البحث المنتهية.

4. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة احتساب عدد المنشورات العلمية بالربط مع التصنيف الذي يأخذ بعين الاعتبار القيمة العلمية لعملية البحث من جهة والقيمة الإحصائية للمنشور جهة أخرى.

ويتم احتساب المنشورات كما يلي:

احتساب الكاتب المذكور أولا أو ثانيا أو الأخير بالنسبة للمدرسين الباحثين " صنف أ "

■ احتساب الكاتب المذكور أولا أو ثانيا أو الأخير بالنسبة للمدرسين الباحثين " صنف أ "

أ "وبالنسبة للمنشورات في إطار أطروحة دكتوراه تحت الإشراف المزدوج

■ احتساب الكاتب المذكور أولا أو ثانيا بالنسبة للمدرسين الباحثين " صنف ب "

بطاقة مؤشر الأداء: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين

رمز المؤشر: رقم البرنامج: 5 / رقم الهدف: 2.5 / رقم المؤشر: 1.2.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري.
2. تعريف المؤشر: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة مائوية
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 89% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد لطفي العبدلي كاهية مدير برمجة الوسائل البشرية والمالية بوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي

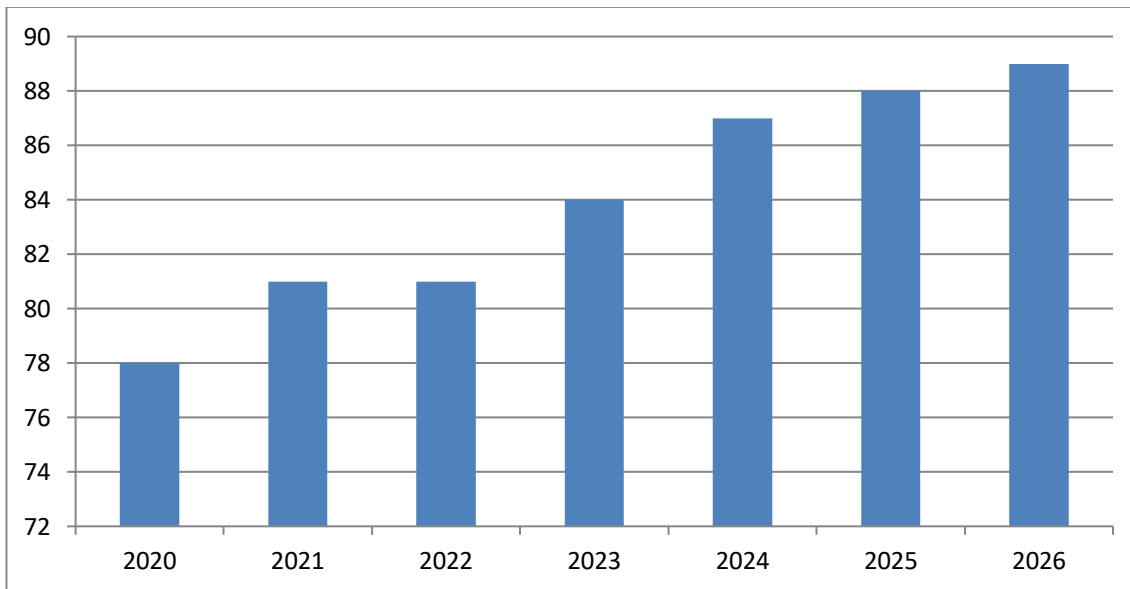
1. سلسلة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024				
89	87	87	84	81	%	المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين (مركزي)

2. تحليل النتائج والتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الثلاث سنوات وذلك نظراً لترقية عدد هام من المكونين إلى الرتب الفرعية 1 وأ2 وخروج عدد هام جداً من المكونين من الرتب الفرعية الأدنى على التقاعد، وهو ما يفسر الارتفاع الملحوظ لهذا المؤشر من سنة إلى أخرى.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- العمل على تحسين البنية التحتية لمراكز التكوين في الفلاحة والصيد البحري.

- دعم القدرات البشرية عددياً وفي الاختصاص عبر آليتي النقل والإلحاق،

- إحداث منصة رقمية تعوض موقع واب الوكالة وتنوع خدماته لتغطي التسجيل والتكوين والإرشاد عن بعد،

- مواصلة التأطير والإحاطة بالمرشدين الفلاحيين في جهاز الإرشاد والتكوين وذلك عبر الدورات التكوينية والأيام الإعلامية،

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم فتح مناظرات لترقية المكونين

- عدم انتداب مكونين جدد

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تبني تقنيات الإنتاج

رمز المؤشر: رقم البرنامج: 5 / رقم الهدف: 2.5 / رقم المؤشر: 2.2.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية مهارات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري
 2. تعريف المؤشر: عملية التبني هي العملية الفعلية التي يمر بها الفرد منذ سماعه عن الفكرة الجديدة لأول مرة حتى اعتناقها وجعلها جزءا من سلوكه. وتعتبر عملية التبني عملية ذهنية تتبع تسلسلا بأفعال محددة، ويمكن تقسيم العملية إلى خمسة مراحل متتالية، التي تتمثل كما يلي.
- مرحلة الوعي والتنبيه (الانتباه للفكرة): في هذه المرحلة يسمع المزارع لأول مرة عن الفكرة أو الطريقة الحديثة أو المبتكرة فقد يعرف الفرد اسم الفكرة الجديدة ولكن يجهل الكثير عن فوائدها وطريقة تطبيقها. والوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة إنها تعتبر البداية التي تحرك الفرد للمراحل التالية فقد تؤدي في النهاية إلى قبول الفكرة أي تبنيها أو رفضها.
- مرحلة الرغبة والاهتمام إن الوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة هو زيادة معلومات الفرد أو المزارع عن هذه الفكرة أو المبتكر، حيث يتولد لدى الفرد في هذه المرحلة بعض الاهتمام لمعرفة المزيد من المعلومات عن هذه الفكرة، فيبدأ بالبحث عن تفاصيل الطريقة وكيفية العمل بها تحت ظروفه الخاصة، ما هي الفوائد المتوقعة الحصول عليها من تطبيق الطريقة ثم إمكانيات تطبيقها لديه.
- مرحلة التقييم يقوم المزارع بموازنة ما تجمع لديه من معلومات والاحتمالات ليقرر كون الفكرة الجديدة مفيدة بالنسبة لظروفه الخاصة ويقدر ما لها من مزايا ليقبلها أو يرفضها، كما أنه يسأل نفسه العديد من الأسئلة: هلي في مقدوره تطبيقها، وهل يزيد ذلك من دخله، وما هي التضحيات والتكاليف وهل يستحق هذه المحاولة المجازفة، وطبقا لتقديره يتخذ قرارا بشأن تبني الفكرة أو رفضها والوظيفة الأساسية لهذه المرحلة هي الموازنة لدى الفكرة من مزايا أو عيوب.
- مرحلة التجربة بعد أن يقرر المزارع أهمية الفكرة الجديدة مستندا إلى التقييم الذهني وبعد حصوله على المعلومات اللازمة لإجراء التجربة تحت ظروفه الخاصة وفي ضوء إمكانياته يبدأ بتطبيق الفكرة الجديدة على نطاق ضيق، والوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة هي تجربة الفكرة الجديدة عمليا وفقا لظروفه الخاصة وتقرير فائدتها وإمكانية التبني الكامل لها. فهي اختبار عملي لمعرفة صلاحية الفكرة التي يقرر في ضوءها اتخاذ القرار بتبنيها أو رفضها
- مرحلة التبني إن الوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة هو تقييم نتائج التجربة واتخاذ القرار بالاستمرار في استعمال الفكرة على نطاق واسع في المستقبل بعد تأكده من صدق الفكرة وفائدتها له وقناعاته بها فينفذها وتصبح جزءا من سلوكه.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج / عدد الفلاحين المؤطرين) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج وعدد الفلاحين المؤطرين من قبل المرشدين والعدد الجملي للفلاحين
4. تاريخ توفر المؤشر: مارس -أفريل من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر1 (Valeur cible de l'indicateur): 62 %
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فاتن الرزقي faten.rezgui@yahoo.fr وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي
الهاتف: 71797086

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	وحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
65,0	64,7	63,0	59,3	56,1	%	نسبة تبني تقنيات الإنتاج: عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج/ عدد الفلاحين المؤطرين (جهوي)

2. تحليل النتائج والتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمثل هذه النسبة المعدل السنوي لمؤشر تبني تقنيات الإنتاج الذي يختلف حسب الولايات والمحاور التي تم التطرق إليها من طرف المرشدين من خلال تنفيذ البرنامج الإرشادي السنوي لفائدة الفلاحين الذين تم تصنيفهم ضمن مجموعات مستهدفة (أيام إعلامية وحصص تطبيقية وزيارات منظمة وقطع مشاهدة ومدارس حقلية..).

بلغت نسبة تبني تقنيات الإنتاج لسنة 2022 من قبل الفلاحين المؤطرين 56,1% أي بنسبة إنجاز تقدر ب 93,5%.

يوجد تباين منخفض بين التقديرات والإنجازات الخاصة بمؤشر تبني تقنيات الإنتاج ويرجع هذا التباين أساسا إلى انخفاض عدد المرشدين.

علما وان نسبة الإحاطة بالفلاحين قد بلغت لسنة 2022 نسبة 29,1% وهو تحسن نسبي مقارنة بسنة 2021 حيث قدرت ب 23,6%. هذا التحسن راجع بالأساس للمنشور عدد 115 بتاريخ 01 جويلية 2022 الذي ينص على التفرغ التام للمرشدين للإحاطة بالفلاحين لكن تبقى هذه النسبة ضعيفة جدا وتعكس الصعوبات التي تشهدها منظومة الإرشاد الفلاحي الميداني من تقلص للموارد البشرية والمادية..

وفي إطار الرفع من مهارات الفلاحين وبالتالي تحسين إنتاجهم وزيادة دخلهم، تم إنجاز الأنشطة الجماعية والتدخلات الفردية من قبل جهاز الإرشاد الفلاحي إلا أن نسبة مشاركة الفلاحين في هذه التظاهرات تراجعت إلى 61,1% نظرا لعدة عوامل أهمها نقص الموارد البشرية المختصة، نقص مستجدات البحث القابلة للتطبيق على مستوى الضيعة خاصة في ظل نقص الموارد المائية والفقر المائي الذي تعيشه البلاد، ونقص في الموارد اللوجستية.

ملاحظة حول المؤشر: كل المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر هي معطيات تقريبية تقديرية نظرا لصعوبة الحصول على أرقام صحيحة ودقيقة جدًا على كامل ولايات الجمهورية التونسية.

نسبة تبني تقنيات الإنتاج								
التقديرات			2023	الانجازات			المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بـ:	
2026	2025	2024		2022	2021	2020		
50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	تونس	1
69,0	69,0	69,0	67,0	55,0	55,0	55,0	أريانة	2
65,0	65,0	65,0	65,0	55,0	55,0	55,0	منوبة	3
16,9	16,9	16,9	15,4	15,2	14,6	11,0	بن عروس	4
77,0	77,0	77,0	74,0	71,0	82,8	81,9	بنزرت	5
67,0	67,0	67,0	60,0	60,0	60,0	25,0	نابل	6
50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	55,0	زغوان	7
76,0	75,0	70,0	73,0	72,0	65,0	61,0	باجة	8
71,0	72,0	79,0	63,0	64,0	64,0	26,0	جندوبة	9
57,0	57,0	53,0	53,0	49,0	53,0	48,0	الكاف	10
87,0	87,0	81,0	73,0	62,0	62,0	53,0	سليانة	11
38,0	38,0	38,0	38,0	31,0	43,0	40,0	سوسة	12
55,0	57,0	48,0	25,0	47,0	47,0	64,0	المنستير	13
65,0	65,0	61,0	61,0	57,0	58,0	44,0	المهدية	14
75,6	75,6	75,5	75,3	73,3	73,3	64,2	صفاقس	15
25,0	25,0	23,0	24,0	22,0	22,0	38,0	القيروان	16
47,0	47,0	47,0	45,0	45,0	45,0	43,0	القصرين	17
85,0	83,0	80,0	75,0	68,0	38,0	30,0	سيدي بوزيد	18
92,0	92,0	90,0	85,0	85,0	86,0	85,0	قفصة	19
95,5	95,5	90,5	85,0	87,8	87,8	96,8	توزر	20
92,0	92,0	92,0	92,0	90,0	90,0	88,0	قبلي	21
46,0	43,0	43,0	35,0	23,0	23,0	29,0	قابس	22
83,0	78,0	70,0	69,0	65,0	76,0	31,0	مدنين	23
75,0	75,0	75,0	70,0	49,0	56,0	23,0	تطاوين	24
1560,0	1552,0	1510,9	1422,7	1346,3	1356,5	1196,9	المجموع	
65,0	64,7	63,0	59,3	56,1	56,5	49,9	المعدل	

1. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تشتمل الإرشاد بين عدة متدخلين (المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، المراكز الفنية، المعهد الوطني للزراعات الكبرى، المستشارون الخواص، الهياكل المهنية القاعدية، البحث العلمي، المزودون الخواص، المنظمات المهنية، الدواوين، مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية وإدارات عامة أخرى كالإدارة العامة للفلاحة البيولوجية...).

- تقلص عدد المرشدين (من 850 سنة 1992 إلى 307 سنة 2021) مما أدى إلى تقلص الإحاطة بالفلاحين بنسبة 54% (معدل الزيارات الفردية لنفس الفلاح = مرة كل سنة على الصعيد الوطني ويصل إلى مرة كل 25 سنة في ولاية قبلي). وقد أدى تقلص الموارد البشرية الموضوع على ذمة الإرشاد إلى شغور 65% من مراكز الإشعاع الفلاحي.
- تقلص الميزانية المرسودة للإرشاد الميداني بالمندوبيات من 1200 ألف دينار سنة 1992 إلى 534 ألف دينار سنة 2021 في حين لا تتعدى الميزانية المرسودة للوكالة بعنوان سنة 2021 لدعم عمليات الإرشاد وإعلام العموم 41 ألف دينار مخصصة لتكوين المرشدين وإنتاج دعائم إرشادية مكتوبة وسمعية بصرية... وقد أدى هذا التقلص إلى نقص فادح في وسائل العمل والنقل المخصصة للإرشاد وتقدمهما،
- غياب ربط جل الخلايا الترابية للإرشاد بشبكة الأنترنت وبقواعد البيانات،
- افتقار الخلايا الترابية للإرشاد لأبسط التجهيزات الفنية الضرورية لمساعدة المرشد على عملية التشخيص وتقديم الاستشارة الملائمة،
- عدم تفرغ المرشد للقيام بالأنشطة الإرشادية (أكثر من 77% من وقت المرشد مخصص لأنشطة غير إرشادية). وتجدر الإشارة أن تكليف المرشد بمهام متناقضة مع مهمته الأصلية أثر سلبا على خدمات الإرشاد والإحاطة وجودتهما وزعزع رصيد الثقة بينه وبين الفلاح،
- غياب نظام أساسي لمهنة المرشد (عكس ما هو متوفر بالبلدان المجاورة كالجزائر)،
- انسداد الآفاق المهنية أمام رؤساء خلايا الإرشاد الفلاحي (الذين يتمتعون بخطة رئيس مصلحة) رغم الاستثمار في تكوينهم في 8 محاور بالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت مما دفع أغلبهم إلى التقاط فرص ترقية خارج جهاز الإرشاد،
- عدم وجود خلايا ترابية للإرشاد في مجال الصيد البحري مما حدا بالوكالة إلى انتداب 8 تقنيين تم تكليفهم بمهام منسقي إرشاد بمراكز التكوين المهني للصيد البحري على حساب ميزانية التكوين بالمراكز ودون خطة وظيفية أو وسائل نقل خاصة بالإرشاد (8 مراكز تكوين تتولى الإرشاد الميداني في 41 ميناء صيد بحري موزعين على طول السواحل التونسية)،
- الهيكلية الحالية للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ربطت الإرشاد بالإنتاج الفلاحي ضمن قسم الإرشاد والنهوض بالإنتاج الفلاحي. ومن الواضح أن هذا الربط لا يتلاءم البتة مع الصبغة الأفقية للإرشاد التي تفرض إسداء خدمات إرشادية لكافة القطاعات كالصيد البحري والغابات والمياه. وتجدر الإشارة أن الإنتاج الفلاحي ليس بمعزل عن التدخلات الطبيعية (مياه وتربة...) والمهارات (تكوين...) التي يتوجب الاعتناء بها بنفس القدر الذي يقع إيلائه للمنتوج،
- الصبغة الإدارية لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي (مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية) لا تسمح لها بالتصرف المرن في الموارد البشرية والمالية،
- الهيكلية الحالية لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي تكرر تشتت أنشطة دعم الإرشاد بين خمس إدارات مركزية فيما تشتت أنشطة تثمين نتائج البحث بين إدارتين فرعيتين صلب الوكالة الشيء الذي يتنافى مع مقتضيات منظومة الجودة (تحديد المسؤولية وحصرها عند جهة معينة تخضع للمساءلة)،
- عدم ربط الإرشاد بالتكوين مما حال دون استغلال الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة بمراكز التكوين المهني (مكونين وضيعات ومراكز تكوين...) لدعم الإرشاد على غرار ما هو معمول به بعدة بلدان متقدمة كألمانيا وكندا،
- غياب آليات لتحفيز الربط بين البحث العلمي والإرشاد لتثمين نتائج البحث مما أدى إلى نقص فادح لأحزمة الفنية المحالة من البحث العلمي إلى جهاز الإرشاد حتى وإن كانت البحوث المنجزة تكتسي صبغة تنموية. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري هي الوزارة الوحيدة التي تتمتع بمنظومة متكاملة من سلاسل المعرفة: 11 مؤسسة تعليم عالي وبحث و06 مراكز وطنية للبحث و04 مراكز جهوية للبحث والمعهد الوطني للزراعات الكبرى و06 مراكز فنية قطاعية و40 مؤسسة تكوين مهني في الفلاحة والصيد البحري وشبكة متكونة من 200 خلية ترابية للإرشاد الفلاحي تغطي كافة الولايات

- إهمال التنشيط الريفي الذي يمثل أنموذجًا تشاركيًا ومرحلًا وواعيًا ومقبولًا للتنمية الريفية وتنظيم الفلاحين مقابل التركيز على المفهوم والمقاربات التقليدية للإرشاد نظرا لضعف الميزانية،
- السلطة المباشرة التي تتولى الإشراف على المراكز الفنية تكتسي صبغة مالية أكثر منها فنية. وهذا المعطى لا يسمح بالتنسيق الفني المهيكل بين هذه المراكز من جهة وبينها وبين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي من جهة أخرى. وتجدر الإشارة أن وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي تطّلع على الأنشطة التكوينية والإرشادية لهذه المراكز بعد الإنجاز عبر التقارير السنوية لأنشطتها وليس لها علم مسبق ودقيق على مجمل البرامج والأنشطة التي تعتزم إنجازها في هذه المجالات
- ضعف الإمكانيات المادية وتفاقم المديونية خاصة لصغار الفلاحين لتبني التقنيات الجديدة.

الإصلاحات المقترحة:

- إعادة حوكمة جهاز التكوين والإرشاد على الصعيدين المركزي والجهوي (تغيير صبغة الوكالة إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وإحداث إدارات جهوية للتكوين والاستشارة الفلاحية والتنشيط الريفي راجعة بالنظر للوكالة لإرساء مبدأ المساءلة)،
- المراهنة على التجديد وعلى التكنولوجيات الحديثة (تكوين عن بعد وإرشاد فلاح عن بعد)،
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- تطوير كفاءة المكونين والمرشدين الفلاحيين،
- إحداث نظام أساسي خاص بالمرشدين الفلاحيين لتثبيتهم بجهاز الإرشاد وفتح آفاق مهنية أمامهم،
- إحداث جائزة وطنية للإرشاد الفلاحي تسند مناصفة للمرشد والباحث اللذين يعملان معا لتنمين مخرجات البحث والمساعدة على تبنيها ونشرها،
- إرساء نظام التوكيل الإرشادي لتأطير الفلاحين وخاصة الصغار منهم بالمناطق التي تشكو نقصا فادحا في عدد المرشدين،
- العمل على توفير آلية مستدامة لتنمين مخرجات البحث العلمي لمعالجة القضايا التنموية المطروحة في الواقع من طرف جهاز الإرشاد والناבעة من حاجيات المهنة.

ملاحظة: تم إنجاز دراسات تتعلق ببرنامج الإصلاح الشامل لجهاز التكوين والإرشاد وقد أعلنت الحكومة في اجتماعها يوم 12 ماي 2022 عن تبني أهم ما ورد في هذا البرنامج.

ملحق عدد 9 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية وبطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 9 :

القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة التأطير

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2023

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة والمتابعة.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج.
4. تعريف المؤشر: جودة التصرف لمصالح وزارة الفلاحة مرتبطة بمستوى كفاءة ومؤهلات أعوان التأطير. وضع العدد الكافي من الإطارات صنف أ على ذمة مصالح وزارة الفلاحة بهدف تدعيم نسبة التأطير لتنمية الكفاءات التقنية، الإدارية، القانونية والتشريعية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: المصالح المركزية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتمين إلى صنف أ (1 وأ2) / عدد الأعوان الجملي لوزارة الفلاحة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - عدد الأعوان المنتمين إلى صنف أ1 وأ2 - العدد الجملي لأعوان وزارة الفلاحة
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية: تجميع المعطيات بالاعتماد على منظومة إنصاف
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (مصلحة المناظرات)
5. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): السداسي الأول والسداسي الثاني من كل سنة
6. القيمة المستهدفة:
7. المسؤول عن المؤشر:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			الإنجازات				المؤشر
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	
5223	5112	5156	5257	5350	5430	5551	عدد الأعوان المنتمين إلى صنف أ (مركزي + جهوي)
24800	24700	24790	24870	24970	25089	25231	العدد الجملي لأعوان وزارة الفلاحة (مركزي + جهوي)
21	20.7	20.8	21.2	21.4	21.6	22	نسبة التأطير

الهدف 1: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى

❖ تقديم الهدف: يرتبط هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي الأول: تحسين نسبة التأطير بالإدارة

❖ مرجع الهدف: دراسة إستراتيجية حول أعوان وزارة الفلاحة

❖ مبررات اعتماد المؤشر الخاص بالهدف:

تقديرات			2023	إنجازات			الوحدة	الهدف 1.9 وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى
2025	2024	2024		2022	2021	2020		
21	20,7	20,8	21,2	21.4	21.6	22	%	المؤشر 1.1.1.9: نسبة التأطير

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن نسبة التأطير انخفضت نسبيا خلال سنة 2023 لتبلغ 21.2% بسبب سياسة تجميد الانتداب ونتوقع استقرار وانخفاض نسبي خلال الثلاث سنوات القادمة بسبب إحالة بعض الإطارات على التقاعد توازيا مع انعدام الانتدابات.

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تحسين نسبة تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: الانتدابات

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شيء

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2.9

تسمية المؤشر: نسبة سد الشغورات عن طريق الحراك الوظيفي

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2023

I- الخصائص العامة للمؤشر

8. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
9. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة والمتابعة.
10. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج.
- تعريف المؤشر: متابعة نسبة سد الشغورات عن طريق النقلة والإلحاق ومتابعة المغادرة لدى الموظفين من خلال المساهمة في تحليل أسباب المغادرة
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
11. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
12. التقريعات: المصالح المركزية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

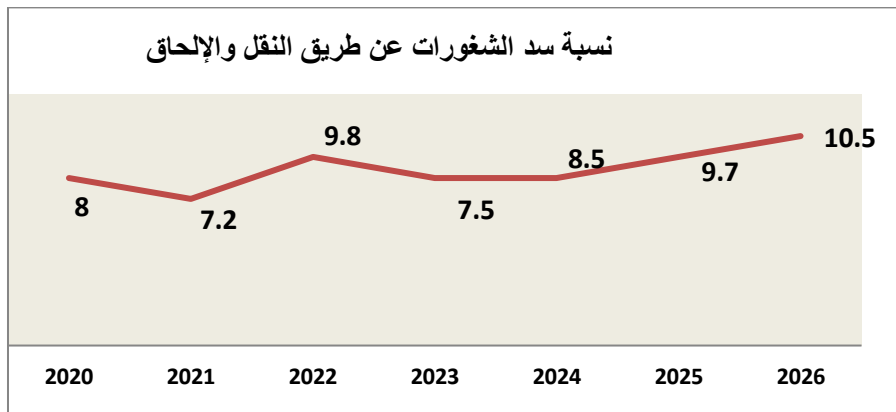
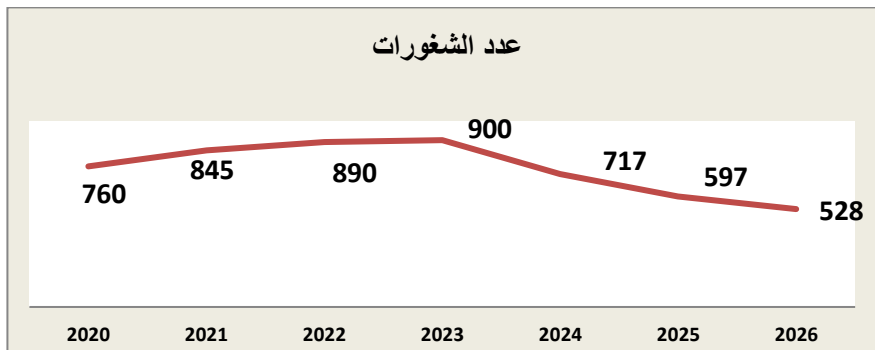
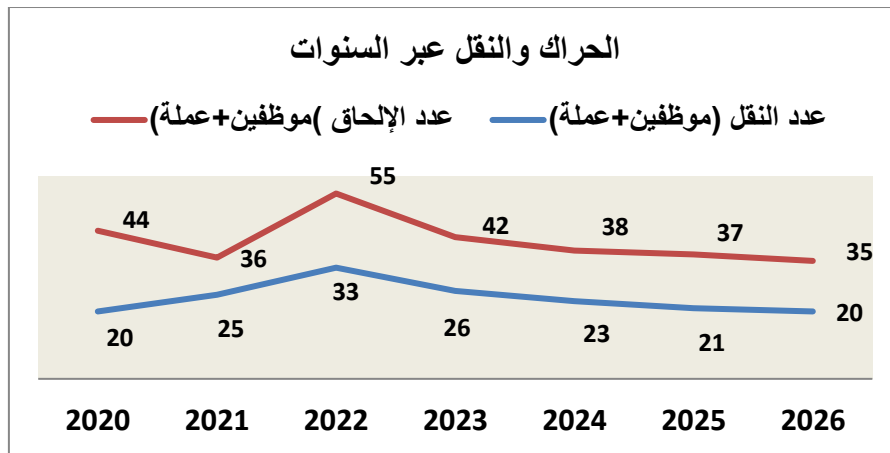
II- التفاصيل الفنية للمؤشر

8. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإلحاق + عدد النقل / معدل عدد الحاجيات في نفس الفترة.
9. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:- عدد قرارات الإلحاق لدى هيكل أخرى للموظفين والعملة وعدد قرارات النقل لموظفين وعملة لدى وزارات أخرى المصدر تقارير النشاط بالإدارة الفرعية للموظفين - عدد الحاجيات (الإدارة الفرعية للمناظرات)
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية: تجميع المعطيات بالاعتماد على منظومة إنصاف ويدويا تم تجميع المعطيات من الإدارات الفرعية للموظفين والعملة والإدارة الفرعية للمناظرات والتكوين واستناداً على تقارير النشاط الذي يتم إعداده بعنوان كل سنة حول عدد قرارات النقل والإلحاق المنجزة خلال تلك الفترة.
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (الإدارة الفرعية للموظفين والإدارة الفرعية للمناظرات)
12. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): السداسي الأول والسداسي الثاني من كل سنة
13. القيمة المستهدفة:
14. المسؤول عن المؤشر:

III- قراءة في نتائج المؤشر

5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات			المؤشر
2026	2025	2024		2022	2021	2020	
35	37	38	42	55	36	44	عدد الإلحاق
20	21	23	26	33	25	20	عدد النقل
528	597	717	900	890	845	760	عدد الشغورات
10.5	9.7	8.5	7.5	9.8	7.2	8	المؤشر 1.1.9: نسبة سد الشغورات عن طريق النقل والإلحاق %



6. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ من خلال الجداول البيانية التالية أن عدد الحاجيات ارتفع خلال سنتي 2022 و2023 مقارنة بعدد الإلحاق والنقل الذي انخفض تدريجياً وهو ما يمكن تفسيره بأن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري شهدت تغييرات في حركة الموظفين داخل الهياكل المركزية والجهوية. قد يكون هناك عوامل مختلفة تؤدي إلى هذه التغييرات، مثل زيادة عدد الوظائف الشاغرة باعتبار ارتفاع عدد المنتقلين والملحقين لدى هياكل أخرى وانخفاض عدد الملحقين والمنتقلين لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري نذكر على سبيل المثال إلحاق 14 طبيب بيطري لدى الهيئة العامة للسلامة الغذائية سنة 2022 توزيا مع سياسة تجميد الإنتدابات وإحالة بعض الأعوان على التقاعد.

مع تزايد عدد الحاجيات وتراجع عدد النقل، يمكن أن نفترض أن المنظمة تواجه تحدياً في سد الشغورات الجديدة وتلبية احتياجاتها من موظفين. ربما يتعين على وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري اتخاذ إجراءات إضافية مثل التوظيف الخارجي أو تحسين سياسات الحراك الوظيفي لسد الشغورات وتلبية احتياجاتها في المستقبل.

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تحديد الشغورات باستعمال آليات عمل تنظيمية حول المهام والمؤهلات مثل بطاقات وصف المهام وسد الشغورات عن طريق فتح خطط للانتداب عن طريق النقلة أو الإلحاق حسب الحاجيات الحقيقية وتطوير استراتيجيات للحفاظ على الإطارات ذوي الكفاءات.

7. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: المعطيات الإحصائية هي تقديرات نظراً لعدم توفر المعطيات حسب المهام والمؤهلات وعدم معرف مدى ملائمة الحراك الوظيفي مع متطلبات الهياكل.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.3.9
تسمية المؤشر: نسبة تنفيذ برنامج التكوين.
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2023

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة والمتابعة.
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج.
- تعريف المؤشر: متابعة تنفيذ برامج التكوين السنوية
- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: عدد المتكويين * الكلفة/مبلغ الاعتمادات المرسمة.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - المخطط السنوي للتكوين + بطاقات حضور الدورات التكوينية
- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: الإدارة الفرعية للمناظرات والتكوين.
- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات ذات مصدر إداري
- تاريخ توفر المؤشر: السداسي الأول والسداسي الثاني من كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%
- المسؤول عن المؤشر:

III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات			الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		2022	2021	2020		
331.5	198	99.4	19.8	13.26	9.9	6.63	أ.د.	الكلفة حسب عدد المتكويين
331.5	331.5	331.5	331.5	331.5	331.5	331.5	أ.د.	الاعتمادات المرسمة
100	60	30	6	4	3	2	%	المؤشر 1.2.9: نسبة تنفيذ برنامج التكوين

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: بناءً على هذه النتائج، يمكن أن نستنتج أن برنامج التكوين لم يتم تنفيذه بالكامل. الإنفاق الفعلي لم يصل إلى المبلغ المخصص، وهذا قد يشير إلى وجود عوائق أو تحديات تمنع استخدام الاعتمادات بالكامل. قد يكون هناك أسباب محتملة لذلك، مثل عدم توفر الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج بالكامل أو تأخر في تنفيذ الأنشطة المخططة باعتبار الإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة.

لتحسين تنفيذ برنامج التكوين في المستقبل، يمكن اتخاذ بعض الخطوات، مثل تقييم العوائق التي تعترض تنفيذ البرنامج ومعالجتها، وتخصيص الموارد البشرية الضرورية لتحسين التخطيط والإشراف على تنفيذ الأنشطة.

2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

3. **تحليل الحاجيات:** قبل البدء في تنفيذ برنامج التكوين، يتعين تحليل الحاجيات التدريبية للموظفين والعملة. يشمل ذلك تحديد المهارات والمعارف التي يحتاجها المشاركون في البرنامج.
4. **وضع الأهداف:** يجب تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس لبرنامج التكوين. ينبغي أن تكون الأهداف مرتبطة بالحاجيات التدريبية المحددة وتساهم في تحسين المهارات وتعزيز الأداء.
5. **تصميم المحتوى:** يجب تطوير المحتوى التدريبي بناءً على الحاجيات والأهداف المحددة. يمكن تضمين المحتوى النظري والعملي والدروس التفاعلية والتدريب على المهارات العملية.
6. **تقييم الأداء:** ينبغي تقييم أداء المشاركين في برنامج التدريب لقياس تحقيق الأهداف المحددة وتقييم فعالية البرنامج. يمكن استخدام أدوات التقييم مثل الاختبارات والملاحظات وتقييم المهارات العملية.
7. **تعزيز الإدارة الفرعية للتكوين والمناظرات بالكفاءات اللازمة في هذا المجال.**
8. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** نقص في الموارد البشرية المختصة في تنظيم برامج التكوين بالإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.5.9

تسمية المؤشر: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة تعهدا

تاريخ إحداث المؤشر: ماي 2023

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة والمتابعة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية
4. تعريف المؤشر: احتساب نسبة إنجاز التعهدات بالنفقة المتعلقة بميزانية التسيير بهدف متابعة نسق استهلاك الاعتمادات ولفادي النقص في الاعتمادات وتجنب تسجيل فواصل بالميزانية.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: مركزي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الاعتمادات المتعهد بها إلى غاية التاريخ المحدد/ الاعتمادات المرسمة بميزانية التسيير
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كشوفات متابعة الاعتمادات تعهد/صرف/دفع
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: احتساب الاعتمادات المتعهد بها إلى غاية التاريخ المحدد ومقارنتها بالاعتمادات المرسمة
5. مصدر المعطيات الأساسية: قانون مالية السنة وكشوفات مستخرجة عبر منظومة أدب
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل ثلاثية وبعد غلق ميزانية السنة
7. القيمة المستهدفة: انظر جدول تقديم المؤشر
8. المسؤول عن المؤشر: السيد يزيد ضيفلي: الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (إدارة المصالح المالية، كاهية مدير الحسابية وميزانية التصرف)

البريد الإلكتروني: yazid.dhifli@gmail.com الموزع : 2111

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.5.9

تسمية المؤشر: نسبة تنفيذ ميزانية تسيير المهمة دفعا

تاريخ إحداث المؤشر: ماي 2023

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة والمتابعة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية
4. تعريف المؤشر: احتساب نسبة إنجاز أوامر الصرف المتعلقة بميزانية التسيير بهدف متابعة نسق استهلاك الاعتمادات ولتفادي تسجيل فواضل بالميزانية.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: مركزي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الاعتمادات المأذون بصرفها إلى غاية التاريخ المحدد/ الاعتمادات المرسمة بميزانية التسيير
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كشوفات متابعة الاعتمادات تعهد/صرف/دفع
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: احتساب الاعتمادات المأذون بصرفها إلى غاية التاريخ المحدد ومقارنتها بالاعتمادات المرسمة
5. مصدر المعطيات الأساسية: قانون مالية السنة وكشوفات مستخرجة عبر منظومة أدب
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل ثلاثية وبعد غلق ميزانية السنة
7. القيمة المستهدفة: انظر جدول تقديم المؤشر
8. المسؤول عن المؤشر: السيد سامي شكري: الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (إدارة المصالح المالية كاهية مدير الإذن بالدفع)

البريد الإلكتروني: samichokri20@gmail.com الموزّع: 2135

بطاقة عدد 01: وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: تطوير الاستثمار الخاص وتعصير الإنتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما.
2. مرجع الإحداث: تم إحداث وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بموجب القانون عدد 67 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت 1982 المتعلق بتشجيع الاستثمارات في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والخدمات المتعلقة بهما.
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية: تطوير الاستثمار الفلاحي الخاص وتعصير الإنتاج وتوجيه أنشطة وخدمات محدّدة لفائدة الفلاحين والصيادين البحريين والباعثين الشبان وكل المستثمرين التونسيين والأجانب في قطاع الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما.

2. الأهداف الاستراتيجية:

- دفع نسق الاستثمار الفلاحي الخاص.
- تحسين نسبة الشروع في انجاز المشاريع وضمان ديمومتها.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- ✓ دفع نسق الاستثمار الفلاحي الخاص من خلال:
- تعهد ملفات الاستثمار وتشجيع إحداث المشاريع الفلاحية مع مزيد تسهيل الإجراءات الإدارية وتقريب الخدمات من المستثمرين،
- توجيه الاستثمار الفلاحي الخاص في إطار تطوير منظومات الإنتاج وتثمين المنتجات الفلاحية وفي إطار سلاسل القيمة،
- تكثيف الأنشطة التنموية ودعم المشاركة التونسية بالمعارض والصالونات بتونس وبالخارج الى جانب تنظيم الندوات والأيام الإعلامية وورشات العمل للتعريف بالحوافز والتشجيعات المرصودة للاستثمار الفلاحي الخاص ولاستقطاب الباعثين لإحداث مشاريع.

- تنمية روح المبادرة لدى الباعثين الشبان والإحاطة بهم وتشجيعهم على الانتصاب للحساب الخاص وتدعيم التجديد من خلال تنظيم ورشات المبادرة وتكثيف أنشطة محاضن المؤسسات الفلاحية،

✓ تحسين نسبة الشروع في انجاز المشاريع وضمان ديمومتها من خلال:

- تكثيف العمل الميداني ومتابعة ومراقبة المشاريع الفلاحية من خلال تركيز الآليات اللازمة لتسهيل القيام بهذه العملية وتوفير الإحاطة اللازمة بالمستثمرين في مرحلة ما بعد الإنجاز، وستقوم الوكالة على هذا المستوى بإعداد منهجية جديدة للمتابعة والمراقبة تركز على مزيد تدعيم دور الإدارات الجهوية وتسهيل تبادل المعطيات مع كافة المؤسسات والهياكل ذات العلاقة،

- تأمين خدمات لفائدة المستثمرين المنتصبين تتمثل بالأساس في توفير فرص الشراكة بينهم وبين نظرائهم الأجانب بالإضافة إلى تنظيم دورات تكوين في إطار تحسين جودة المنتجات الفلاحية ومن المبرمج في هذا الإطار أن تنظم الوكالة الدورة الثالثة للمناظرة الوطنية للمنتجات المحلية.

- دعم آليات المرافقة وتأطير المستثمرين في إطار برنامج دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعصير المستغلات الفلاحية PRIMEA،

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	1.9 وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى.		في طور إعداد مشروع الميزانية بعنوان سنة 2023.
	2.9 مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية		
	3.9 تحسين جودة الخدمات		

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
13300	12900	12700	12100	10725	ميزانية التصرف:
11300	11000	10880	10350	9506.7	منها:
2000	1900	1820	1750	1218.3	- التأجير (منحة) - التسير (منحة + موارد ذاتية)
1650	1700	1500	1400	709.4	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
<u>14950</u>	<u>14600</u>	<u>14200</u>	<u>13500</u>	<u>11434.4</u>	المجموع

ملحق عدد 7 :
بطاقات خاصة بالنوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

1/ الإطار العام

تعمل مهمة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية على دعم وتطوير القطاعين الفلاحي والصيد البحري والحفاظ على الموارد المائية الوطنية لما لهذا القطاع من دور محوري في ضمان الأمن الغذائي والمائي ودعم التصدير وتوفير موارد الرزق وتشغيل الفئات الضعيفة لاسيما النساء ومحدودي الدخل ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

حيث يشغل القطاع الفلاحي حوالي 14% من اليد العاملة إلى ويوفر دخلا دائما لحوالي 470 ألف فلاح يساهمون في استقرار سكان الريف الذين يمثلون 35% من مجموع العام للسكان. كما يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 12% من قيمة الصادرات وبنسبة 7.1% من مجموع الإستثمارات، ويستقطب 7,1% من جملة الإستثمارات بالبلاد.

وتعتبر المرأة فاعلا في غاية الأهمية في هذا القطاع وعنصرًا حيويًا في تطويره وازدهاره. حيث بينت الإحصائيات أن المرأة تمثل 70% من القوى العاملة في القطاع الفلاحي و80% من القوى العاملة في الغابات

وكما تبين إحصائيات الموسم الفلاحي 2017-2018، أن النساء يمثلن 7.8% من exploitants agricoles، 13.8% من المرسمين الدائمين، و42.9% من اليد العاملة الموسمية.

ورغم أهمية دورها مازالت المرأة الريفية العاملة في القطاع تعاني الهشاشة ومن فوارق بين الجنسين. حيث تمتلك النساء الريفيات 5% فقط من الأراضي الزراعية العالمية. ومن بين 165 تعاونية فلاحية لا يوجد سوى 4 تعاونيات فلاحية نسائية

كما أن ما يُقارب خمس النساء الريفيات (19.8%) فقط لهن دخل خاص بهن مقارنة بأكثر من ثلثي الرجال (55.9%). وثلاثة أرباع طلبة المعاهد المختصة في العلوم الفلاحية هن شابات.

و على الرغم من الدور الكبير للمرأة الفلاحة في الدورة الاقتصادية وفي الوقت الذي تمثل فيه نسبة هامة من العاملين في القطاع الفلاحي فإنها مازالت تعيش وضعيات هشاشة ومن وجود فوارق بينها وبين الرجل خاصة على مستوى ضعف الأجر وعدم التمتع بالتغطية الاجتماعية، وضعف تمثيليتها في مواقع القرار كمديرات فنيات أو أعضاء مجالس أو في مجال التصرف في المياه بالوسط الريفي إضافة إلى ضعف نسبة النساء صاحبات المشاريع الفلاحية. حيث بيّنت الإحصائيات أن فقط 6% من صاحبات المشاريع الفلاحية لهن شهادات في الملكية العقارية لأراضهن الفلاحية ممّا يعوق المرأة في الوصول الى مصادر التمويل البنكية لغياب شرط الضمان.

ومن هذا المنطلق وباعتبار الدور الحيوي الذي تلعبه المرأة الفلاحة في ازدهار القطاع وتحقيق الأمن الغذائي والمائي خاصة فيما يتعلق بدورها في زيادة الإنتاج والإنتاجية وفي الحفاظ على الموارد الطبيعية: وخاصة منها المياه والتربة. وحماية التنوع البيولوجي وتبني ممارسات صديقة للبيئة تساهم في تقليل تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي والموارد المائية والثروات الغابية فإن تحسين وضع المرأة في القطاع الفلاحي وتعزيز المساواة بينها وبين الرجل وضمان احترام حقوقها. لا يمكن إلا أن يساهم في ازدهار هذا القطاع الهام وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بصفة عامة.

وفي هذا الإطار انخرطت مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تجسيد جملة التعهدات الدولية والوطنية المتعلقة بتكريس المساواة بين الجنسين وتدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في القطاع ا وذلك بغاية ضمان تمكينهم الاجتماعي والاقتصادي وبما يساهم في تحسين جودة حياتهم وكذلك فيما يتعلق بتدعيمهم لمجابهة التغيرات المناخية وذلك من اجل تنمية مستدامة ودامجة.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين النساء والرجال وترجمتها بالسياسات العمومية وميزانياتها.

وفي هذا الإطار انخرطت مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تحقيق الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي وذلك بالمساهمة خاصة في تحقيق كل من: الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي والأثر 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل والأثر 6 المتمثل في صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد2:

الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي البرنامج عدد3: المياه

الهدف الاستراتيجي:1.3 التصرف في الطلب على المياه		
الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
نقص في وعي المجتمع بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة بأهمية حضورها في مجالس المجالس المائية وتأثيرات ذلك على التصرف في الموارد المائية وتلبية حاجيات المجتمع	- نقص في حملات التحسيسية والتوعية الموجهة للعموم وكذلك لفائدة المرأة	الهدف العملي: تعزيز تمثيلية المرأة بمجالس إدارة المجالس المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية).
- النساء اقل حضورا من الرجال في الدورات التدريبية والتكوينية الفنية	- عدم ملائمة أماكن وأوقات الدورات التكوينية لظروف النساء. أغلب الدورات التكوينية الفنية تتطلب تنقل المرأة لفترات	
	- عدم إدراج محور القيادة وتسيير المشاريع المائية ببرامج التكوين	

- شروط الترشح لعضوية مجالس الإدارة لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخصوصية للمرأة	- نقص في تقديم النساء لترشحاتهن	
- ضعف الثقة بالنفس - الخوف من تحمل المسؤولية خاصة امام تزايد الالتزامات العائلية - عدم الدراية بفتح الترشيحات للمشاركة في العضوية		

البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

الهدف الاستراتيجي: 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي 1: تعزيز تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي	-العقلية السائدة أنّ المجامع التنمية بالقطاع الغابي حكرا على الرجال -الدورات التكوينية والفنية لا يشارك فيها النساء -الإصلاحات التشريعية المتعثرة -عدم ترشيح النساء لمجالس الإدارة	غياب الحملات التحسيسية من قبل الإدارة في المجال عدم التواصل حول التجارب الناجحة في مجال القيادة بالقطاع الغابي المهمة طول الإجراءات الإدارية
	ضعف مهارات النساء في مجال القيادة وتسيير المجامع الإطار التشريعي المنظم للمجامع التنمية لا يدعم تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء	-بعد مؤسسات التكوين عن مكان إقامة النساء الناشطات بالقطاع الغابي -عدم ملائمة أوقات تنظيم الدورات التكوينية لظروف المرأة الخصوصية -عدم إدراج محور القيادة وتسيير المشاريع الغابية ببرنامج التكوين -عدم وجود جرد للنصوص التشريعية والتطبيقية لا تدعم تكافؤ الفرص بين النساء

الفلاحات والفلاحين	عدم ترشح النساء لمجالس الإدارة المجمع الغائية	
-شروط الترشح لعضوية مجالس الإدارة لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخصوصية للمرأة -ضعف الثقة بالنفس -الخوف من تحمل المسؤولية خاصة امام التزامات العائلية وتزايد الصعوبات المناخية -طول وتعدد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالترشح - عدم الدراية بفتح الترشيحات للمشاركة في عضوية		

البرنامج عدد:9 القيادة والمساندة

الهدف الاستراتيجي:1.9 : تحسين التصرف في الموارد البشرية		
الاهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي 1: تعزيز تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية العليا (مدير -مدير عام رئيس مدير عام - كاتب عام وزارة)	السلطة التقديرية التي تجعل رئيس الإدارة يحدّد إسناد الخطط الوظيفية للرجل	- التعلل بأن المرأة كثيرة الغياب للولادة والرضاعة وتربية الأطفال
	- إطار تشريعي وتنظيمي لا يدعم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تقلد المناصب القيادية	- ليست هناك إصلاحات تشريعية في الغرض(مزيد توضيحها /

يقترح تحسين الصياغة) - معايير الترقية والتدرج لا تأخذ بعين الاعتبار تكافؤ الفرص بين النساء والرجال		
- الزوج يرفض الانتقال إلى ولاية أخرى عندما يتم إسناد خطة وظيفية أعلى لزوجته في تلك الولاية بالرغم أن الزوجة تنتقل مع زوجها - التزامات عائلية - ظروف العمل غير ملائمة لحاجيات النساء	- النساء يرفضن قبول خطط وظيفية خارج ولاية السكن	
- بعد مؤسسات التكوين - والزماني للدورات التكوينية لا تأخذ بعين الاعتبار لخصوصية المرأة - عدم إدراج محور القيادة والتسيير - المشاريع الغابية ببرنامج التكوين	- ضعف في مهارات الإطار الإداري النسائي في مجال القيادة والتسيير مقارنة بالرجال	

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية						الأهداف العملية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء			
8	8	7	عدد النساء المشاركات بمجالس إدارة المجامع المائية في مجال الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمدرين تقنيين/العدد الجمالي للمجامع المائية	مؤشر فاعلية	نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)	الهدف العملي 1 تعزيز تمثيلية المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)	لهدف الاستراتيجي: 1.3 التصرف في الطلب على المياه	البرنامج عدد 3: المياه
			عدد النساء بمجالس الإدارة لمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي / العدد الجمالي للنساء المنخرطات	مؤشر فاعلية	نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي	الهدف العملي 1: تعزيز تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي	الهدف الاستراتيجي: 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	البرنامج عدد 4: الغابات وتهئية الأراضي الزراعية

			بمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي					
البرنامج عدد:9 القيادة والمساندة	الهدف الاستراتيجي: 1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية	الهدف العملياتي 1: تعزيز تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية العليا	نسبة تمثيلية المرأة في التسميات في الخطط الوظيفية العليا	مؤشر فاعلية	عدد النساء اللاتي لهن خطط وظيفية عليا على العد الجملي للرجال والنساء الذين لهم خطط وظيفية عليا			

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملية	الأنشطة	مؤشرات النشاط					الميزانية		مصادر التمويل
				مؤشرات الأنشطة	طريقة احتساب مؤشر الهدف العملية	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	
البرنامج عدد:3 المياه	الهدف الاستراتيجي: 1.3 التصرف في الطلب على المياه	الهدف العملية 1 تعزيز تمثيلية المرأة بمجالس إدارة المجمع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة	تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية موجهة لفائدة المرأة تبين أهمية حضورها في مجالس المجمع المائية وتأثيرات ذلك على التصرف في الموارد المائية وتلبية حاجيات المجتمع - - بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة	نسبة الحملات التحسيسية والتوعوية الموجهة للمرأة	عدد الحملات التحسيسية والتوعوية الموجهة للمرأة/ عدد الجملي للحملات التحسيسية عدد المجمع المتمتعة بمنحة من قبل الدولة بسبب انتخاب العنصر						

							النسائي / عدد الجمالي للمجامع		فنية)		
							نسبة المجامع المتمتعة بمنحة من قبل الدولة بسبب انتخاب العنصر النسائي	- تشجيع ودعم المجامع المائية بالمنح في حالة انتخاب العنصر النسائي في مجالس إدارتها			
							نسبة الدورات التكوينية لفائدة النساء	تنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات النساء في استعمال استخدام التكنولوجيا والتسيير			
							نسبة النساء المنخرطات بالمجامع الماني	تنظيم حملات لتحسيس وتشجيع المرأة في الوسط الريفي على الانخراط في المجامع المائية			
						عدد الحملات التحسيسية والتوعوية الموجهة للمرأة/ عدد الجملي للحملات التحسيسية	نسبة الحملات التحسيسية والتوعوية الموجهة للمرأة	-القيام بدورات تكوينية تحسيسية وتوعوية موجهة لفائدة المرأة تبين أهمية حضورها في مجالس مجامع التنمية في القطاع الغابي وتأثيرات ذلك على التصرف في الموارد الغابية	الهدف العملياتي 1: تعزيز تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي	الهدف الاستراتيجي: 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
						عدد المجامع المتمتعة بمنحة من قبل الدولة بسبب	نسبة المجامع المتمتعة بمنحة من قبل الدولة لانتخابها العنصر	- توفير منح للمجامع في القطاع الغابي في حالة إدخال المرأة في مجالس إدارتها			

							انتخاب العنصر النسائي / عدد الجمالي للمجتمع	النسائي				
							عدد الدورات التكوينية الموجهة للنساء/ عدد الجمالي للدورات التكوينية	نسبة الدورات التكوينية لفائدة النساء	تنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات النساء في استعمال استخدام التكنولوجيا والتسيير			
							عدد النساء المنخرطات بالمجامع المائية/ العدد الجمالي للمنخرطين بالمجامع المائية	نسبة النساء المنخرطات بالمجامع المائية	تنظيم حملات لتحسيس وتشجيع المرأة في الوسط الريفي على الانخراط في المجامع الغابية			
								نسبة الملقيات المنظمة من قبل الدولة لفائدة المرأة	تنظيم ملتقيات لتشجيع تبادل المعرفة والتجارب بين النساء المنخرطة في مجامع القطاع الغابي			
							عدد التطبيقات الإعلامية الموجهة للمرأة / عدد الجمالي للتطبيقات	نسبة التطبيقات الإعلامية الموجهة للمرأة	- وضع تطبيق إعلامية لإسناد الخطط الوظيفية وفتح باب الترشح للخطط الوظيفية الشاغرة للجميع حتى يرتفع عدد النساء اللاتي يستجبن للمناصب العليا	الهدف العملياتي 1: تعزيز تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية العليا	الهدف الاستراتيجي: 1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية	البرنامج عدد: 9 القيادة والمساندة
							عدد الدورات التكوينية الموجهة للمرأة على العدد الجملي للدورات	نسبة الدورات التكوينية التي تعزز قدرات المرأة				

							التكوينية					
							عدد الدورات التكوينية الموجهة للنساء/ عدد الجمالي للدورات التكوينية	نسبة الدورات التكوينية التي تعزز قدرات المرأة	- تنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات النساء في استعمال استخدام التكنولوجيا والتسيير			
							عدد النصوص التشريعية التي تم تنقيحها لتدعيم تكافؤ الفرص/ العدد الجمالي للنصوص في مجال التصرف في الموارد البشرية	نسبة النصوص التشريعية التي تم تنقيحها لتدعيم تكافؤ الفرص	- تغيير عقلية رؤساء الإدارة بإيجاد نصوص تشريعية تدعم تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء			

● التحليل

برنامج: المياه

تبين من خلال تحليل المعطيات على 1471 مجمع لمياه الشرب أن وجود النساء، خاصة كأعضاء في مجالس الإدارة منخفض للغاية حيث لا يتجاوز 21 عضوا متواجدين خاصة بولايات جندوبة (3) وبنزرت (4) وباجة (2) وبن عروس (2) وسليانة (2) ولا يمثل إلا 2 ٪ فقط من العدد الجملي للمجامع المائية في حين بلغ عدد المديرين الفنيين نساء 43 مديرة متواجدين أغلبهم بولايات سيدي بوزيد (6) وسوسة (6) ونابل (5) وجندوبة (5) والقيروان (5)، أي بنسبة 4 ٪ من جملة المجامع.

ويرجع ضعف مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في إدارة مياه الشرب بالوسط الريفي إلى العادات والتقاليد السائدة بهذه المناطق حيث تعتبر هذه المهام من دور الرجال وتسعى البرامج التحسيسية والتوعية خاصة بالنسبة للنساء الشابات على تطوير مشاركتهن في مجالس الإدارة وفي إدارة الأنظمة المائية

بالوسط الريفي.

وتجدر الإشارة أنه في إطار إنجاز المرحلة الثانية من برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي تم إنجاز المهمة المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي في التصور والتصرف واستغلال منظومات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وفي طور الموافقة من طرف الممول لمهمة إدماج النوع الاجتماعي بالمناطق السقوية العمومية في إطار مشروع تثمين المناطق السقوية الممولين من طرف البنك الإفريقي للتنمية.

برنامج: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

يمثل مجمع التنمية في الفلاحة والصيد البحري هيكل قانوني يأخذ شرعيته من القانون عدد 99-43 لسنة 1999 يتاريخ 10 ماي 1999 والمنقح بالقانون عدد 2004-24 بتاريخ 15 مارس 2004. ويتشكل المجمع على النطاق المحلي بمبادرة من متساكني المنطقة يهدف معاضدة منخرطيه للاستجابة لمتطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يسير المجمع مجلس إدارة يتكون من ستة أعضاء: الرئيس وأمين المال والكاظم العام وثلاثة أعضاء. إن معظم التدخلات تتم عن طريق المشاريع الممولة.

إن التوجه الحالي في التصرف في الموارد الغابية يرمي إلى مزيد تشريك متساكني الغابات وبصه فعالة في عمليات استغلال المنتوجات الغابية مقابل إسداء خدمات تدرج ضمن المحافظة على المنظومات الغابية. وانطلاقا من هذا التوجه تم إبرام اتفاقيات شراكة بين الإدارة العامة للغابات ومجامع التنمية الناشطة في المجال بهدف تمكين هذه المجامع من استغلال الموارد الغابية غير الخشبية. إن دور المرأة في مثل هذه الأنشطة هام خاصة فيما يتعلق باستخراج الزيوت الروحية وتثمين النباتات العطرية والطبية. ويتعين متابعة نسبة اندماج المرأة بالقطاع الذي يعد من القطاعات الواعدة حتى تضطلع بمكانة في مراكز أخذ القرار. يمكن أن يندرج ضمن المؤشر صاحبات الأعمال من المتحصلين على شهادات علمية والمشرفات على أول حلقة من سلسلة القيمة والتي تخص حلقة التحويل الأولي.

تم تطبيق المؤشر على المجامع التي أبرمت معهم اتفاقيات شراكة وتجديد مجالس إدارتها وعددهم 12 مجمع. واعتمادا على التركيبة الجديدة المنتخبة لهذه المجامع يتبين أن نسبة تمثيلية المرأة بهذه المجالس بلغت 21% من بينها 03 مجامع نسائية و07 رجالية و02 مختلطة

برنامج القيادة والمساندة

نسبة تمثيلية المرأة في التسميات في مواقع القرار 32% سنة 2022 تشير هذه النسبة إلى أن 32% من المناصب القيادية والتنفيذية تشغلها النساء في عام 2022. هذا يعني أن هناك حاجة إلى جهود إضافية لتعزيز تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار خاصة في خطتي مدير ومدير عام.

وأصبحت نسبة تمثيل المرأة في التسميات في الخطط الوظيفية 33.5% سنة 2023 هذه الزيادة الطفيفة في نسبة التمثيل تشير إلى تحسن محدود في تواجد المرأة في مواقع صنع القرار خلال العام المذكور. يعكس ذلك ربما الجهود التي قامت بها الوزارة باعتماد تمثلي جديد في التسميات في الخطط الوظيفية يركز على الإعلان عن الشغورات في هذه الخطط وفتح باب الترشيح للمعنيين بها.

الأثر عدد 3:

سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

1/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

الهدف الاستراتيجي عدد 1 تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: «تدعيم المبادرة النسائية لبعث المشاريع الفلاحية»	عدم معرفة الفلاحات بإجراءات بعث المشاريع الفلاحية	-نقص التأطير والتكوين من قبل المصالح المختصة بالبرنامج -عدم الوصول إلى المعلومة بخصوص البرامج والتسهيلات والتشجيعيات المقدمة لفائدة المرأة من قبل الوزارة

-عدم امتلاكها لشهادة ملكية وبالتالي للضمانات للحصول على قروض بنكية -عدم الدراية بالآليات التمويلية التي يمكنها الإنتفاع بها (ضعف في الإعلام والتحسيس، -ضعف في التنسيق بين الوزارة والوزارة المرأة والبنوك لإبرام إتفاقيات تسهل للنساء الحصول على مصادر تمويل،	-صعوبة حصولها على مصادر التمويل	
-عدم امتلاكها للأراضي الفلاحية أو إشكاليات في كراء الأراضي -ثقافة حرمان المرأة من الإرث -موارد مالية محدودة -عدم الدراية بالمواد المدعمة والمنح الخاصة بها	عدم امتلاكها للأراضي الفلاحية	
- نقص التكوين على استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة -عدم الوعي بأهمية التكنولوجيا الحديثة في التقليل من المجهود البدني الذي عادة ما تقوم به الفلاحة -المستوى التعليمي ضعيف للنساء فيالوسط الريفي -ضعف في التكوين في مجال إدارة مشروع والتسويق (صعوبة في التنقل لمؤسسات التكوين، تقسيم الوقت والمسؤوليات موضوعة على كاهلها كبيرة، إمكانيات محدودة) -ضعف على مستوى التحسيس والإرشاد (وسائل التوصل ضعيفة، موارد مالية وبشرية محدودة.....)	-ضعف معرفة المرأة الفلاحة بالوسائل التكنولوجية الحديثة بالمجال الزراعي وفي مجال بعث المشاريع والتسويق	
-محدودية طموحاتها وقلة وعيها -هشاشة وضعيتها وحاجتها الملحة الى مورد رزق حيني	-عزوف المرأة الفلاحة على بعث المشاريع	

-إجراءات معقدة وطويلة لبيع المشاريع -نقاط البيع والمعارض المحلية والوطنية محدودة -إجراءات معقدة للحصول على تراخيص صحية، cahier de charge		
---	--	--

الهدف الاستراتيجي عدد2: دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية		
الاهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: تعزيز مساهمة المرأة في تصدير المواد البيولوجية	-ضعف معرفة صاحبات المشاريع الفلاحية بإجراءات التصدير --نقص الوعي بالفرص والتحديات المتاحة لهن في مجال التصدير -صعوبة الوصول للأسواق الخارجية والفرص التصديرية -	-نقص في برامج التكوين لفائدة النساء الفلاحات للتعريف بالإجراءات التصديرية -نقص الحملات التوعوية لفائدة النساء الفلاحات -محدودية البرامج الوطنية لدعم مشاركة صاحبات المشاريع الفلاحية للمعارض والملتقيات بالخارج -ضعف مهاراتها في مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة -ضعف إتقانها للغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية -ضعف المهارات التسويقية.

البرنامج عدد 2: برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

الهدف الاستراتيجي عدد 2.2: تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1. تعزيز دور المرأة في الاستثمار في نشاط تربية الأحياء المائية	- قلة وعي النساء بالفرص المتوفرة في مجال بعث المشاريع تربية الأحياء المائية - عوائق الحصول على الأراضي المائية والبرك - نقص التمويل والقروض اللازمة لبدء وتشغيل مشاريع تربية الأحياء المائي - القوانين والإجراءات المعقدة قد تكون غير ملائمة للمشاركة النسائية - نقص الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة حول أحدث تقنيات تربية الأحياء المائية - عزوف المرأة عن بعث المشاريع	- محدودية الحملات التحسيسية والتوعوية في هذا المجال - محدودية الموارد البيئية وثقافة التمييز التي تعطي الأولوية للرجال في الحصول على الأراضي المائية - محدودية التسهيلات البنكية للحصول على القروض - نقص في برامج المرافقة لفائدة المرأة لتذليل الصعوبات الإجرائية والقانونية - نقص التكوين على استعمال التكنولوجيا - نقص الاطلاع على المستجدات - خوف النساء من تأثير التغيرات المناخية والتحديات البيئية ذات التأثير السلبي على هذا النشاط.
الهدف العملياتي 2. تحسين ظروف ووسائل العمل للنساء جامعات المحار	- الأمية السائدة في وسط النساء جامعات المحار وعزوف التسجيل بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحي للحصول على بطاقة صياد - عمل موسمي لمدة 6 أشهر ويجب إيجاد أنشطة أخرى موازية خاصة بالصيد البحري في الستة أشهر المتبقية	- نسبة كبيرة من النساء ليس لهن بطاقة تعريف وطنية - عدم توفير نشاط بديل في مواسم عدم وجود المحار

- عدم وجود برامج مرافقة لفائدة لجامعة المحار لتذليل الصعوبات الإجرائية والقانونية - عدم وجود حملات تحسيسية وتوعوية موجهة للمرأة جامعة المحار بضرورة التهكيل في مجامع تنمية	- جهل المرأة بقوانين الصيد على الأقدام (Pêche à pied) - العمل غير مهيكّل من قبل الإدارة ولا مجامع التنمية - عدم تقنين نشاط جمع المحار	
---	---	--

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية						الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	مؤشر قياس الأداء		
			عدد المشاريع الفلاحية النسائية / العدد الجملي للمشاريع الفلاحية	مؤشر فاعلية	نسبة النساء باعثات المشاريع الفلاحية	الأهداف العملية * الهدف العملي 1 تعزيز بعث المشاريع الفلاحية النسائية	البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسالمة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية لهدف الاستراتيجي 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

			عدد النساء المصدرات للمواد البيولوجية / العدد الجملي للمصدرين للمواد البيولوجية	مؤشر فاعلية	نسبة النساء المصدرات للمواد البيولوجية	الهدف العملياتي 1: تعزيز انخراط النساء في تصدير المواد البيولوجية	الهدف الاستراتيجي 2.1: دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	
			عدد المشاريع النسائية في مجال تربية الأحياء المائية / العدد الجملي للمشاريع	مؤشر فاعلية	نسبة المشاريع النسائية في مجال تربية الأحياء المائية	الهدف العملياتي 1 تعزيز بعث المشاريع النسائية في مجال تربية الأحياء المائية	الهدف 2.2: تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	البرنامج عدد2 الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
			عدد جامعات المحار اللاتي يحملن بطاقة صياد / العدد الجمالي للنساء جامعات المحار	مؤشر فاعلية	نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف	الهدف العملياتي 2. تحسين ظروف ووسائل العمل للنساء جامعات المحار		

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط				الأنشطة	الأهداف التشغيلية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة احتساب المؤشر				
							عدد الدورات التكوينية الموجهة للمرأة / العدد الجمالي للدورات التكوينية	نسبة الدورات التكوينية الموجهة للمرأة في مجال الزراعة	تنظيم دورات تدريبية لفائدة الفلاحات في مجال الزراعة	الهدف الاستراتيجي 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي	البرنامج 1 الإنتاج الفلاحي والجودة والسالمة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

							عدد النساء المتحصلات على تمويل من قبل البنوك / العدد الجملي للفلاحين الحاصلين على تمويل	نسبة النساء المتحصلات على تمويل من قبل البنوك	- عقد اتفاقيات مع البنوك لتوفير تمويل للنساء الراغبات في بعث المشاريع الفلاحية			
								نسبة المشاريع الممولة من قبل الدولة لفائدة المرأة في مجال الفلاحة	زيادة المشاريع الممولة من قبل الدولة لفائدة المرأة الفلاحة			
									-التنسيق مع وزارة العدل لتعزيز حقوق الملكية وتسهيل حصول المرأة على الإرث من الأراضي الفلاحية			
								نسبة الدورات التكوينية لتعزيز قدرات المرأة لاستخدام التكنولوجية	- تنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات النساء في استعمال استخدام التكنولوجيا لمساعدتها على زيادة الإنتاجية وتقليل الجهد البدني.			
								نسبة النساء الفلاحات المنخرطات في مجامع التنمية	تنظيم حملات لتحسيس وتشجيع المرأة الفلاحة على الانخراط في الجمعيات الفلاحية.			

							عدد نقاط البيع للمنتجات النسائية / العدد الجملي لنقاط البيع للمنتجات الفلاحية	نسبة نقاط البيع المخصصة لبيع المنتجات الفلاحية النسائية	- تنظيم نقاط بيع لدعم تسويق منتجات الفلاحية النسائية			
								نسبة النساء الفلاحات اللاتي تحصلن على مرافقة تقنية وإدارية لبعث مشاريعهن	- وضع برنامج وطني متكامل لمرافقة النساء في بعث المشاريع الفلاحية.			
							عدد الدورات التدريبية لفائدة صاحبات المشاريع البيولوجية / العدد الجملي لأصحاب المشاريع البيولوجية	نسبة الدورات التدريبية لفائدة صاحبات المشاريع الفلاحية البيولوجية في عدة مجالات إدارية وتقنية	- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الفلاحات صاحبات المشاريع في الفلاحة البيولوجية في المجال (في مجال الإدارة والاتصال والتسويق... واللغات....)	الهدف الاستراتيجي 2.1: دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	الهدف العملياتي 1: تعزيز انخراط النساء في تصدير المواد البيولوجية	

							عدد النساء المتحصلات على قروض لتصدير المواد البيولوجية / العدد الجملي لقروض لتصدير المواد البيولوجية					
							عدد النساء المتحصلات على قروض لتصدير مواد بيولوجية / العدد الجملي للمتحصلين على قروض لتصدير مواد بيولوجية	نسبة النساء المتحصلات على قروض لتصدير مواد بيولوجية	– مساندة النساء في إيجاد مصادر تمويل ميسرة وقروض مخصصة للنساء اللواتي يرغبن في دخول سوق التصدير للمواد البيولوجية			
								نسبة النساء المصدرات للمنتجات البيولوجية عبر الأسواق الإلكترونية	- تنظيم دورات تدريبية في مجال استعمال التكنولوجيا لتدعيم وصول المنتجات البيولوجية النسائية إلى الأسواق الإلكترونية			

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملية	الأنشطة	مؤشرات النشاط				الميزانية			مصادر التمويل	
				مؤشرات الأنشطة	طريقة احتساب المؤشر	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025		تقديرات 2026
البرنامج عدد 2 الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	الهدف 2.2: تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	الهدف العملياتي 1: تعزيز بعث المشاريع النسائية في مجال تربية الأحياء المائية	تنظيم حملات توعوية لفائدة النساء للتعريف بفوائد تربية الأحياء المائية والفرص المتاحة لهن في هذا المجال	نسبة الحملات التوعوية لفائدة النساء في مجال تربية الأسماك	عدد الحملات التوعوية لفائدة النساء في مجال تربية الأسماك / العدد الجملي للحملات التوعوية							
			تنظيم دورات تدريبية لفائدة النساء حول تقنيات تربية الأحياء المائية وإدارة المزارع السمكية.	نسبة الدورات التكوينية المخصصة للنساء في مجال تربية الأحياء المائية								

							عدد النساء اللاتي يملكن الأراضي المائية / العدد الجمالي للأراضي المائية	نسبة النساء اللاتي يملكن الأراضي المائية	- تسهيل وصول النساء إلى الموارد الأساسية مثل الأراضي المائية والمواد والأسمدة والتكنولوجيا			
							عدد المجامع النسائية لتربية الأحياء المائية / العدد الجمالي لمجامع تربية الأحياء المائية	نسبة المجامع النسائية لتربية الأحياء المائية	- وضع وتنفيذ خطة عمل لشجيع للنساء على الانخراط في التنظيمات والجمعيات المهنية المخصصة لتربية الأحياء المائية			
							عدد الدورات التكوينية والتوعوية الموجهة لجامعات المحار / العدد الجملي لدورات	نسبة الدورات التكوينية والتوعوية الموجهة لجامعات المحار	تنظيم حملات تكوينية توعوية لفائدة النساء جامعات المحار للتعريف بطرق جمع المحار والأحجام القانونية حتى لا يتم استنزاف المخزون	الهدف العملياتي 2. تحسين ظروف ووسائل		

							التكوين في قطاع الصيد البحري			العمل للنساء جامعات المحار		
							عدد جامعات المحار اللاتي يبعن منتوجهن للمندوبية / عدد النساء جامعات المحار	نسبة جامعات المحار اللاتي يبعن منتوجهن عن طريق المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	م جامعات المحار في تسويق ما يجمعونه حتى لا يكرن عرضة لاستغلال الوسطاء			
							عدد النساء جامعات المحار المتحصلات على شهادة الفحص الطبي / العدد الجمالي لجامعات المحار	نسبة النساء جامعات المحار المتحصلات على شهادة الفحص الطبي	القيام بفحص طبي مرة كل سنة للنساء جامعات المحار الذي يتأثر كثيرا إن كنّ النساء مريضات			

لم تشهد نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف ارتفاعاً منذ سنة 2020 نظراً لتسجيل عديد الإشكاليات التي أصبحت تعيق ديمومة منظومة القفالة خلال المواسم الأخيرة ومنها بالخصوص تراجع مخزون هذا الصنف من القوقعيات بأغلب مناطق الإنتاج. حيث تم الشروع في بلورة "خطة وطنية لإنقاذ وتطوير منظومة القفالة بتونس" بمشاركة مختلف الهياكل المتدخلة في المنظومة. وسيرتكز تمويل هذه الخطة، التي ستمتدّ لخمس (5) سنوات (2021-2025)، على عدد من مشاريع التعاون الدولي كمصادر أساسية للتمويل. وقد تم تخصيص برنامج كامل للنهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للنساء جامعات المحار. وفي هذا الإطار، تم تمتيع هذه الفئة بقروض صغرى (Micro crédits) تتيح لهم الاستثمار في أنشطة أخرى بديلة في إطار برنامج التعاون الفني التونسي - الإيطالي " Nemo Kantara" وذلك في حدود 2,5 م.د.

وكإجراء وقائي للحفاظ على ما تبقى من هذا المخزون، تمّ اقتراح تعليق نشاط صيد القفالة بصفة استثنائية لأربعة مواسم متتالية 2021/2020 و 2022/2021 و 2023/2022 و 2024/2023 وذلك بمقتضى مقرّرات وزارية.

الأثر عدد 6: سياسات وبرامج تعزز صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية

1/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

الهدف الاستراتيجي عدد 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.

الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العمليتي1: تعزيز قدرات المرأة الفلاحة على التأقلم والحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية	- نقص في المعرفة بكيفية التعامل مع التغيرات المناخية.	-نقص التوعية والتحسيس
	- نقص في المعرفة بالممارسات الفلاحية والزراعية المستدامة (طرق الري الفعالة واستخدام التقنيات الزراعية المتكيفة مع المناخ....).	-نقص في التكوين
	- عدم الحصول على المعلومة اللازمة وفي الوقت المناسب بخصوص التغيرات المناخية.	-غياب جهاز انذار باحتمالية حدوث كوارث طبيعية) فيضانات أعاصير....)
	- محدودية استعمال المرأة الفلاحة للتكنولوجيا مثل التي توفر معلومات الحينية عن الطقس.	-نقص في استخدام الوسائل التكنولوجية
	- نقص في الانخراط في التجمعات المهنية والجمعيات التي تعنى بتأثيرات المناخ على الفلاحة.	-محدودية وجود الجمعيات المعنية بهذا المجال -عدم معرفة المرأة الفلاحة بوجود هذه الجمعيات

البرنامج عدد4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

الهدف الاستراتيجي 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية		
الاهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي1: تعزيز حضور المرأة في الإنتاج على مستوى المنابت لتشجير الغابات	- العقلية السائدة أنّ العمل في منابت زراعة مشاتل القطاع الغابي حكرا على الرجال	- ليست هناك حملات تحسيسية في مجال النوع الاجتماعي
	- ليست هناك استراتيجية لإدماج المرأة في التشجير الغابي	- الاستراتيجية تركز على العائلة وسكان الغابات بصفة عامة
	- عدم معرفة النساء بالوسائل التقنية لزراعة المشاتل الغابية	-عدم وجود دورات تكوينية تقنية في المجال الغابي خاصة بالنساء

• الأهداف والمؤشرات العملية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملية *	المؤشرات العملية					
			مؤشر قيس الأداء	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
البرنامج عدد1: الإنتاج	الهدف الاستراتيجي ي عدد 1.1: تنمية	الهدف العملياتي 1 تعزيز قدرات المرأة الفلاحة على	نسبة الفلاحات المتبنيات لتقنيات إنتاج تحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية		عدد الفلاحات المتبنيات للتقنيات الحديثة /			

			عدد الجملي للفلاحين المتبنين للتقنيات الحديثة			التأقلم والحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية	منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.	الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
			عدد النساء العاملات في المنابت الغابية / العدد الجملي لعمال المنابت الغابية		نسبة النساء العاملات في المنابت الغابية	الهدف العملياتي1: تعزيز حضور المرأة في الإنتاج الغابي على مستوى المنابت لتشجير الغابات	الهدف الاستراتيجي 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	البرنامج عدد4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

2/ الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الأهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	طريقة الاحتساب المؤشر	مؤشرات الأنشطة				
	2026	2025	2024	2026	2025	2024						
							عدد الدورات التكوينية الموجة للنساء للتكيف مع التغيرات المناخية / العدد الجملي للدورات التكوينية	نسبة الدورات التكوينية الموجة للنساء للتكيف مع التغيرات المناخية	تنظيم دورات تكوينية وتدريبه للنساء الفلاحات حول أفضل ممارسات الزراعة المستدامة وكيفية التعامل مع تأثيرات التغيرات المناخية.: طرق الري الفعالة واستخدام التقنيات الزراعية المتكيفة مع المناخ	الهدف العملياتي 1 تعزيز قدرات المرأة الفلاحية على التأقلم والحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية	الهدف الاستراتيجي عدد 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.	البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
							عدد الحملات التحسيسية المنظمة لفائدة النساء لتوعيتهن بتأثيرات التغيرات	نسبة الحملات التحسيسية المنظمة لفائدة النساء لتوعيتهن بتأثيرات التغيرات المناخية	تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية بوسائل الإعلام لتوجيه النساء وتوفير			

							المناخية / العدد الجمالي للحملات التحسيسية		معلومات دقيقة حول التغيرات المناخية وكيفية التعامل معها بطريقة ملائمة			
							عدد الدورات التكوينية لفائدة المرأة الفلاحة لحثها على استخدام التكنولوجيا للتعرف على التغيرات المناخية / العدد الجمالي للدورات التكوينية	نسبة الدورات التكوينية لفائدة المرأة الفلاحة لحثها على استخدام التكنولوجيا للتعرف على التغيرات المناخية	تنظيم دورات تكوينية لفائدة المرأة الفلاحة لدعم استخدام التكنولوجيا في الزراعة، مثل تطبيقات الهواتف الذكية التي توفر معلومات حينية عن الطقس			
							عدد الدورات التكوينية للنساء بالوسط الغابي حول زراعة المشاتل / العدد الجملي للدورات التكوينية في قطاع الغابات	نسبة الدورات التكوينية للنساء بالوسط الغابي حول زراعة المشاتل	- تنظيم دورات تكوينية وتدريبه للنساء بالوسط الغابي حول تقنيات زراعة المشاتل الغابية.	الهدف الاستراتيجي 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهدف العملياتي1: تعزيز حضور المرأة في الإنتاج الغابي على مستوى المنابت لتشجير الغابات	البرنامج عدد4: الغابات وتهينة الأراضي الفلاحية	

							عدد المدارس الحقلية التي تنظمها الإدارة لفائدة النساء بالوسط الغابي / العدد الجملي للمدارس الحقلية بقطاع الغابات	نسبة المدارس الحقلية التي تنظمها الإدارة لفائدة النساء بالوسط الغابي	تنظيم دورات تحسيسية توعوية في شكل حلقات مدارس حقلية ميدانية في كيفية زراعة المشاتل بالغابة.			
--	--	--	--	--	--	--	--	---	--	--	--	--